



الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦ وتاريخ
١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨ وتاريخ
١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

Es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر
الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. أمين بن عائش المزيني
(رئيس التحرير)

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ.د. حافظ بن محمد الحكمي
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد سعد بن أحمد البوي
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرحيم بن عبد الله الشنقيطي
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. علي بن سليمان العبيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية (سابقاً)

أ.د. مبارك محمد أحمد رحمة
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة أم درمان الإسلامية

أ.د. محمد بن خالد عبد العزيز منصور
أستاذ الفقه وأصوله بالجامعة الأردنية وجامعة الكويت

سكرتير التحرير: خالد بن سعد الغامدي
قسم النشر: عمر بن حسن العبدلي

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
نائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعه
أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

قواعد النشر في المجلة^(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستقلاً من بحوث سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيتّه.
- أن يشتمل البحث على:
 - صفحة عنوان البحث باللغة العربية
 - صفحة عنوان البحث باللغة الإنجليزية
 - مستخلص البحث باللغة العربية
 - مستخلص البحث باللغة الإنجليزية
 - مقدّمة
 - صلب البحث
 - خاتمة تتضمّن النتائج والتوصيات
 - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية
 - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
 - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثه فيه، و (١٠) مستلّات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤوّل حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقياً أو إلكترونياً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاجو) (Chicago).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

محتويات العدد

م	البحث	رقم الصفحة
(١)	القراءات الشاذة في كتاب المستدرک علی الصحيحين- دراسة وتوجيهًا د. أحمد بن فارس السلوم	٩
(٢)	اللمعة في خلاف السبعة للإمام عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الوهاب الحارثي المزني الحنفي الشهير بابن وهبان (٧٦٨هـ) - دراسة وتحقيقًا وتعليقًا من أول الكتاب إلى آخر أبواب الأصول د. هشام بن سليمان بن محمد الزيري	٩٧
(٣)	تراجم القراء في غير المعرفة والغاية - قراء الأندلس أنموذجًا د. يوسف بن مصلح بن مهل الرادي	٢٢٧
(٤)	التمكن الدلالي للفرائد القرآنية الواردة في سياق الحديث عن القرآن الكريم د. محمود علي عثمان عثمان	٣٤٩
(٥)	أهمية دراسة اللغة العربية لطلاب الدراسات القرآنية ووسائل النهوض بها أ.د. محمد بن عبد العزيز بن محمد العواجي	٤٥٩
(٦)	منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي	٥٨١
(٧)	محاكمة الغماري وابن عاشور في حديث "مدينة العلم" د. أحمد بن علي الحندودي الغامدي	٧٠٥

اللمعة في خلاف السبعة

للإمام عبدالوهاب بن أحمد بن عبدالوهاب الحارثي المزني

الحنفي الشهير بابن وهبان (٧٦٨هـ)

دراسة وتحقيقاً وتعليقاً

من أول الكتاب إلى آخر أبواب الأصول

Al Lam'ah Fe Khelaf Al Sab'ah

by Imam "Abdul Wahab Ibn Ahmad Ibn Abdul Wahab Al
Harethy Al Mazny Al Hanafy who is renowned as Ibn
Wahban. He died in (768 A. D.) from the First Part of the
Book up to the Last Chapters of Principles

إعداد

د. هشام بن سليمان بن محمد الزيريري

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات القرآنية بجامعة جدة

المستخلص

هذا البحث في تحقيق ودراسة كتاب " اللمعة في خلاف السبعة " للإمام عبدالوهاب بن أحمد بن عبدالوهاب الحارثي المزني الحنفي الشهير بابن وهبان المتوفى سنة (٧٦٨هـ) من أول الكتاب إلى آخر أبواب الأصول، وهو كتاب له أهميته في علم القراءات، فقد استقصى خلاف القراء السبعة ورواتهم في كامل القرآن الكريم، وتميز بمنهج فريد في عرض مسائل القراءات ورموز القراء، وقد عرفت في هذا البحث بالإمام ابن وهبان فذكرت اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ونشأته العلمية ووفاته وشيوخه وتلاميذه وآثاره العلمية، ثم عرفت بالكتاب وحققت اسمه ووثقت نسبته إلى مؤلفه، وذكرت منهج مؤلفه فيه، ثم قمت بتحقيق النص المذكور تحقيقاً علمياً يبين مقصوده ويكشف غوامضه، وأردفت البحث بذكر أهم النتائج التي خلصت إليها من الدراسة والتحقيق، ومنها أن هذا الكتاب يعتبر أخصر كتاب في القراءات السبع من طريق الشاطبية والتيسير، ومنها أن هذا الكتاب يصنف ضمن كتب الرواية في القراءات القرآنية، حيث اهتم مؤلفه بضبط اختلاف القراء السبعة ورواتهم دون تعرض إلى ذكر وجوه هذه القراءات وعللها والاحتجاج لها وغير ذلك مما يعرف بجانب الدراية في القراءات القرآنية، ومنها تميز هذا الكتاب بمنهج فريد في عرض مسائل القراءات ورموز القراء مع اختصار ألفاظه ودقة عباراته ووضوح معانيه واستقصائه خلاف القراء السبعة بأوصاف مبتكرة وقواعد مختصرة.

الكلمات المفتاحية: القراءات - القراء - السبعة - ابن وهبان

- الأصول - الفرش.

Abstract

This research on investigation and studying of the book titled "Al Lum'ah Fee Khilaaf As-Sab'ah" by Imam "Abdul Wahab Ibn Ahmad Ibn Abdul Wahab Al Harethy Al-Muzani Al-Hanafi who is renowned as Ibn Wahban (d. 768 A. D.) from the first part of the book till the last chapters of Al-Usool. The book is of great importance in the science of Qira'at [Quranic recitations]. The book covered the difference between the Seven Readers and their narrators in the whole of Holy Qur'an. It is distinguished by a unique methodology in presenting the issues of Qira'at and the symbols of the readers. In this research 'I introduced Imam Ibn Wahban 'and in doing so 'I mentioned his name 'his lineage 'his kunyah 'his title 'his educational upbringing 'his death 'his teachers 'his students 'and his intellectual works. Then 'I investigated the text of the mentioned book scientifically in a way that would explicate its objective and delineate its puzzles 'and I concluded the research with the significant findings reached through the study and investigation of the book. The findings are: That this book is deemed as the most concise book written on the seven Qira'at according to As-Shatebeyyah and At-Tayseer's route 'and that this book is classified as one of the books of narration on the Qur'anic recitations because the author was very gave due concern to mastering the differences between the Seven Reciters and their narrators without mentioning the versions of these Qira'at and their causes 'and their proofs and so on in what is known as the diraayah side of Quranic Qira'at. Among the findings is that this book is distinguished by a unique methodology in presenting the issues of Qira'at and symbols of readers with brief terms 'accuracy of its sentences 'clarity of its meanings and covering the

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقًا وتعليقًا، د. هشام بن سليمان الزري

differences between the seven readers with creative descriptions and concise restrictions.

Keywords:

Qira'at – The Seven Readers – Ibn Wahban – Al-Usool
– Al-Farsh.

المقدمة

الحمد لله ذي الطول والمن والإحسان، أنزل على عبده الكتاب معجزة محفوظة وحجة باقية على تعاقب الأزمان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، والصلاة والسلام على البشير النذير بلغ الرسالة وأوضح المحجة حتى علا منار الحق واستبان، وعلى آله وأصحابه ذوي التقى والإيمان، والتابعين ومن تبعهم بإحسان، أما بعد:

فإن العلوم إنما تشرف بشرف موضوعاتها، وتتفاضل بأنواعها وعلم القراءات من أجل العلوم قدرًا، وأرفعها ذكرًا لشدة تعلقه بأشرف كتاب أنزل، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد هيا الله سبحانه وتعالى رجالاً أوفياء وعلماء أجلاء غنوا بحفظ كتابه، ومعرفة أوجه قراءاته، وبيان الصحيح المتواتر من رواياته، ووضعوا التأليف النفيسة والتصانيف المفيدة فجاءت ما بين مطول ومختصر، وموسع ومقتضب، ومشور ومنظوم، ومن هؤلاء العلماء الإمام العلامة الشيخ عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الوهاب الحارثي المزني الحنفي الشهير بابن وهبان الذي كتب كتاباً مختصراً في بابه، مفيداً لطلاب علم القراءات، هو كتاب (اللمعة في خلاف السبعة) تناول فيه مؤلفه اختلاف القراء السبعة أصولاً وفرشاً بألفاظ مختصرة، وضوابط موجزة؛ ليسهل حفظه، ويقرب تناوله، ويتسنى فهمه، ومع أنه كتاب قائم على الإيجاز والاختصار إلا أنه جمع اختلاف القراء السبعة واستوعب رواهم الأربعة عشر بمحصر بديع واقتضاب فريد،

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

فكان الاستيفاء لكل المسائل، والإكمال لجميع المباحث.

وقد جعلت هذا البحث في تحقيق قسم الأصول مع التعليق عليه؛ لأن قارئ هذا الكتاب لا يستغني عن تعليق وكشف يبين المراد ويفصل الإجمال في كثير من المواطن.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

- ١- الرغبة في الإسهام في خدمة كتاب الله ﷻ عموماً ثم علم القراءات على وجه الخصوص بتحقيق مؤلف مختصر حوى اختلاف القراء السبعة أصولاً وفرشاً.
- ٢- مكانة المؤلف العلمية بين علماء عصره، وثناء الأقران عليه، إضافة إلى عنايته بعلم القراءات واهتمامه بالتأليف فيه.
- ٣- أن الكتاب يمتاز بسهولة ألفاظه ودقة عباراته، واستقصائه لخلافات القراء بأوصاف مبتكرة وفيود مختصرة.
- ٤- أن الكتاب يمتاز بوحدة الموضوع، فالمؤلف رحمه الله خصه بضبط اختلاف الرواية فقط، ولم يتطرق لغيرها من مواطن الاتفاق، وجرده من الأسانيد والتوجيه والتعليل، فهو للمعني بهذا العلم كالخلاصة، وللراغب كالمختصر، وللطالب كالمعين على جمع المتفرق وضبط المتفرع.

الدراسات السابقة

من خلال اطلاعي على هذا المخطوط وبحثي عنه في المكتبات العامة والخاصة وشبكة المعلومات الدولية لم أجد من قام بتحقيقه أو دراسته أو التعليق عليه، ومن ثم فإن تحقيق هذا الجزء منه وإخراجه إلى النور يعد خطوة أولى للإفادة من هذا المؤلف الفريد.

خطة البحث

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة وقسمين وخاتمة

أما المقدمة فتحتوي على ما يلي:

١ - أهمية الموضوع وأسباب اختياره

٢ - الدراسات السابقة

٣ - خطة البحث

٤ - منهج التحقيق

القسم الأول: (الدراسة) وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف وحياته وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده.

المبحث الثاني: نشأته العلمية ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه وتلامذته.

المبحث الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: آثاره العلمية

الفصل الثاني: في التعريف بالكتاب وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب ومنهج المؤلف فيه.

المبحث الثالث: وصف النسخة الخطية ونماذج منها.

القسم الثاني: (التحقيق) ويتضمن النص المحقق من الكتاب،

وقد سرت فيه على المنهج الآتي:

- اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم فيه الباحث بوصف الظاهرة وصفاً دقيقاً، وعرضها عرضاً مرتباً كما أرادها المؤلف، ثم يقوم بتوضيح غوامضها، وبيان معانيها، وتفصيل أحكامها.
- نسخت الجزء المحقق بما يوافق قواعد الإملاء الحديثة.
- قمت بكتابة الآيات وفق الرسم العثماني برواية حفص عن عاصم متبعاً في ذلك مصحف المدينة النبوية المطبوع في مجمع الملك فهد - رحمه الله - لطباعة المصحف الشريف.
- أثبت علامات الترقيم والأقواس حسب المتعارف عليه من طرق التحقيق الحديثة.
- عزوت الآيات الكريمة التي وردت في النص مع ذكر أرقامها، وفي حالة تكرارها في القرآن الكريم أذكر الموضع الأول منها ثم أعقب عليه بقولي: وغيرها، وحيث إن المصنف - رحمه الله - يكثر من

الأمثلة القرآنية فقد آثرت عزو الآيات داخل النص نفسه بوضعه بين حاصرتين هكذا []، وذلك حتى لا أثقل الهوامش.

- عرفت تعريفاً مختصراً بالمصطلحات الواردة في الكتاب.
 - جعلت الحروف الدالة على أسماء القراء ورواتهم بين قوسين هكذا ()؛ لتمييزها عن الحروف الأخرى.
 - ضبطت ما يحتاج إلى ضبط، وعلقت على ما يحتاج إلى تعليق من عبارات المؤلف تعليقاَ يفصح عن المراد، ويبين المقصود من غير تطويل ممل ولا اختصار مخل.
 - نبهت على الأوجه التي ذكرها المؤلف، وهي معدودة في الشاطبية من الزيادات التي خرج فيها عن طريق كتابه، وذلك بما ذكره المحققون، وبأني في مقدمتهم الإمام الكبير ابن الجزري رحمه الله.
- وأما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي خلصت إليها من هذا البحث، ثم ذيلت البحث بفهارس علمية تخدم القارئ وتعين الباحث، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف وحياته^(١)

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده

اسمه ونسبه:

عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان عبد الوهاب بن يوسف بن عبد الوهاب بن عبد الكريم بن يعلى بن زهير الحارثي المزني الدمشقي الحموي.
كنيته:

أبو محمد، وقد لُقِّبَ - رحمه الله - بألقاب كثيرة، ومن أشهرها: أمين الدين، وقاضي قضاة حماه، وشيخ الإسلام، والقاضي، وتاج الدين.
مولده:

لم يصرح أحد ممن ترجم له ذكر سنة ولادته على التحديد، إلا

(١) مصادر ترجمته: الدرر الكامنة لابن حجر (٢/٤٢٣ - ٤٢٤)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/١٢٣)، وشذرات الذهب لابن العماد (٩/٢١٢) وذيل العبر لابن العراقي (٢٣٢) الفوائد البهية للكنوي (١١٣)، الخزانة التيمورية (١٠/١)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان، القسم السادس (٣٠٧)، هدية العارفين للبغدادى (٦٤٠)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢٢٠)، السلوك للمقريزي (٣٠٨/٤)، وبدائع الزهور في وقائع الدهور لابن اياس (١/٣٩)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١١/٩٢)، والأعلام للزركلي (٤/١٨٠)، ولحظ الألفاظ لأبي الفضل العلوي (١٩٢)، تاج التراجم لابن قطلوبغا الحنفي (١٣٨).

ما ذكره ابن حجر ونقله اللكنوي - عن بعضهم -: «أنه ولد قبل الثلاثين وسبعمائة»^(١)، وعلى وجه التقريب يمكن أن يكون مولده سنة ٧٢٧ هـ أو ٧٢٨ هـ، لأنهم أجمعوا على وفاته سنة ٧٦٨ هـ، وهو في نحو الأربعين من عمره^(٢).

المبحث الثاني: نشأته العلمية ووفاته

لقد كانت ولادة الإمام ابن وهبان في قرية المزة، وهي قرية مشهورة من قرى دمشق، وقد دخلت الآن في أحيائها الحديثة فأصبحت تعرف بحَيِّ المِزَّة^(٣) فابن وهبان مَرَّي المولد والنشأة، ولم تسعفنا كتب التراجم بإعطائنا صورة ولو بسيطة عن حال أسرته الاجتماعية، ولا عن نشأته في هذه القرية، إلا أنها تناولت حياته في دمشق حيث تلقى العلم على كبار علمائها، فطلب فيها علوم القرآن والفقه والأصول والنحو واللغة والأدب والعروض، واستمر في الطلب، واختص للقراءات، حتى برع فيها وفي علمها، واشتهر ذلك عنه، فصدر وهو شاب لتدريس القراءات في المدرسة العادلية بدمشق، وكان هذا قبل أن يسند إليه قضاء حماة سنة ستين وسبعمائه، فيكون تصدره للإقراء وهو في نحو الثلاثين من عمره،

(١) الفوائد البهية للكنوي (١١٣)، والدرر الكامنة لابن حجر (٤٢٣/٢).

(٢) ذكره الدكتور/ أحمد بن فارس السُّلُوم انظر: أحاسن الأخبار لابن وهبان (٣٣).

(٣) انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (١٢٢/٥).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقًا وتعليقًا، د. هشام بن سليمان الزريري
واستمر على هذا الحال من العطاء والإفادة إلى أن توفي بحمأة وهو على
قضائها، في ذي الحجة، سنة ثمان وستين وسبعمائة.

المبحث الثالث: شيوخه وتلامذته

شيوخه:

أخذ الإمام ابن وهبان مختلف الفنون على كبار علماء عصره،
الذين كان لهم دور بارز في تكوين شخصيته العلمية، ومن أشهرهم:
(١) الإمام ابن الفصيح: أحمد بن علي بن أحمد الهمداني الحنفي، مقرر
شاعر لغوي مشهور، أصله من الكوفة، ثم نزل دمشق، قرأ على
الإمام صالح بن عبد الله الصباغ القراءات وعلوم التفسير والفقه
والفرائض والأدب، وتلقى القراءات على الإمام علي بن أبي محمد
الواسطي المعروف بالديواني، له نظم في القراءات سماه "حل الرموز
ومحل الكنوز في القراءات السبع" على وزن الشاطبية لكن بغير
رموز، ومن كتبه "مستحسن الطرائق في نظم كنز الدقائق"، و"نظم
المنار" في أصول الفقه، توفي بدمشق سنة ٧٥٥هـ^(١).
(٢) الإمام ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل بن عبد الله
بن محمد بن محمد بهاء الدين الحلبي البالسي المصري، قدم

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية لابن الجزري (١/٨٤) والفوائد البهية للكنوي
(٢٦)، والدرر الكامنة لابن حجر (١/٢٠٤).

القاهرة؛ واشتغل بالعلم إلى أن مهر، ولازم الأجلّة من علماء القاهرة حتى قال بعضهم في "حقه ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل"^(١)، وقد كان - رحمه الله - إماماً في العربية، والمعاني، "عارفاً بالقراءات السبع"، ديّناً متواضعاً، وله شرح الألفية المشهور بشرح ابن عقيل، وغيره من المصنفات توفي رحمه الله سنة ٧٦٩هـ، وتوفي ابن وهبان قبله بسنة^(٢).

(٣) الإمام أبو العباس العنّابي: أحمد بن محمد بن محمد بن علي الأصبحي، أبو العباس العنّابي النحوي المشهور بدأ طلب العلم في بلده، ثم ارتحل إلى القاهرة؛ فإلزم كبار العلماء، حتى برع - رحمه الله - في فنون مختلفة واشتهر بالنحو، وقرأ القراءات الثمان، ثم ارتحل إلى الشام، واستقر في دمشق؛ فعظم قدره، وذاع صيته، واشتهر اسمه في الآفاق، وكثر نفعه، ترأس مشيخة النحاة بالمدرسة الناصرية، وتصدّر للتدريس بالجامع الأموي، ونفع الله به الناس، أخذ عنه ابن وهبان اللغة، والنحو، ومن مصنفاته "شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، و"شرح اللباب"، توفي في دمشق سنة ٧٧٦هـ^(٣).

(١) الأعلام للزركلي (٤٢/٣).

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر (١٦٢/٢)، وطبقات الشافعية

لابن قاضي شهبة (٩٦/٣)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢١٤/٦).

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية لابن الجزري (١٢١/١)، والدرر الكامنة لابن

حجر (١٧٦/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢٤٠/٦).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

(٤) الصدر محمد الفقيه: محمد بن علي بن منصور بن ناصر الدمشقي الحنفي، صدر الدين، الفقيه المحدث، قاضي القاهرة، ولد ونشأ في دمشق، وتلقى العلم عن علماء عصره، حتى صار علماً من أعلام هذه الأمة، ولتمكنه في الحكم طُلب من دمشق إلى القاهرة ليتولى القضاء، واستمر فيه، وكان -رحمه الله- صلباً في الحكم، محمود القضاء، كثير العلم، واسع الاطلاع، مهذب الأخلاق، لَيِّن الجانب، كثير التودد، دائم البشر، واستمرَّ في قضاء مصر حتى مات في ربيع الأول سنة ٧٦٨هـ^(١).

تلاميذه:

تقدمت الإشارة إلى شهرة ابن وهبان بالتدريس، وتوليه القضاء، واشتغاله بالإفادة والإقراء، فقد تصدر - رحمه الله - للإقراء في المدرسة العادليَّة الواقعة في قلب دمشق القديمة، قبل أن يصبح قاضياً في حماة، والتدريس في مثل هذه المدارس المشهورة من شأنه تزايد الطلاب عليه؛ لأنَّ الغالب فيها كثرة الحضور، يضاف إلى ذلك الصحوَّة العلمية الملحوظة في القرن الثامن الذي برز فيه كثيرٌ من العلماء الراسخين، وخاصة في بلاد الشام ومصر آنذاك، إلا أن الناظر في كتب التراجم

(١) انظر ترجمته في: شذرات الذهب لابن العماد (٢٩٣/٧)، والضوء اللامع للسخاوي (٢٦٣/١)، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي (١٨٥/٢).

يجد أنها لم تشر لأي أحد ممن تتلمذ عليه، وقد كشف الدكتور أحمد بن فارس السلوم محقق كتاب ابن وهبان "أحسن الأخبار في محاسن القراء السبعة أئمة الأمصار" إلى أن الناسخ لهذا الكتاب من تلامذة ابن وهبان، واسمه: أحمد بن علي السنجاري^(١).

المبحث الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

يعرف فضل العالم ومحبة الناس له وثقتهم به بالثناء الحسن عليه وذكر فضائله، والإمام ابن وهبان رحمه الله قد أثنى عليه الأئمة الفضلاء ووثقوه، فمن هذه الأقوال:

- (١) قول ابن تغري بردي: «كان فقيهاً عالماً مشكور السيرة»^(٢).
- (٢) وقول ابن العراقي: «تفقه وتميز وبرع في القراءات والعربية ونظم الشعر»^(٣).
- (٣) وقول السيوطي: «كان مشكور السيرة، ماهراً في الفقه والأدب»^(٤)، ولهذا فقد تبوأ الشيخ رحمه الله مكانة علمية مرموقة، ومنزلة اجتماعية رفيعة، مما أهله لتولي التدريس في مدينتين من كبار مدن الشام هما

(١) مقدمة كتاب أحسن الأخبار في محاسن السبعة أئمة الأمصار د. أحمد فارس السلوم (٣٦).

(٢) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٩٢/١١).

(٣) الذيل على العبر لابن العراقي (٢٣٢).

(٤) بغية الوعاة للسيوطي (١٢٣/٢).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

دمشق وحماة، وانتفع به خلق، ولم ينقطع عن التدريس بعد تولي القضاء، قال ابن حجر: «درس وولي قضاء حماة»^(١).

المبحث الخامس: آثاره العلمية

خلف ابن وهبان رحمه الله تراثاً واسعاً في القراءات والعلوم الأخرى فمن ذلك:

أولاً: مؤلفاته في القراءات:

- ١- أحاسن الأخبار في محاسن القراء السبعة الأخيار أئمة الخمسة الأمصار الذين انتشرت قراءتهم في سائر الأقطار^(٢).
- ٢- امتثال الأمر في قراءة أبي عمرو، وهي منظومة في (١٢٧) بيتاً^(٣).
- ٣- غاية الاختصار في أصول قراءة أبي عمرو بن عمار^(٤)، وهي منظومة في (٦٣) بيتاً، وللمؤلف شرح على هذا النظم سماه:

(١) الدرر الكامنة لابن حجر (٢/٤٢٣).

(٢) مطبوع بتحقيق د. أحمد فارس السلوم، (ط: ١، دار ابن حزم - بيروت - ١٤٢٥هـ).

(٣) حققه وشرحه: يحيى باه بن عبدالله باه في رسالة علمية بقسم القراءات بالجامعة الإسلامية.

(٤) أخطأت بعض الفهارس بجعل هذا المخطوط في أصول قراءة أبي عمرو وابن عامر، والصحيح في أصول قراءة أبي عمرو فقط، وعمار هو جده، انظر مخطوط غاية الاختصار للمؤلف نفسه لوحة ٣/ أ.

إظهار الأسرار في شرح غاية الاختصار في أصول قراءة أبي عمرو بن عمار^(١)، وعليها شرح آخر بعنوان الكاشف لمعاني القصيدة النيرة في رواية أبي عمرو بن العلاء المشتهرة للعلامة أبي عبد الله محمد بن سعيد بن طاهر البجائي المغربي^(٢).

٤- نظم در الجلا في قراءة السبعة الملا، وهي منظومة في القراءات السبع اختصر فيه الشاطبية في أقل من خمسمائة بيتاً، قاله في كشف الظنون^(٣)، وهي بالتحديد في أربعمائة وثلاثة وستين بيتاً. ٥- درة الشنوف في مخارج الحروف^(٤).

٦- كشف الأستار فيما اختاره البزار^(٥).

٧- عمدة الخلف في اختيار خلف، وهو خلف بن هشام البزار، جمع فيه اختياره مما خالف فيه شيخه حمزة^(٦).

(١) توجد منه نسخة خطية في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة برقم مجموعة الشفاء/١٨.

(٢) مطبوع بتحقيق: جمال بن السيد رفاعي الشايب (مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة. مصر، ط١)

(٣) (٦٤٩/١).

(٤) المصدر السابق (٧٤٠/١).

(٥) كشف الظنون لحاجي خليفة (١٤٨٥/٢).

(٦) المصدر السابق (١١٦٧/٢).

ثانياً: في علم الفقه:

١- قيد الشرائد في نظم الفرائد^(١).

وهي منظومة ألفية، رائية القافية من البحر الطويل اشتهرت في الفقه الحنفي: بالوهبانية، طرق فيها نواذر المسائل في المذهب مستخلصاً إياها من ستة وثلاثين كتاباً^(٢).

٢- عقد القلائد في حلّ قيد الشرائد^(٣)، وهو شرح على المنظومة السابقة.

(١) ولها نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية برقم: ٠٠٦٧١، وقد شرحها: عبد البرّ بن محمد المعروف بابن الشحنة، وسماه "تفصيل عقد الفرائد"، وأحمد بن شهيد الدار عزاني انظر: الضوء اللامع للسخاوي (٣٢/٤)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (١٣٦٨/٢)، والأعلام للزركلي (٢٧٣/٣)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢٤٦/١)، وخزانة التراث - فهرس مخطوطات (٦٢٣/٥).

(٢) انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٨٦٥/٢).

(٣) وله نسخ كثيرة في مكتبات العالم منها: نسخة في مكتبة الحرم المكي برقم: ١١٩، ونسخة في مكتبة شستريتي في إيرلندا برقم: ٦/٤٥٣٦، وقد حظي شرح الناظم هذا باهتمام العلماء فلخصه: عبد الرحيم بن محمد المعروف بابن الفرات في كتابين سمي الأول: "بمنظومة الفرائد"، والثاني: "نخبة الفوائد". انظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا (٦٣٩/١)، والأعلام للزركلي (٣٤٨/٣)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢١٢/٥) وما بعدها، وخزانة التراث (١٢٨/٥٣).

٣- دفع النزاع فيما في الحرير بالإجماع^(١).

٤- شرح درر البحار في الفروع^(٢).

٥- الفرائد في الزوائد^(٣).

٦- شرح مختصر القدوري^(٤).

ثالثاً: في علم العروض والفنون الأخرى:

١- الكافية في القافية^(٥).

٢- نهاية الاختصار في أوزان الأعشار^(٦).

(١) كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٧٥٧)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا (١/٦٣٩).

(٢) وهو شرح لابن وهبان على كتاب شمس الدين محمد بن يوسف القنوي الذي يسمى: "درر البحار"، وقد عاش المؤلف عشرين سنة بعد وفاة ابن وهبان! انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٧٤٦)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا (١/٦٣٩).

(٣) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٢٤٣)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا (١/٦٣٩).

(٤) انظر: ذيل التقييد لتقي الدين الفاسي (١/١٩١)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٦٣٤).

(٥) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٤٩٩)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا (١/٦٣٩).

(٦) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٩٨٤)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا (١/٦٣٩).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريري

٣- فتاوى ابن وهبان^(١).

٤- رسالة الشرعة لرد المقالة الشنيعة، وهي في ذم علم السحر وتعلمه^(٢).

٥- أحسن المقال على العشر الخصال^(٣).

الفصل الثاني: في التعريف بالكتاب

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف

إن أصرح اسم لكتاب من الكتب هو ما يذكره صاحب الكتاب نفسه في مقدمة كتابه، وهو ما فعله المؤلف في المقدمة حيث قال: «ورتبته على المسائل تحريماً لفرض المسائل، وسميته اللمعة في خلاف السبعة، وضبطت فيه قراءة القاري بلون اسمه، والله المستعان على إتمامه وختمه»^(٤)، وهذا ما نجده على صفحة العنوان من النسخة التي حققت النص عليها. أما ما يتعلق بتوثيق نسبته إلى المؤلف، فقد جاء اسم الكتاب مثبتاً في الصفحة الأولى من المخطوط منسوباً إلى المؤلف هكذا: «اللمعة في خلاف السبعة تأليف الشيخ الإمام العالم عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الوهاب بن عبد الكريم الحارثي المزني الحنفي الشهير بابن

(١) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٩٧٤).

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٨٧٤)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا (١/٦٣٩).

(٣) كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٦٦٧)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا (١/٦٣٩).

(٤) انظر: النص المحقق.

وهبان عفا الله عنه وعنا وعن جميع المسلمين»، ومما يدل على صحة النسبة أن نص الكتاب يتماشى مع أسلوب المؤلف في التصنيف، وطريقته في التأليف، فقد اختصر الشاطبية في كتاب سماه " دُرُّ الجلا في قراءة السبعة الملا"، وهو نظم دون الخمسمائة بيت على وزن الشاطبية ورويتها، بل إن المؤلف رحمه الله قد اختصر بعض كتبه فعندما ألف كتابه امثال الأمر في قراءة أبي عمرو، وهي منظومة في سبعة وعشرين ومائة بيت، كتب اختصاراً لها في مؤلف سماه غاية الاختصار في أصول قراءة أبي عمرو بن عمار، وهي منظومة في ثلاثة وستين بيت، وأخيراً فلاني لم أجد كتاباً آخر بهذا الاسم منسوباً إلى غير المؤلف، مما تقدم يمكنني الحكم باطمئنان بأن هذا الكتاب للمؤلف رحمه الله رحمة واسعة.

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب ومنهج المؤلف فيه.

هو كتاب في القراءات السبع التي أجمعت الأمة على تواترها، ذكر فيه مؤلفه اختلاف القراء السبعة، واعتمد لكل قارئ راويين، والروايات الأربع عشرة التي اعتمدها هي الروايات التي سارت بذكرها الركبان، وهي التي اعتمدها الداني في التيسير، والشاطبي في الحرز، وابن الجزري في النشر، ولقد أوضح الإمام ابن وهبان في مقدمة كتابه السبب الباعث له على التأليف، وأنه نتيجة لسؤال تكرر وروده من أصحابه الخالص فقال بعد حمد الله وشكره: « فقد سألت بعض أصحابي

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

الأكياس، من أولي الفضل والاقتباس، أن أجمع اختلاف السبعة في كراس؛ ليسهل النقل على أكثر الناس، وكرر علي السؤال، وطال وعده والمحال»^(١)، سالكاً في ذلك مسلك العلماء في تواضعهم ونبل أخلاقهم: «واستعجزت نفسي عما سألت، فإن تر عيباً فسدّ الخل، فعزّ من لا عيب فيه وجلّ، وحيث وفق الله العظيم أجمل المراد»^(٢)، موضحاً أنه جعل حروف أبجد المعروفة رموزاً وعلامات على كل قارئ من الأئمة السبعة ورواتهم الأربعة عشر، فجعل الحرف الأول للقارئ الأول، والحرف الثاني للراوي الأول عنه، والثالث للراوي الثاني عنه وهكذا: «رأيت أن أرمز لكل إمام بحرف من أحرف أبي جاد، فلنافع وصاحبيه ورش وقالون (أبج)، فالألف لنافع والباء لقالون والجيم لورش، ولابن كثير وراويه البري وقنبل (دهز)، ولأبي عمرو وراويه الدوري والسوسي (حطي)، ولابن عامر وراويه هشام وابن ذكوان (كلم)، ولعاصم وصاحبيه أبي بكر وحفص (نصع)، ولحمزة وراويه خلف وخلاّد (فضق)، وللكسائي وصاحبيه أبي الحارث والدوري (رست)»^(٣)، بعد ذلك انتقل إلى ذكر القواعد المطردة والأحكام الكلية التي تندرج تحتها الجزئيات المتماثلة، وهو ما يسمى عند القراء بأبواب الأصول وإليك

(١) انظر: النص المحقق.

(٢) انظر: النص المحقق.

(٣) انظر: النص المحقق.

ترتيبها على حسب ذكر المصنف لها: الإدغام، الوقف، ميم الجمع، طرفا السورتين، هاء ضمير المذكر، الإمالة، الهمز، التخليط، المد، الترقيق، همز الكلمة، النون الساكنة، الإشمام، همز الكلمتين، ياء الإضافة، الإظهار، الزوائد، الوقف، ثم بدأ بعد ذلك بذكر اختلاف السبعة في فرش حروف السور، وهي الجزئيات التي يقع فيها الخلاف في قراءتها، ولا يقاس عليها في الغالب، مبتدئاً بسورة البقرة فسورة آل عمران حتى أتى على كامل فرش الحروف في كامل القرآن الكريم بعد انتهائه من سور القرآن الكريم عطف بباب التكبير عند سور ختم القرآن أورد فيه جملة من المسائل، هذا ما يتعلق بطريقته في تقسيم الكتاب عموماً.

أما ما يتعلق بالكلام عن المنهج فإنه كما هو ملاحظ أن المؤلف اختصر كتابه اختصاراً شديداً، فهو لم يؤلفه للمبتدئين، وإنما لمن مارسوا هذا العلم؛ قاصداً من ذلك سهولة الاستدكار، ويسر المراجعة، وتذليل المدارس، وتمثل صور الاختصار فيما يأتي:

١- أن المؤلف يصوغ كلامه، ويؤلف عبارته، ويضبط الأوجه بألفاظ قليلة مراعاة للاختصار، وتوخياً للإيجاز، فمن ذلك قوله في قاعدة إبدال الهمز المتحرك لورش: « ومفتوحة بعد ضمة فا»^(١)،

(١) انظر: النص المحقق.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

فاستوعبت العبارة القاعدة كاملة بل إنها تضمنت شروط الإبدال الثلاثة: ١- أن يكون مفتوحاً، ٢- أن يكون بعد ضم، ٣- أن يكون فاء للكلمة، ومن ذلك أيضاً قوله في باب الإدغام الكبير: «أدغم (ي) المحرك غير ﴿يَحْزُنُكَ﴾ و﴿أَلْتَى﴾ في نظيره المنفصل بخلف في المجزوم و﴿ءَالَ﴾ و﴿هُوَ﴾ المضمومة الهاء»^(١)، فأشار إلى اختصاص السوسي به، وإلى قاعدته في إدغام المنفصل الواقع في كلمتين، وإلى ما يستثنى من القاعدة، وما وقع الخلاف فيه.

٢- أنه يذكر الأقوال من غير نسبة إلى أصحابها، وذلك كمثّل إشارته إلى مذهب الأخفش في إبدال الهمز المتحرك وقفاً: «وبعض يبدل المضمومة بعد كسرة ياءً وعكسها واواً»^(٢).

٣- اختصاره لأسماء الأبواب، فيقول مثلاً الإدغام والوقف والهمز ويريد بذلك الإدغام الكبير، ووقف حمزة وهشام على الهمز، والهمز المفرد.

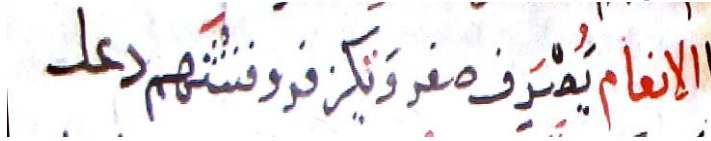
٤- أنه يستخدم العطف كوسيلة للاختصار، وهذا ظاهر من أول الكتاب إلى آخره، حيث يذكر الحكم في أول الباب لموضع ما، ثم يعطف على هذا الموضع بقية المواضع التي لها الحكم نفسه بدون إعادة له، فعلى سبيل المثال قوله في أول باب الإمالة: «أمال(فر)

(١) انظر: النص المحقق.

(٢) انظر: النص المحقق.

ذا الياء وفعالى معاً وفعلى جميعاً»^(١) ثم عطف عليها جميع مواضع الإمالة، ثم إذا انتقل إلى بيان حكم آخر عطف عليه جميع مواضعه، وهذا ما حصل مع التقليل في الباب نفسه.

٥- أنه اعتمد على الكتابة بالحركات في ضبط القراءات الفرشية دون تقييدها أو وصفها؛ إمعاناً في الاختصار والإيجاز، وهذا ما عناه بقوله في المقدمة: «وضبطت فيه قراءة القاري بلون اسمه»^(٢) أي: أنه يضبط قراءة المذكورين بنفس لون الرسم، ويضبط قراءة الباقيين باللون الأحمر، فيجمع بين القراءتين في رسم واحد كقوله في أول سورة الأنعام^(٣):



قوله: (يصرف صفر) يعني: أن المشار إليهم بصفر وهم شعبة وحمزة والكسائي قرؤوا قوله تعالى: ﴿مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ﴾^(٤) بفتح الياء وكسر الراء، وقرأ غيرهم بضم الياء وفتح الراء، وقد أثبتتها باللون الأحمر. وقوله: (ويكن فر) يعني: أن حمزة والكسائي قرءا بالياء في قوله تعالى:

(١) انظر: النص المحقق.

(٢) انظر: النص المحقق.

(٣) انظر: لوحة ٦ ب من المخطوط.

(٤) سورة الأنعام آية ١٦.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾^(١)، وقرأ غيرهما بالتاء، وقد أثبتتها باللون الأحمر.

وقوله: (وفتنتهم دعك) يعني: قرأ ابن كثير وحفص وابن عامر برفع التاء في الآية السابقة، وقرأ غيرهم بنصبها، وقد أثبتتها باللون الأحمر. وهذه المنهج التزم به المؤلف فيما إذا كان الاختلاف على قراءتين، أما إذا كان الاختلاف على أكثر من ذلك فإنه يعتمد على ضبط القراءة بالوصف والتقييد.

٦- من طرقه في الاختصار أنه يعبر عن القراءة والرواة بالرموز الفردية فقط التي أشار إليها في المقدمة، واستقاها من الإمام الشاطبي رحمه الله، ولم يعتمد في كتابه التعبير بأسمائهم الصريحة ألبتة، وإذا دلت الترجمة على مجموعة من القراء أو الرواة فإنه يشير إلى رموزهم الفردية مفرقة أو مجموعة في كلمة واحدة، كقوله في ميم الجمع: «وصل (د ب) بخلفه ضمها قبل محرك منفصل وإن شدد»^(٢)، وكقوله في هاء الضمير: «وأسكن (حرب) ها ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾» إذا دخل عليها الواو والفاء واللام»^(٣)، ومن طريقته أيضاً إنه يفرق بين راويي الإمام إذا كان لأحدهما خلاف بياناً لمكانه كقوله

(١) سورة الأنعام آية/٢٣.

(٢) انظر: النص المحقق.

(٣) انظر: النص المحقق.

في الإدغام الصغير: «و(يط) بخلفه الرء الساكنة في اللام»^(١).

المبحث الثالث: وصف النسخة الخطية.

لم أقف إلا على نسخة خطية وحيدة اعتمدت عليها في التحقيق، وهي موجودة في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة، وذلك ضمن مجموعة الشفاء (٢/١٨)، وعدد أوراق هذا المجموع (١٠٩) ورقة، ومقاس الورقة (٢٦، ٥ × ١٨)، ويحوي خمسة كتب، اثنان منها للمؤلف وهما الأول والثاني، فالأول بعنوان إظهار الأسرار في شرح غاية الاختصار في أصول قراءة أبي عمرو بن عمار، والثاني هو كتاب اللمعة الذي بين أيدينا، وعدد أوراقه تسعة في كل ورقة وجهان، وتتراوح أسطر كل وجه ما بين ٢١-٢٥، وقد كتبت بخط جيد واضح ومقروء (نسخ معتاد)، وكتبت بالمداد الأسود ما عدا عناوين الأبواب وأسماء السور فقد كتبت باللون الأحمر، والنسخة كاملة، وليس فيها سقط في أوراقها، فكل صفحة مذيلة بالكلمة التي تبدأ بها الأخرى، وناسخها هو عمار بن علوي بن علي نقلها من نسخة بخط المصنف فرغ منها في الخامس عشر من جمادى الآخرة سنة ٨٦٤ هـ كما هو مثبت في نهاية المخطوطة، وقد أسهم وضوح هذه النسخة وسلامتها في إخراج نص مستقيم متكامل إن شاء الله كما أراده المؤلف، فليس فيها إلا ما يعترى

(١) انظر: النص المحقق.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريري

النساخ عادة من السهو والخطأ والنسيان، وذلك في مواضع قليلة جداً
نبهت عليها في مواضعها، وإليك صور النسخة الخطية.

الصفحة الأولى من المخطوط

٩١
 بسم الله الرحمن الرحيم ودا الامانة امامه محمد الله وتلك على الوارد من نعم
 وحق وصلاته وسلامه على البعوت بنهيه واسم محمد الفلام ببيان تنزيله وداكم دخله
 واصحابه القامس بذكر وسننه سلاه داه الى يوم حشره وتنش **فقد** سادني بعين
 اصحابي الاكياس من اولي الفضل والانتس ان اجمع اخلاف السبعة في اراس ليليل
 الفضل على اكثر الناس ولتر على السوا وطا اوعده والحوال واستعجرت نفسي على
 سلك فان ترعيا منسلا لخلل نغم لا عيب فيه وجل حيث وثق الله العظم
 اهل المراد رايت ان امير لكل امام نجو في مزاجا فلانفع وصاحبه وشق وتالون
ان فلا فاع لنافع والبالقون والجم لورث ولا يترك وراويه البرك ونسب **ده**
 ولا يترك وراويه الدودي والسوي **خطي** ولا يترك وراويه هشام وراوان
كلم ولعاصم وصاحبه ان يكر وحفص **صنع** وخرور وبيضا وخلا **وصف**
 والكاى وصاحبه ابو الحارث والدودي **سب** ورضنه على المسالك خراف المسالك
 وسببه الهمة في خلافتهم وصبغت فيه فاه الفاري لون اسم داه
 المستعان على انامه وختمه **الادعام** اذ غمى الحرك غنجر نكر واللاي نظير
 المنفصل خلفه المجرم وال وهو المصوبه الحاد في المنفصل سلكم وساسكم ونسب بظنا
 في الشدد والمنون وتا القصب وانا **سب** وادغم القاص القاصت منه بعد حرك
 متلو نكر وخلفه في بالكر ومنفصله وانه اس ولام قال في نكر وسلفاء رسائلا
 والهلك اذ اكر والنون بها بعد حرك سوي من والناي استرض والوا
 في خمسة ونصطر غير فتوحه بعد ساكر سوي ت ودي بالفسر وخالفة
 لتوحيد الزكوة وولات وات وجند الازاي سب وخرج عرو المعارج
 وخرج شام والعدش سبلا واهض شام والفسر وجند وراس شام

الصفحة الأخيرة من المخطوط



القسم الثاني (النص المحقق)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الإعانة، أما بعد حمد الله وشكره على الوارد من نفعه وضره، وصلاته وسلامه على المبعوث بنهيه وأمره، محمد القائم ببيان تنزيله وذكره، وعلى آله وأصحابه القائمين بذكره ونشره، صلاة دائمة إلى يوم حشره ونشره، فقد سألتني بعض أصحابي الأكياس، من أولي الفضل والاعتباس، أن أجمع اختلاف السبعة في كراس؛ ليسهل النقل على أكثر الناس، وكرر علي السؤال، وطال وعده والمحال، واستعجزت نفسي عما سألت، فإن تر عيباً فسدد الخلل، فعزّ من لا عيب فيه وجلّ، وحيث وفق الله العظيم أجمل المراد.

رأيت أن أرمز لكل إمام بحرف من أحرف (أبي جاد)، فلنافع وصاحبيه^(١) ورش وقالون (أبج)، فالألف لنافع والباء لقالون والجيم لورش،

(١) عبر المؤلف رحمه الله هنا بالصحبة دون الرواية؛ لأنهما أخذتا القراءة عنه

مباشرة دون واسطة، قال الشاطبي في الإشارة إلى ذلك:

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرُّ فِي الطَّيِّبِ نَافِعٌ فَذَاكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنَزَلُ
وَقَالُوا عَيْسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرُشُّهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلُ

حرز الأمان/ ٣

ولهذا جاء التعبير بالصحبة في كل من أخذ عن شيخه مباشرة، كما عند الإمام عاصم والكسائي، أما الرواة الذين لم يأخذوا القراءة مباشرة بل بواسطة سلسلة من الرواة، فقد عبر عنهم بالرواية، كما عند الإمام ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة، وهذا من دقة المؤلف رحمه الله في عرض المسائل.

ولابن كثير وراوييه البري وقنبل (دهز)، ولأبي عمرو وراوييه الدوري والسوسي (حطي)، ولابن عامر وراوييه هشام وابن ذكوان (كلم)، ولعاصم وصاحبيه أبي بكر وحفص (نصع)، ولحمزة وراوييه خلف وخلاد (فضق)، وللكسائي وصاحبيه أبي الحارث والدوري (رست)، ورتبته على المسائل تحرياً لفرض المسائل، وسميته (اللمعة في خلاف السبعة)، وضبطت فيه قراءة القاري بلون اسمه، والله المستعان على إتمامه وختمه.

الإدغام^(١)

أدغم (ي)^(٢) المحرك غير ﴿يَحْزُنُكَ﴾ [لقمان: ٢٣] و﴿الَّتِي﴾ [الطلاق: ٤] في نظيره المنفصل^(٣) بخلف في المجزوم^(١) و﴿ءَالَ﴾^(٢)، و(هو)

(١) هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً، وينقسم إلى كبير وصغير، فالكبير: هو ما كان أول الحرفين فيه محركاً، ثم يسكن للإدغام، والصغير: هو ما كان أولهما فيه ساكناً، انظر: النشر لابن الجزري (٧٤/١) والإضاءة للضباع (١٣)، والإدغام الكبير ينقسم إلى: إدغام الحرف في مثله، وإلى إدغامه في مقاربه بعد أن يصير مثله، وترجمة هذا الباب معقودة للقسم الأول، أما القسم الثاني فأحكامه في الفصل الذي يليه.

(٢) تخصيص الإدغام الكبير للسوسي هو اختيار الإمام الشاطبي، قال المحقق ابن الجزري: « وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريق الشاطبية والتيسير، وإنما تبعوا في ذلك الشاطبي رحمة الله عليه»، النشر (١/ ٢٧٦).

(٣) المنفصل هو ما كان في كلمتين بأن كان أولهما آخر كلمة وثانيهما أول الكلمة

التالية، ويستثنى للسوسي من ذلك موضعان أشار إليهما المؤلف: الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزَنْكَ كُفْرُهُ﴾، وسبب الاستثناء أن النون تخفى عند الكاف، والإخفاء قريب من الإدغام فصارت الكاف لإخفاء النون عندها كأنها مشددة، والمشدد ممنوع من الإدغام، فلذا تعين إظهارها، والثاني: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَسْنَمَ الْمَحِيضَ﴾ والعلة في الإظهار أن سكون الياء عارض، أو هي نفسها عارضة؛ لأنها بدل من همزة مكسورة، وحيث إن سكونها عارض، أو هي نفسها عارضة فيمتنع إدغامها، انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (٨٢)، واللائق الفريدة للفاشي (١٧٦/١)، والعقد النضيد للسمين الحلبي (٤٣٢/١)، والوافي للقاضي (٥٥).

(١) أشار إلى ما وقع فيه الخلاف بين إظهاره وإدغامه، وذلك في كل مثلين التقيا بسبب حذف وقع في آخر الكلمة لأمر اقتضى ذلك من جزم وغيره، ولولا الحذف لم يلتقيا، ووقع ذلك في ثلاثة مواضع ليس في القرآن غيرهن: الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ﴾ [آل عمران: ٨٥]، الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا فَلَعَلَّيْهِ كَذِبُهُ﴾ [غافر: ٢٨]، الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿يَحُلْ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، فمن أدغم نظر إلى التقاء الساكنين بعد الحذف، ومن أظهر نظر إلى أصل الكلمة قبل دخول الجازم عليها، والوجهان صحيحان مقروء بهما للسوسي، انظر: التيسير للداني (٢١)، والنشر لابن الجزري (٤٦٣/١).

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿ءَالُ لُوطٍ﴾ في مواضعه الأربعة موضعين في الحجر/٥٩-٦٠، وموضع في النمل/٥٦ وموضع في القمر/٣٤، وهو مما وقع الخلاف بين إظهاره وإدغامه، فأظهره قوم كابن مجاهد بحجة قلة حروفه، وقد رد هذا الاحتجاج بالاتفاق على إدغام قوله تعالى: ﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]، مع كونه أقل

المضمومة الهاء^(١)، وفي المتصل ﴿سَلَكَكُمْ﴾ و﴿مَنْسِكَكُمْ﴾^(٢)،

حروفاً منه، فلو كانت قلة الحروف مانعة من الإدغام؛ لكان منعه في ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ أولى من منعه في ﴿ءَالُ لُوطٍ﴾، قال الداني: «وقد أجمعوا على إدغام ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ في يوسف، وهو أقل حروفاً من ﴿ءَالُ﴾؛ لأنه على حرفين»، التيسير/٢١، ولهذا فإن الإدغام في هذه الكلمة هو الصحيح المعول عليه حتى إن الداني صرح في جامع البيان بقوله: «لا أعلم الإظهار فيه من طريق اليزيدي»، جامع البيان للداني (٣٩٥/٢)، وانظر: إبراز المعاني لأبي شامة (٨٤).

(١) ومما وقع فيه الخلاف بين إظهاره وإدغامه الواو من لفظ هو مضموم الهاء في الواو، وذلك في ثلاثة عشر موضعاً، منها قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ﴾ [النحل: ٧٦]، فمن أظهر علل ذلك بأن الإدغام يترتب عليه محذور، وهو إدغام حرف المد، وحرف المد لا يدغم بالإجماع، وذهب الجمهور عن السوسي إلى إدغامها عملاً بالقاعدة العامة في إدغام المتماثلين من كلمتين، ولا اعتبار لمنعه بحجة تقدير حرف المد لوجود الاتفاق على إدغام نظائره مثل قوله تعالى: ﴿نُوحِي يَمُوسَى﴾ [طه: ١١]، فلمد المقدر في الواو موجود هنا في الباء، فإن اعتبر تقدير حرف المد مانعاً للإدغام، فيمنع في الموضعين لعدم الفارق بينهما، انظر: العقد النضيد (٤٦١/١)، وسراج القارئ لابن القاصح (٢٥)، والنشر (٢٨٤/١).

(٢) المتصل هو اجتماع المثليين في كلمة واحدة، فإذا كان كذلك فلم يدغم السوسي منه إلا الكاف في الكاف في الكلمتين اللتين نص عليهما، وهما ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزيري
ويمتنع مطلقاً في المشدد والنون وتاء الضمير وأنا^(١).

فصل^(٢)

وأدغم القاف في الكاف متصلة بعد محرك متلوة بحرف^(٣) بخلف له

في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُ مَنَسِكَكُمْ﴾ (البقرة/٢٠٠)، و﴿سَلَكُكُمْ﴾
في قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ (المدثر/٤٢)، وما عدا هاتين الكلمتين فلم
يدغم السوسي فيه شيئاً، بل قرأه بالإظهار كسائر القراء، نحو: ﴿جَاهَهُمْ﴾
[التوبة: ٣٥] و﴿شَرَكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

(١) أشار هنا إلى موانع الإدغام متى وجد أحدها تعين الإظهار وامتنع الإدغام
سواء كان متمثلين أو متقاربين كما أفاده قوله: مطلقاً، وهي: إذا كان الأول
منهما مشدداً نحو قوله تعالى: ﴿الْحَقُّ قَالُوا﴾ (الزخرف/٣٠)، وإذا ما كان
منوناً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْعُ عَلَيْهِ﴾ (أول مواضعه في البقرة/١١٥)، وإذا
ما كان تاء مضمراً سواء كان متكلاً أو مخاطباً نحو قوله تعالى: ﴿كُنْتُ رَبًّا﴾
[النبا/٤٠]، و﴿كُنْتُ نَتْلُوا﴾ (العنكبوت/٤٨)، وإذا كان التقاء الحرفان لفظاً
لا خطأ نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ (الحجر/٨٩).

(٢) هذا الفصل في إدغام المتقاربين، وهما الحرفان اللذان تقارباً مخرجاً وصفة،
ويترتب على إدغامه عملان: الأول: تسكين الحرف المدغم، وهذا مشترك
فيه بين إدغام المتمثلين والمتقاربين، الثاني: قلب الحرف الأول إلى جنس
الثاني، انظر: إبراز المعاني (٨٧) والعقد النضيد (١/٤٧٠).

(٣) لا يدغم السوسي الحرفين المتقاربين المجتمعين في كلمة إلا القاف في الكاف

في ﴿طَلَقَكُنْ﴾^(١)، ومنفصلة وبالعكس^(٢)، ولام ﴿قَالَ﴾ في ر، ومطلقاً غير مماثلها^(٣)، وبالعكس كذلك^(٤)، والنون فيهما بعد محرك سوى

بشرطين أشار إليهما: الأول: مجيء القاف بعد متحرك، والثاني: مجيء حرف بعد الكاف وهو الميم، فإذا تحقق الشرطان وجب الإدغام، وإذا فقد أحدهما امتنع الإدغام، فمثال ما اجتمع فيه الشرطان: ﴿وَأَتَقَكُمُ﴾ (المائدة/٧) و﴿يَرْزُقَكُمُ﴾ (يونس/٣١)، ومثال ما فقد منه الشرط الأول: ﴿يُورِقَكُمُ﴾ (الكهف/١٩)، ومثال ما فقد منه الشرط الثاني: ﴿تَرْزُقَكُ﴾ (طه/١٣٢).

(١) سورة التحريم/٥، وهذا الموضع مما اختلف فيه بين الإظهار والإدغام، قال ابن الجزري: «وعلى إطلاق الوجهين فيهما من علمناه من علماء الأمصار»، النشر ٢٨٦/١.

(٢) أي كما تدغم القاف في الكاف حال اتصالهما في كلمة واحدة، تدغم كذلك حال انفصالهما من كلمتين نحو قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام/١٠١)، وقوله: (وبالعكس) أي وتدغم الكاف في القاف حال الانفصال أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿لَكَ قُصُورٌ﴾ (الفرقان/١٠)، وإدغام أحد هذين الحرفين في الآخر يجري في كل المواضع، ولكن بشرط أن يتحرك ما قبل الأول منهما، فإن كان ساكناً امتنع الإدغام نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرْكُوكَ﴾ (الجمعة/١١)، وقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ﴾ (يوسف/٧٦).

(٣) أي وأدغم السوسي اللام من لفظ قال في الراء نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ (البقرة/٣٠)، وتدغم كذلك اللام مطلقاً في الراء نحو قوله تعالى:

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

﴿نَحْنُ﴾^(٢)، والتاء في ستشد ض^(٣)، والdal في الخمسة وتضطجز غير مفتوحة بعد ساكن سوى ت^(٤)، وذو بالعشرة وط^(١) بخلف في

﴿كَمَثَلِ رَيْحٍ﴾ (آل عمران/١١٧)، وقوله: (غير مماثلها) بمعنى أن إدغام اللام في اللام من باب المثلين.

- (١) أي تدغم الراء في اللام كذلك نحو قوله تعالى: ﴿سَيُفْعَرُ لَنَا﴾ (الأعراف/١٦٩).
- (٢) أشار إلى أن النون تدغم في الراء واللام العائد إليهما الضمير، فإدغامها في الراء نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ (الأعراف/١٦٧)، وإدغامها في اللام نحو قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ لَكُمْ﴾، وشرط إدغام ذلك وقوعها بعد متحرك، فإن وقعت بعد ساكن امتنع إدغامها ويستثنى من ذلك لفظ ﴿نَحْنُ﴾، فإنها تدغم في اللام وإن كان ما قبلها ساكناً نحو قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة/١٣٣).
- (٣) أي أن التاء المثلثة تدغم في خمسة أحرف عينها المؤلف وهي: السين نحو قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ﴾ (النمل/١٦)، والتاء نحو قوله تعالى: ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ (الحجر/٦٥)، والشين نحو قوله تعالى: ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ (البقرة/٥٨)، والdal في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْحَرْتُ ذَلِكَ﴾ (آل عمران/١٤)، والضاد في نحو قوله تعالى: ﴿حَدِيثُ ضَيْفٍ﴾ (الذاريات/٢٤).
- (٤) الdal تدغم في عشرة أحرف وهي: الخمسة المذكورة مع أحرف التاء، والخمسة الباقية جمعها في كلمة (تضطجز)، وهي: التاء والصاد والطاء والجيم والزاي، ويشترط في إدغام الdal في هذه الأحرف ألا تكون مفتوحة بعد ساكن، فإن كانت كذلك امتنع إدغامها، ويستثنى من ذلك حرف التاء

﴿النَّورَةَ﴾ [الجمعة: ٥] و﴿الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٨٣] و﴿وَلَتَأْتِ﴾ [النساء: ١٠٢] و﴿وَعَاتٍ﴾ [الإسراء: ٢٦] و﴿جِئْتُ﴾ [مريم: ٢٧]، والذال في سص^(٢)، و﴿رُحْنٍ عَنِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و﴿الْمَعَارِجِ﴾^(٣) نَعْرُجُ ﴿[المعارج: ٣-٤] و﴿أَخْرَجَ شَطْرَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، و﴿الْمَرْثِ سَيْبِلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، و﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٢]، و﴿النَّفُوسِ زُوجَتْ﴾ [التكوير: ٧]، و﴿الرَّأْسِ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] بخلف^(٣)، و﴿يُعَذِّبُ مَنْ جَمِيعًا﴾^(٤)، وأخفى

المشار إليه، فإن الدال تدغم فيها ولو كانت مفتوحة بعد ساكن.

(١) اسم الإشارة عائد إلى حرف التاء، فأشار إلى إدغامها في أحرف جملتها عشرة، وهي الأحرف التي أدغمت فيها الدال باستثناء التاء؛ لأن الإدغام فيها من قبيل المثليين، فتصبح تسعة أحرف، وعاشرها هو الطاء كما أضافه بصريح العبارة.

(٢) أي أن الدال المعجمة تدغم في السين والصاد المهملتين، إدغامها في السين في موضعين في الكهف: ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾ و﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾ (الآيتان/ ٦١-٦٣)، وفي الصاد في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿مَا آتَّخَذَ صَاحِبَةً﴾ (الجن/ ٣).

(٣) المواضع السابقة كلها مواضع مخصوصة، قرأها السوسي جميعاً بالإدغام إلا هذا الموضع فقد اختلف بين إظهاره وإدغامه لكن الذي عول عليه الإمام الداني الإدغام حيث قال: «وبالإدغام قرأت، وعليه أعول»، التيسير (٢٤)، وانظر: إرشاد المريد (٤١).

(٤) أدغم السوسي باء ﴿يُعَذِّبُ﴾ المرفوع في ميم ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ حيث وقع في

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي
الميم بعد محرك عند ب^(١)، وتمكن الليني قبل المدغم^(٢)، ويجيز روم المكسور

القرآن الكريم، ووقعه في خمسة مواضع: موضع في آل عمران/١٢٩، وموضعان في المائدة/١٨-٤٠، وموضع في العنكبوت/٢١، وآخر في الفتح/١٤، وفُهم من تخصيص الباء بـ ﴿يُعَذِّبُ﴾ وميم ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ إظهار ما عدها نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ (البقرة/٢٦).

(١) إذا وقعت الميم قبل الباء فإن السوسي يقرأ بإخفائها بعد تسكينها نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ (الأنعام/٥٣)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ (القلم/٤)، وشرط ذلك أن تقع الميم بعد متحرك، فإن وقعت بعد ساكن تعين إظهارها نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ رَأَوْهُ بُنِيَ﴾ (البقرة/١٣٢).

(٢) إذا وقع قبل الحرف المدغم حرف اللين نحو: ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾، أو حرف المد واللين نحو: ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ (من مواضعه: آل عمران/١٧٣)، و﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ (البقرة/٢٠٠)، فلا خلاف من تمكنه وإدغامه إدغاماً محضاً؛ لما فيه من المد الذي يفصل بين الساكنين، أما إذا كان قبل الحرف المدغم ساكن صحيح نحو: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ (الأعراف/١٩٩)، فإن الإدغام يعسر النطق به؛ لما فيه من اجتماع الساكنين على غير حددهما، لأن الحرف المدغم لا بد من تسكينه، والتحقق أن لأهل الأداء في ذلك مذهبين: المذهب الأول: إدغامه إدغاماً محضاً مع ما فيه من صعوبة وعسر، وهو مذهب المتقدمين، المذهب الثاني: إخفاؤه واختلاس حركته، وهو ما يعبر عنه (بالروم)، وهو مذهب المتأخرين، قال ابن الجزري: «فكان الآخذون فيه بالإدغام الصحيح قليل، بل أكثر المحققين من المتأخرين على الإخفاء، قال: وكلاهما ثابت

الوقف

(ف) على الهمزة محركة بعد حركة لازمة بخلف في غيرها بالتسهيل^(٢)،

صحيح مأخوذ به، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأدياء، والنصوص مجتمعة عليه»، النشر (٢٩٩/١).

(١) إذا أدغم السوسى حرفاً في حرف مماثل له أو مقارب فيجوز له إشمام حركة الحرف الأول المدغم ورومها إن كانت ضمة، ورومها فقط إن كانت كسرة، وقوله: (بغير بم) أي ويمتنع الإشمام والروم في الحرف المدغم إذا كان الباء والميم مع الباء والميم، وذلك في أربع صور: الصورة الأولى: الباء مع الباء نحو قوله تعالى: ﴿لَمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ﴾ (الفرقان/١١)، الصورة الثانية: الباء مع الميم نحو قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ (البقرة/٢٨٤)، الصورة الثالثة: الميم مع الميم نحو قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ (البقرة/٢٥٥)، الصورة الرابعة: الميم مع الباء نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ (الأنعام/٥٣)، وعلة المنع فيها أن الإشارة بالإشمام متعذرة من أجل انطباق الشفتين، انظر: التيسير (٢٩)، وفتح الوصيد (٢٥٦/٢)، والنشر (٢٩٧/١).

(٢) قرأ حمزة المشار إليه بحرف الفاء بتسهيل الهمزة المتحركة الواقعة بعد حرف متحرك حالة الوقف، والقسمة العقلية في هذه القاعدة تقتضي تسع صور، وبيان ذلك: أن الهمزة تتحرك بالحركات الثلاث وما قبلها من حرف متحرك فهو كذلك أيضاً فبضرب الصور بعضها في بعض نخلص بتسع صور كلها جاءت في القرآن، فمثالها مفتوحة بعد الحركات الثلاث: ﴿سَأَلْتُمُ﴾ (البقرة/ ٦١) ﴿خَاطَبْتُهُ﴾ (العلق/ ١٦)

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزيري
مبدلاً المفتوحة بعد كسرة ياءً وبعد ضمة واواً^(١)، وبعض يبدل المضمومة
بعد كسرة ياءً وعكسها واواً^(٢)، ويسهلها بحركة ما قبلها^(٣)، وبعض

﴿يُؤَيِّدُ﴾ (آل عمران/ ١٣)، ومثلها مضمومة بعد الحركات الثلاث:
﴿رُءُوسِكُمْ﴾ (المائدة/ ٦) ﴿رُءُوفٌ﴾ (البقرة/ ٢٠٧) ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (البقرة/ ١٤)، ومثلها مكسورة بعد الحركات الثلاث: ﴿يَعِيبِينَ﴾ (الأعراف/ ١٦٥) ﴿خَطِيبِينَ﴾ (يوسف/ ٩٧) ﴿سَيِّئَاتٍ﴾ (التكوير/ ٨)، أما إذا كان وقوع الهمزة
المتحركة بعد حرف متحرك زائد عن أصل الكلمة نحو: ﴿سَأَصْرِفُ﴾، فقد
اختلف الرواة عن حمزة فيه، وهذا ما عناه المؤلف بقوله: (بعد حركة لازمة بخلف في
غيرها)، فمنهم من ذهب إلى تحقيق الهمز باعتبار أنه في أول الكلمة حقيقة،
وحمزة لا يخفف من الهمز إلا ما كان في وسط الكلمة أو آخرها، والذاهبون إلى
هذا لا يعتبرون الحروف الزوائد وإن اتصلت بالهمز لفظاً وهو مذهب الإمام أبي
الحسن طاهر بن غلبون، وذهب آخرون إلى تخفيفه بالتسهيل أو بالإبدال باعتبار
أنه في وسط الكلمة بحسب الصورة، والذاهبون إلى هذا يعتدون بالحروف الزائدة
لاتصالها بالهمز لفظاً، وعدم صحة انفصالها عنه فكأنها جزء من الكلمة التي فيها
الهمزة، وهذا مذهب الإمام فارس بن أحمد، انظر: العقد النضيد للسمين
(٢/ ١٠٠٤)، وسراج القارئ لابن القاصح (٥٤) والنشر لابن الجزري (١/ ٤٤٣).

(١) ذكر صورتين من الصور التسع التي يقع فيها الهمز متحركاً بعد حركة لازمة
وهما: الهمزة المفتوحة بعد كسر نحو: ﴿خَاطِئَةٌ﴾، والهمزة المفتوحة بعد ضم نحو:
﴿يُؤَيِّدُ﴾ فالحكم في هاتين الصورتين بالإبدال، ففي الصورة الأولى تبدل الهمزة
ياءً، وفي الثانية تبدل واواً، وأما باقي الصور فالحكم فيها بالتسهيل كما مر.
(٢) أشار إلى صورتين من الصور التسع السابقة، نقل البعض فيها وجهاً آخر

سهل غير المفتوحة بالروم، وإن كان واواً بعد كسرة قلبها ضمة وتركها^(٢)، وأبدلها ساكنة مطلقاً^(٣)، وفي إدغام ﴿وَرَعِيَا﴾ [مریم: ٧٤]

منسوب إلى الإمام الأخفش، وهو إبدال الهمزة المضمومة بعد كسر ياء نحو: ﴿سُنْفِرُكَ﴾ (الأعلى / ٦)، وإبدال الهمزة المكسورة بعد ضم واواً نحو: ﴿سُيْلٌ﴾ (البقرة / ١٠٨).

(١) أشار أيضاً إلى أن البعض روى تسهيل الصورتين السابقتين بحركة ما قبلها أي: تسهيل الهمزة المضمومة بعد كسر بينها وبين الياء، وتسهيل الهمزة المكسورة بعد ضم بينها وبين الواو، ولكن هذه الرواية لم يأخذ بها أحد من أئمة القراءة؛ لأنها أتت بمشكل وأمر معضل لا يمكن تحقيقه، ولا النطق بها، نظر: إبراز المعاني (١٧٥).

(٢) صورته: أن تكون الهمزة المضمومة بين كسر وواوٍ نحو: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (البقرة / ١٤)، فتقرأ بترك الهمزة أي حذفها مع ضم كسر ما قبلها ليناسب ما بعدها من الواو.

(٣) ذكر حكم الهمزة الساكنة سواءً كانت في وسط الكلمة أو في آخرها، وسواء كان سكونها لازماً أو عارضاً كما أفاده قوله: (مطلقاً)، فأشار إلى إبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فإن وقعت بعد فتح أبدلت ألفاً نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّسَاءُ﴾ (النساء / ١٠٤)، وإن وقعت بعد ضم أبدلت واواً نحو: ﴿يَوْمَنَ﴾ (البقرة / ٣)، وإن وقعت بعد كسر أبدلت ياءً نحو: ﴿وَبِئْرٍ﴾ (الحج / ٤٥).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

و﴿وَتَوَوَّى﴾ [الأحزاب: ٥١]^(١)، وكسر ﴿أُنْبِئْتُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]
و﴿وَنَبِّئْتُهُمْ﴾ [القمر: ٢٣]^(٢)، ونقل (ج) حركة المبتدأة الساكن ما قبلها
إليه غير مد وحذفها^(٣)، بخلف في ﴿كُنِيَّة﴾ [الحاقة: ١٩] و﴿ءَاكُنْ﴾
معاً بيونس [٥١-٩٩]، و(حجب) ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]

(١) لفظ ﴿وَرِيًّا﴾ من قوله تعالى: ﴿هُم أَحْسَنُ أُنثَىٰ وَرِيًّا﴾ ولفظ ﴿وَتَوَوَّى﴾ من
قوله تعالى: ﴿وَتَوَوَّىٰ إِلَيْكَ مَن نَّشَاءُ﴾، فإعمالاً للقاعدة السابقة فإن حمزة يبدل
الهمزة من ﴿وَرِيًّا﴾ ياءً ساكنة، ويبدل الهمزة من لفظ ﴿وَتَوَوَّى﴾ واواً ساكنة،
وحينئذ يجتمع مثالان فعلى مقتضى الأصول فالإدغام هنا متعين لاجتماع
مثليين أولهما ساكن.

(٢) هاتان الكلمتان يكون الوقف عليهما لحمزة يبدال الهمزة ياء ساكنة على مقتضى
القاعدة السابقة مع كسر ضم الهاء؛ نظراً لوقوع الياء قبلها المبدلة من الهمزة.

(٣) انتقل المؤلف إلى بيان حكم الهمزة المبتدأة، فأخبر أن ورشاً المرموز إليه بالجيم
قرأ بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها، نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾
[البقرة/٦٢] وغيرها، ويشترط ألا يكون الساكن المنقول إليه حركة الهمزة
حرف مد كما دل عليه قوله: (غير مد) فإن كان حرف مد نحو ﴿أَلَا
إِنَّهُمْ﴾ [البقرة/١٢] و﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ﴾ [الذاريات/٢١] فلا نقل فيه لورش،
واستثناء المؤلف لحروف المد فقط، أما حرفا اللين وهما الواو والياء الساكنتان
المفتوح ما قبلهما فهما داخلان في هذا الباب، وتحري عليهما قاعدة النقل
نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾ [البقرة/١٠٣] و﴿أَبْنَىٰ ءَادَمَ﴾ [المائدة/٢٧].

مدغماً^(١)، وهمز (ب) والبدؤ كذلك^(٢)، أو بهمز الوصل^(٣) وبالأصل
أولى عن (حب)^(٤)، وسكت (ض) عليه يسيراً كياء ﴿شئٍ﴾

(١) قرأ أبو عمرو وورش وقالون المشار إليهم بقوله: (حجب) بإدغام تنوين عاداً
في لام الأولى مع نقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها، ولم يشر إليه لأنه من
مستلزمات الإدغام من أجل تخفيف الكلمة، انظر: فتح الوصيد للسخاوي
(٢/٢٣٠)، وإبراز المعاني لأبي شامة (١٦٢).

(٢) قرأ قالون المشار إليه بالباء بهمزة ساكنة في مكان الواو سواء وصل الكلمة
بما قبلها أو ابتداءً بها.

(٣) ذكر كيفية البدء في حال النقل: فيحوز في هذه الحالة الابتداء بهمزة الوصل هكذا:
﴿الْوَلَّى﴾، كما تبدئ بها في صورة عدم النقل لأجل سكون اللام، فاللام بعد
النقل إليها كأنها بعد ساكنة لأن حركة النقل عارضة فتبقى همزة الوصل على حالها
لا تسقط إلا في الدرج، ولكن الابتداء بالأصل وهو سكون اللام وتحقيق الهمزة
أفضل وأولى عن قالون وأبي عمرو المشار إليهما ب(حب)، انظر: اللآلئ الفريدة
(١/٢٨٩)، وسراج القارئ (٥٠).

(٤) أي: أن البدء بأصل الكلمة بسكون اللام وتحقيق الهمزة ﴿الْوَلَّى﴾ هو
الأفضل والأولى، قال في التيسير: «وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها»،
ولأبي عمرو أيضاً البدء بهمزة الوصل ﴿الْوَلَّى﴾، أو البدء بلام التعريف
﴿لَوَلَّى﴾، وقالون مثله إلا أنه يهمل الواو، انظر: التيسير (٢٠٤)، وسراج
القارئ (٥٠).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

و﴿شَيْئًا﴾^(١)، وبعض سكت عن (ف) على باهما ولام التعريف فقط^(٢)،
وبعض نقل عنه وقفاً إلى ساكن (ج)^(٣)، وكل إلى غيره الأصل غير

(١) هو في بيان مذهب الإمام حمزة في الساكن الذي ينقل ورش عليه حركة
الهمزة، فأخبر أن له من رواية خلف المشار إليه بالضاد القراءة بالسكت
قليلاً، وذلك في حالة الوصل ونعني به وصل الكلمة التي آخرها ذلك
الساكن بالكلمة التي أولها همزة، ويسمى بالساكن المفصول، كما قرأ أيضاً
بالسكت على الياء من لفظي: ﴿شَيْءٌ﴾ و﴿شَيْئًا﴾، ولم يسكت على كلمة
واحدة في غيرهما.

(٢) أشار إلى رواية بعض أهل الأداء بالسكت عن حمزة بتمامه على أل التعريف
وكلمتي ﴿شَيْءٌ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ والخلاصة بعد هذا: أن خلفاً يسكت على
(أل) و﴿شَيْءٌ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ على الروایتين، ويسكت على الساكن المفصول
على الرواية الأولى فقط، ولا سكت له فيه على الرواية الثانية، وأما خلاد:
فلا سكت له مطلقاً على الرواية الأولى، وله السكت على (أل) و﴿شَيْءٌ﴾
و﴿شَيْئًا﴾ فقط على الرواية الثانية.

(٣) كلامه هنا في حالة الوقف على الكلمة التي ينقل ورش حركة همزتها إلى
الساكن قبلها كما أوضحه بقوله: (وقفاً)، فروى فيها بعض الرواة عن حمزة
النقل فيها وقفاً كقراءة ورش، وروى عنه البعض الآخر ترك النقل وتحقيق
الهمز كقراءة الجماعة، واستثنى له القراء من ذلك ميم الجمع؛ لأن ورشاً لا
نقل له فيها، وإنما مذهبه الصلة مع المد الطويل كما سيأتي، ولهذا فإن حمزة
لا ينقل إلا فيما يصح أن ينقل ورش فيه، انظر: فتح الوصيد (٣٣٤/٢)،

الألف^(١) فإنه يسهلها متوسطة، ويبدلها متطرفة مطلقاً^(٢)، وبعض

وإبراز المعاني (١٥٨)، والنشر (٤١٨/١).

(١) مقصوده أن حمزة الوقف أيضاً بالنقل على كل ساكن واقع قبل الحمزة سواء كان الساكن حرفاً صحيحاً نحو: ﴿الْقُرْءَانُ﴾ و﴿الْحَبَّ﴾، أو حرف لين وأعني بهما الواو الأصلية الساكنة المفتوح ما قبلها، والياء الأصلية الساكنة المفتوح ما قبلها نحو: ﴿مُؤَيَّلًا﴾ و﴿السَّوَّى﴾، أو حرف مد أصلي غير الألف وأعني بهما الواو الأصلية الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الأصلية الساكنة المكسور ما قبلها نحو: ﴿سَيِّئًا﴾ و﴿الْمُسِيءُ﴾.

(٢) إذا كان الساكن قبل الحمزة الألف فله حالتان: الحالة الأولى: أن تحيى الألف قبل الحمزة حال كونها متوسطة نحو: ﴿الْمَلَكَةِ﴾ ﴿جَاءَكُمْ﴾، والحكم فيها التسهيل: فتسهل الحمزة الواقعة بعدها بين أي بين الحمزة والألف للهمزة المفتوحة، وبين الحمزة والواو للمضمومة، وبين الحمزة والياء للمكسورة، ويجوز في هذه الألف المد والقصر فالمد نظراً للأصل وهو وجود الحمزة بعده، والقصر نظراً لتسهيل هذه الحمزة، والمقدم في هذا المد نظراً لوجود أثر الحمز، والحالة الثانية: أن تحيى الألف قبل الحمزة حال كونها متطرفة نحو: ﴿السَّمَاءِ﴾ ﴿السُّفْهَاءِ﴾، والحكم فيها الإبدال: أي: أنَّ الحمزة تبدل ألفاً من جنس ما قبلها بعد إسكانها للوقف، وحينئذٍ يجتمع ألفان فيجوز حذف إحداهما تخلصاً من التقاء الساكنين في كلمة واحدة، ويجوز إبقاؤهما لجواز اجتماع الساكنين عند الوقف، وحاصل الأوجه من حيث الأداء ثلاثة: المد اعتدالاً بالأصل، والقصر لذهاب موجب المد، والتوسط قياساً على العارض عند الوقف عليه، انظر: النشر (٤٦٦/١)، وإرشاد المريد (٧٤).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريري
سهلها بروم حركة مضمومة أو مكسورة^(١)، وبعض مد الألف مطلقاً،
وإن كان ياءً أو واواً مزيدين من كلمتها أبدلها وأدغم^(٢)، وبعض أدغم
الأصليتين^(٣)، ويروم أو يشم المتطرفة غير المبدلة مداً، والمفتوحة أو يشم

(١) نقل بعض الرواة عن حمزة أنه يسهل الهمزة مع الروم في كل همزة متطرفة قبلها
ألف نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾ وقد تقدم أن الحكم في هذا النوع الإبدال ولا روم ولا
إشمام معه، وإنما اشترط في التسهيل أن يكون مصاحباً للروم؛ لأن الوقف
بالتسهيل وحده يفضي إلى الوقف بالحركة الكاملة، والوقف بالحركة الكاملة لا
تسيغه قواعد القراءة، وهذا الوجه أعني به التسهيل بالروم لا يجوز إلا إذا كانت
الهمزة محلاً للروم بأن كانت مضمومة أو مجرورة كما نص عليها المؤلف.

(٢) إذا وقعت الهمزة بعد حرف مد زائد غير الألف بأن كانت بعد واو مدية
زائدة، أو بعد ياء مدية زائدة، فإن حمزة يبدل الواقعة بعد الواو واواً، ويبدل
كذلك الواقعة بعد الياء ياءً فيجتمع مثلاًن فيدغم الواو في الواو، والياء في
الياء، ويستوي في ذلك كون الهمزة في وسط الكلمة أو طرفاً منها، فمثال ما
توسط فيه الهمز بعد ياء زائدة: ﴿خَطِيئَةٌ﴾، ومثال ما تطرف بعدها:
﴿الَّتِي﴾، ومثال ما تطرف فيه الهمز بعد واو زائدة: ﴿قُرُوءُ﴾ (البقرة/ ٢٢٨)،
ولم يقع في القرآن همز متوسط بعد واو زائدة.

(٣) بعض الرواة نقل عن حمزة وجهاً آخر في الياء والواو الأصليتين، وهو إبدال
الهمزة بعده حرفاً مثله، وإدغامه فيه سواءً كان الهمز متوسطاً نحو:
﴿كَهَيْتَهُ﴾ (آل عمران/ ٤٩) ﴿السَّوَاءِ﴾ (الروم/ ١٠)، أو متطرفاً نحو:
﴿سَقَى﴾ (البقرة/ ٢٠) ﴿لَسْنَوْ﴾ (القصص/ ٧٦)، إجراءً للأصلي مجرى

المضمومة^(١)، ويتبع رسم الهمزة فيحذفها إن لم يختل اللفظ^(٢)، وافقه

الزائد، وعلى هذا فيكون لحمزة في هذا النوع أعني به الياء والواو الأصليتين وجهان: الأول: النقل، والثاني: الإدغام.

(١) أي: يجوز لك حالة الوقف لحمزة: الروم والإشمام في جميع أنواع الهمز المتطرف المخفف بأنواع التخفيف ما لم تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مد، وذلك شامل لثلاث صور: الأولى: ما نُقل إليه حركة الهمزة نحو: ﴿الْحَبَّءُ﴾ (النمل/ ٢٥) ﴿الْمَرْءُ﴾ (البقرة/ ١٠٢)، والثانية: ما أُبدل الهمز فيه حرفاً، وأُدغم فيه ما قبله نحو: ﴿قُرُوءٌ﴾ ﴿شَيْءٌ﴾، والثالثة: ما أُبدلت الهمزة المتحركة فيه واواً أو ياءاً اتباعاً للرسم العثماني نحو: ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾ (الأعراف/ ٦٠)، أو أُبدلت على مذهب الأخفش نحو: ﴿بَيْدِي﴾ (العنكبوت/ ١٩)، أما المبدل حرف مد فلا يدخله روم ولا إشمام نحو: ﴿أَقْرَأُ﴾ (الإسراء/ ١٤) ﴿نَتَجَى﴾ (الحجر/ ٤٩)، وقوله: (ويروم أو يشم) أي فيما يصح فيه الإشمام من المرفوع والمضموم، ويصح فيه الروم من المرفوع والمضموم والمجزور والمكسور.

(٢) هو في ذكر قاعدة التخفيف الرسمي، فقد روى بعض أهل الأداء: أن حمزة كان يسهل الهمزة على وفق رسم المصحف حالة الوقف، فإذا رسمت الهمزة ياءً وقف عليها بالياء، وإذا رسمت واواً وقف عليها بالواو، وإذا رسمت ألفاً وقف عليها بالألف، وما لم ترسم فيه للهمزة صورة وقف عليها بالحذف، وليس الأمر على الإطلاق بل إنه موقوف على ما صح نقله، وثبتت الرواية به، ولهذا فإن علماء القراءات حصروا الكلمات التي رسمت الهمزة فيها بالياء والواو والحذف وثبتت الرواية الصحيحة بجواز الوقف عليها باتباع الرسم بما لا يدع مجالاً للزيادة، وإعمالاً للقياس، انظر هذه المواضع في النشر (١/ ٤٥٢)، والواقي (١٢٠).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريري
(ل) في المتطرفة في كل ذلك^(١).

ميم الجمع

وصل (د ب) بخلفه ضمها قبل محرك منفصل وإن شدد^(٢)،
وافقهما (ج) قبل همزة القطع^(٣)، وضم (ف) ها ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾

(١) أي: أن هشاماً المشار إليه باللام، قرأ بمثل ما قرأ به حمزة في جميع ما تقدم من أنواع التسهيل قياساً ورسماً في الهمز المتطرف فقط دون المتوسط، ووجه ذلك: أن المتطرف أخرى بالتخفيف؛ لأنه محل استراحة وانقطاع نفس.
(٢) قرأ الإمام ابن كثير وقالون بخلف عنه بضم ميم الجمع ووصلها بواو سواء كانت الميم متصلة بالهاء نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿فَنَهُمُ﴾، أو بالكاف نحو: ﴿إِنَّكُمْ﴾ و﴿عَلَيْكُمْ﴾، أو بالتاء نحو: ﴿أَنْتُمْ﴾ و﴿كُنْتُمْ﴾، واحترز بقوله: (قبل محرك) عما إذا وقعت قبل ساكن فلا توصل لأحد من القراء، وبقوله: (منفصل) عن مثل قوله تعالى: (فإذا دخلتموه) مما اتصل به الضمير، فهو مجمع على صلته، واندرج بقوله: (وإن شدد) قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ تَمْنُونَ﴾ بآل عمران/١٤٣، وقوله تعالى: ﴿فَطَلَّتُمْ تَفْكُهُونَ﴾ بالواقعة/٦٥ على قراءة التشديد، انظر: إبراز المعاني لأبي شامة/٧٢، وكنز المعاني للجعبري ٢/٢١٤، والعقد النضيد للسمين ٢/٣٧٧.

(٣) أي: أن ورشاً وافقهما على ضم ميم الجمع ووصلها بواو بشرط أن تقع قبل همزة قطع نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾، فإن لم تقع قبل همزة قطع فلا شيء له، ومن المعلوم أن الاختلاف في ميم الجمع إنما هو في حال وصلها بما بعدها، كما أشار إلى ذلك بقوله: (وصل)، وأما عند الوقف عليها فالكل مجمع على إسكانها.

و﴿لَدَيْهِمْ﴾ مطلقاً^(١)، و(فر) قبل همزة الوصل بعد ياء ساكنة أو كسرة وصلاً، وكسر (ح) الميم^(٢).

طرفا السورتين^(٣)

(١) قرأ حمزة الكلمات الثلاث التي نص عليها وهي: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾ بضم الهاء في حالي الوصل والوقف، سواء كان بعدها متحرك نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّالِينَ﴾، أو كان بعدها ساكن نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ (القصص/٦٣)، وأخذ تعميم الحكم من الإطلاق المذكور.

(٢) شرع في بيان أحكام الميم الواقعة قبل ساكن، واتَّفَق أنَّ ذلك الساكن لم يقع في القرآن إلا بعد همزة وصل، فقرأ حمزة والكسائي المشار إليهما بـ(فر) بضم الهاء عطفاً على قيد الترجمة السابقة بشرط أن يكون قبل الهاء حرف مكسور أو ياء ساكنة، نحو: قوله تعالى: ﴿رَبِّهِمْ أَهْلُ الدُّنَى﴾ (النجم/٢٣) و﴿يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾ (النحل/١٠٤)، فتكون قراءة غيرهما بكسر الهاء، وقرأ أبو عمرو البصري المشار إليه بالحاء بكسر الميم، فتكون قراءة غيره بضم الميم، فتحصل من هذا أن لحمزة والكسائي ضم الهاء والميم، ولأبي عمرو كسر الهاء والميم، وللبقية كسر الهاء وضم الميم، وخلافهم هذا في حالة الوصل كما دل عليه قوله: (وَصَلًّا)، أما عند الوقف فكلهم على كسر الهاء وإسكان الميم.

(٣) أي آخر السورة وأول السورة التالية وخلاف القراءة فيما بين السورتين إنما هو في حالة الوصل، أما عند الابتداء بأول السورة فإن القراء مجمعون على

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

سكت (حجك) بينهما وبعض وصلهما^(١)، وبعض بسمل في غير براءة عن (ج)^(٢).

هاء ضمير المذكر^(٣)

إثبات البسملة سواءً من كان مذهبه البسملة بين السورتين، ومن مذهبه وصل السورة بأول التالية، ومن كان مذهبه التخيير بين الوصل والسكت، إلا في سورة براءة فلا بسملة عند الابتداء بها، ومن هنا فإن الإمام ابن الجزري حمل قول الإمام حمزة: «القرآن كله عندي كسورة واحدة فإذا قرأت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في أول فاتحة الكتاب أجزأني»، على حالة الوصل لا الابتداء؛ لإجماع أهل النقل على ذلك، انظر: النشر ٢٦٤/١

(١) القراء فيما بين السورتين على قسمين منهم من ييسمل، ومنهم من لا ييسمل، فأشار هنا إلى الذين لا ييسملون وهم أبو عمرو وورش وابن عامر المرموز إليهم بـ(حجك)، فورد عنهم في ذلك وجهان: أحدهما: الوصل، والثاني: السكت وهو الأفضل؛ لأن فيه تنبيهاً على نهاية السورة، قال صاحب التيسير: «ويختار في مذهب ورش وأبي عمرو وابن عامر السكت بين السورتين من غير قطع»، وقال السخاوي: «وأما السكت فعليه أكثر أهل الأداء وأجلاء المتصدرين»، انظر: التيسير ٢٦/٢، وفتح الوصيد ٢٠٤/٢

(٢) أي أن ورشاً المشار إليه بالجيم ورد عنه في البسملة خلاف، وذلك أن أبا غانم كان يأخذ له بالبسملة بين السورتين في جميع القرآن، وتابعه على ذلك الآخذون عنه، وسائر المصربين على خلاف ذلك، انظر: فتح الوصيد (٢٠٦/٢)، والعقد النضيد (٣٣٤/١)، وعليه فيكون لورش ثلاثة أوجه: البسملة والوصل والسكت، ولأبي عمرو وابن عامر الوصل والسكت، ولبقية القراء البسملة أخذاً من الضد إلا حمزة فإنه يقرأ بالوصل على ما هو مشهور من مذهبه.

(٣) المراد بها هاء الضمير المكنى بها عن الواحد المذكر الغائب، وتتصل بالفعل نحو:

وصل (د) الساكن ما قبلها قبل محرك وإن ضعف من جنس حركتها، وافقه [ع]^(١) ﴿فِيهِ مُهَكَائًا﴾ [الفرقان: ٦٩]^(٢)، وسكن (صحف) ﴿يُودَّة﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿نُؤَلِّهِ﴾ [النساء: ١١٥] و ﴿نُؤْتِيهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥] وغيرها^(٣)، و(حنف) ﴿فَالْقَلَّةُ﴾ [النمل: ٢٨]^(٤)، و(حصب) بخلفه ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ [النور: ٥٢] والقاف (ع) وقصرها^(٥)، و ﴿يَأْتِيهِ﴾ [طه: ٧٥] (ي)^(١) وكلها

﴿يُودَّة﴾، وبالاسم نحو: ﴿أَهْلُهُ﴾، وبالحرف نحو: ﴿عَلَيْهِ﴾، وقيدتها بالمذكر لبيان أن خلاف القراء في الهاء الدالة على المذكر، أما الدالة على المؤنث فإنه يجمع على صلتها بالألف مطلقاً، وهي تحذف إذا لقيت الساكن نحو: ﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، انظر: إبراز المعاني (١٠٤)، والعقد النضيد (١/٥٧٠).

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) إذا وقع قبل الهاء ساكن وبعدها متحرك فإن ابن كثير المشار إليه بالدال يصلها بواو إن كانت مضمومة، وبياء إن كانت مكسورة حتى وإن ضعف مخرجها نحو: ﴿فِيهِ هَدًى﴾، وتابعه حفص على صلة الهاء في موضع الفرقان وهو قوله تعالى: ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَكَائًا﴾.

(٣) قرأ شعبة وأبو عمرو وحمزة بإسكان الهاء في الألفاظ المشار إليها، ومعهم ﴿وَنُصَلِّهِ﴾ الواقعة بعد ﴿نُؤَلِّهِ﴾ في الآية نفسها.

(٤) قرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة بإسكان الهاء في كلمة ﴿فَالْقَلَّةُ﴾ من قوله تعالى بالنمل: ﴿فَالْقَلَّةُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾.

(٥) ومن الخلاف كذلك قوله تعالى بالنور: ﴿وَيَحْشُرُ اللَّهُ وَيَتَّقِهِ﴾ فقرأ أبو عمرو

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريري

(بل) بخلفه^(٢) وخلف (ب) بـ ﴿يَأْتِيهِ﴾^(٣)، و﴿يَرْضَهُ﴾ [الزمر: ٧] (يلط) بخلفهما وقصره (نافل)^(٤)، وسكن ﴿يَرَهُ﴾ معاً بالزوال (ل)^(٥)، وأسكن

البصري وشعبة وخلاّد بخلف عنه بإسكان الهاء، وقرأ حفص بإسكان كسرة القاف وقصر الهاء أي: كسرهما من غير صلة، وقرأ الباقر وهو الوجه الثاني لخلاّد بكسر القاف والهاء مع الصلة.

(١) أخبر أن كلمة ﴿يَأْتِيهِ﴾ من قوله تعالى في سورة طه: ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ﴾ قرأها الإمام السوسي عن أبي عمرو بإسكان كسر الهاء، فتكون قراءة غيره بكسر الهاء مع الصلة غير أن قالون ورد عنه الخلاف كما سيأتي.

(٢) أشار الناظم إلى أن قصر الهاء في جميع ما تقدم من الكلمات ثبت عن قالون وهشام بخلف عنه، والخلاف المشار إليه لهشام دائر بين القصر والصلة، وامتنع أن يكون الوجه الآخر له الإسكان؛ لأنه لم يذكر مع من قرأ بالإسكان، ولو كان من أهل الإسكان لذكر معهم.

(٣) الخلاف لقالون بين القصر والصلة.

(٤) ذكر اختلاف القراء في كلمة ﴿يَرْضَهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ فقرأ السوسي ودوري أبي عمرو وهشام بخلف عنهما بإسكان الهاء، وقرأ عاصم ونافع وحمة وهشام في وجهه الثاني بقصر الهاء أي ضمها من غير صلة، وقرأ باقي القراء ومعهم الدوري في وجهه الثاني بضم الهاء موصولة بواو.

(٥) أخبر أن هشاماً أسكن ضم الهاء في كلمة ﴿يَرَهُ﴾ وهما موضعان في سورة الزلزلة عند قوله تعالى: ﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾ و﴿شَرًّا يَرَهُ﴾ (٦-٧) كما أوضح ذلك بقوله (معاً)، فتكون قراءة غيره بضم الهاء مع الصلة.

(حرب) هاء ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ إذا دخل عليها الواو والفاء واللام، وانفرد (بر) ﴿ثُمَّ هُوَ﴾^(١).

الإمالة^(٢)

أمال (فر) ذا الياء وفعالي معاً وفعلي جميعاً، والزائد على ثلاث مطلقاً و﴿مَتَى﴾ [البقرة: ٢١٤] و﴿بَلَى﴾ [البقرة: ١١٢] وآي طه والنجم وسأل والقيامة والنازعات وعبس والأعلى والشمس والليل والضحي واقراً و﴿كَلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٥٢] و﴿الرَّبُّوْا﴾ [البقرة: ٢٧٥ وغيرها] و﴿وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] بالواو^(٣)، و(صفر) ﴿رَحِمَى﴾ [الأنفال: ١٧] و﴿سُدَى﴾

(١) أخبر أن أبا عمرو والكسائي وقالون قرؤوا بإسكان كسر هاء ﴿هِيَ﴾ وكسر هاء ﴿هُوَ﴾ بشرط أن يقعا بعد واو العطف أو فائه أو لام الابتداء، أما غير المذكورين فإنهم يكسرون الهاء من ﴿هِيَ﴾، ويضمون الهاء من ﴿هُوَ﴾ على الأصل فيهما، وانفرد قالون والكسائي بإسكان الهاء من ﴿هُوَ﴾ في قوله تعالى بالقصص (٦١): ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾.

(٢) تنقسم الإمالة إلى قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة، فالأولى يعبر عنها بالإمالة الكبرى، ويقال لها الإضجاع، وهي المرادة عند الإطلاق، وأما الأخرى فيعبر عنها بالتقليل، وبين وبين، وبالصغرى، انظر: إبراز المعاني (٢٠٣)، والنشر (٢/٢٩)، والإضاءة (٣٥).

(٣) بدأ المؤلف هذا الباب بذكر ما اتفق حمزة والكسائي على إمالته دون مشاركة

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

[القيامة: ٣٦] و﴿سُوَّى﴾ [طه: ٥٨] وقفاً و﴿أَعْمَى﴾ ثاني الإسراء [٧٢]،
و(صفحر) أولها^(١)، و(رفي) بخلفه ﴿وَنَآ﴾ [الإسراء وفصلت: ٨٣-٥١]

لأحد من القراء، وذلك في قواعد عامة وكلمات مخصوصة أجملها في الآتي: ١-
ذوات الياء وهي الألفات المنقلبة عن ياء أصلية كيفما جاءت هذه الألفات
سواء كانت في اسم نحو: ﴿أُلهَدَى﴾ أو في فعل نحو: ﴿سَكَنَى﴾، وسواء
رسمت في المصاحف ياء كالأمثلة السابقة، أو رسمت فيها الألف نحو: ﴿تَوَلَّاهُ﴾
٢- ألف التأنيث المقصورة، وذلك فيما كان على وزن (فعالي) بضم الفاء أو
بفتحها نحو: ﴿شَكَرْنِي﴾ ﴿أَلَيْنَمْنِي﴾، وما كان على وزن (فعلي) بضم الفاء أو
بفتحها أو بكسرهما نحو: ﴿الْقُرْبَى﴾ ﴿صَرَعْنِي﴾ ﴿إِحْدَى﴾، ٣- الثلاثي المزيد
من ذوات الواو إذا زيد عليه فأصبح رباعياً أو أكثر؛ لانقلاب واوه حينئذٍ إلى
ياء، سواء وقع في اسم نحو: ﴿أَذَفَ﴾ أو في فعل نحو: ﴿أَسْتَعَلَى﴾ كما أفاده
قوله: (مطلقاً)، ٤- رؤوس الآيات في الإحدى عشرة سورة المشار إليها سواء
كانت في الأسماء أو في الأفعال، وسواء كانت من ذوات الواو أو من ذوات
الياء، ٥- كلمات مخصوصة: ﴿مَتَى﴾ و﴿بَلَى﴾ ومعهن ﴿أَنَّى﴾ و﴿عَسَى﴾
وإن لم يشر إليهن، و﴿كِلَاهُمَا﴾ و﴿الرَّبُّوْا﴾ و﴿وَأَخِيَا﴾ المقترن بالواو.

(١) انتقل المؤلف إلى ذكر كلمات وافق فيها بعض القراء حمزة والكسائي على
الإمالة، فوافقهما شعبة على إمالة ﴿رَمْنَى﴾ و﴿سُدَى﴾ و﴿سُوَّى﴾ في حالة
الوقف و﴿أَعْمَى﴾ الموضع الثاني من الإسراء ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ
سَبِيلًا﴾، ووافقهما شعبة وأبو عمرو على إمالة ﴿أَعْمَى﴾ في الموضع الأول

و(صفري) بالإسراء، والنون (ضر)، وآخر همزتهما (م)^(١)، و﴿إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] (رفل)^(٢)، و(تح) ﴿كَفِّرِينَ﴾ بالياء، وكل ألف قبل راء جر مباشرة^(٣)، و(حر) مكررها^(٤) و(م) بخلفه ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿الْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥]، و(صحب رم) بخلفه ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] و(فرج) ما بعد راء مقصوراً بخلفه ﴿يَكْبُشْرَى﴾ [يوسف: ١٩]،

﴿وَمَن كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى﴾.

(١) الكلام في كلمة (نأى) في قوله تعالى: ﴿وَنَايَ بِجَانِبِهِ﴾ في سورتي الإسراء وفصلت، فأمال الألف في الموضعين حمزة والكسائي والسوسي بخلف عنه، ووافقهم شعبة في موضع الإسراء فقط، وأمال النون خلف والكسائي، وقرأ ابن ذكوان بتأخير الهمزة فيصير النطق ﴿نَاءً﴾ مثل ﴿جَاءَ﴾ في الموضعين.

(٢) مراده قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ﴾ فأمال الألف من ﴿إِنَّهُ﴾ حمزة والكسائي على أصلهما وهشام موافق لهما، ويلزم منه إمالة النون.

(٣) قرأ دوري الكسائي وأبو عمرو بإمالة لفظ ﴿كَفِّرِينَ﴾ بشرط أن يكون مجموعاً بالياء، وأمالا كذلك الألفات الواقعة قبل راء مكسورة متطرفة نحو: ﴿النَّارِ﴾، وأفاد قوله: (مباشرة) لزوم اتصال الراء بالألف؛ ليخرج نحو: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾.

(٤) أشار إلى أن اللفظ الذي اجتمع فيه راءان، راء قبل الألف، وراء بعدها مكسورة متطرفة، وهو ما يعبر عنه بالمكرر نحو: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ أماله أبو عمرو والكسائي.

(٥) أشار إلى ثلاث كلمات أمالها ابن ذكوان بخلف عنه وهن: ﴿حِمَارِكَ﴾

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريري

والفتح له أشهر، و﴿عَفْرَح﴾ ﴿مَجْرَدَهَا﴾ [هود: ٤١]^(١)، و﴿صَفْرَحَم﴾ بخلفه أدري^(٢)، و﴿صَفْرَم﴾ حرفي ﴿رَاءَ﴾ [الأنعام: ٥٢] بخلفه بذوي الضمير والهمز (ح) والراي بخلفه^(٣)، وقبل أل (صفي) بخلفه، وفي الهمز خلف (صي)^(٤)،

و﴿أَلْجَمَارِ﴾ و﴿هَارِ﴾، وهي إمالة لدوري الكسائي وأبي عمرو على قاعدة الألفات الواقعة قبل راء مكسورة متطرفة، ووافقهم شعبة وقالون وأبو الحارث على إمالة اللفظ الثالث أعني به ﴿هَارِ﴾.

(١) أخبر أن الألفات الواقعة بعد الراء نحو: ﴿الْقُرَى﴾ أمالها حمزة والكسائي وهما على أصلهما، وأبو عمرو بالموافقة لهما، وتابعهم حفص على إمالة ﴿مَجْرَدَهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَزْكَبُونَ فَأَسْمِ اللَّهَ مَجْرَدَهَا﴾ بسورة هود، واختلف عن أبي عمرو في ﴿تَبْشُرَى﴾ بسورة يوسف بين الإمالة والفتح، وهو الأفضل والأشهر. (٢) أي قرأ شعبة وحمزة والكسائي وأبو عمرو وابن ذكوان بخلف عنه بإمالة الراء من لفظ (أدري) حيث ورد وكيف أتى نحو: ﴿وَلَا أَدْرَنَكُمْ بِهِ﴾ و﴿وَمَا أَدْرَنَكَ مَا يَوْمُ الْقُصَلِ﴾.

(٣) أخبر أن شعبة وحمزة والكسائي وابن ذكوان قرؤوا بإمالة الراء والهمزة من لفظ ﴿رَاءَ﴾ حيثما ورد في القرآن إذا كان ماضياً سالم الألف سواء اتصل بالضمير المنصوب نحو: ﴿رَاءَهَا﴾ أو لم يتصل نحو: ﴿رَاءَ كَوْكَبًا﴾ و﴿رَاءَ نَارًا﴾ إلا أنه اختلف عن الأخير أعني به ابن ذكوان فيما اتصل به الضمير المنصوب على ما مر مثاله، ثم بين أن أبا عمرو أمال الهمزة فقط، واختلف عنه في إمالة الراء.

(٤) هو في بيان ﴿رَاءَ﴾ إذا وقعت قبل ساكن نحو: ﴿رَاءَ الْقَمَرِ﴾ و﴿رَاءَ الَّذِينَ﴾

و(رمح) ﴿التَّوْرَةَ﴾ مطلقاً^(١)، ورا الهجاء (فكر صح)^(٢)، وطاويا (صفر)^(٣)، ويا مريم (كصفري) بخلفه^(٤)، وها (صرح) وتحتها (حج صفر)^(٥)، وحا (مصفر)^(١)، و(ج) والرأي وآي السور وحا ها يا مريم

فإن حمزة وشعبة والسوسي بخلف عنه يميلون الراء حالة الوصل، واختلف عن شعبة والسوسي في إمالة الهمزة.

(١) أخبر: أن لفظ ﴿التَّوْرَةَ﴾ حيثما ورد وكيفما جاء في القرآن، قرأه بالإمالة الكسائي وابن ذكوان وأبو عمرو.

(٢) أمال حمزة وابن عامر والكسائي وشعبة وأبو عمرو كل راء وقعت في فواتح السور، وذلك في ﴿الر﴾ في فاتحة سورة يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، وفي ﴿الر﴾ في فاتحة الرعد.

(٣) وأمال شعبة وحمزة والكسائي الطاء من ﴿طه﴾ في أول سورتها، ومن ﴿طس﴾ في أول الشعراء والقصص، و﴿طس﴾ في أول النمل، وأملاوا كذلك الياء من أول ﴿يس﴾، والذي دلنا على أن المراد بالياء هنا الواقعة في أول يس، تنصيصه في الجملة الآتية على الياء الواقعة في فاتحة مريم.

(٤) وأمال ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي والسوسي بخلف عنه الياء من ﴿كهيعص﴾ في فاتحة مريم.

(٥) أخبر أن الهاء من فاتحة مريم أمالها شعبة والكسائي وأبو عمرو، كما أمالوا أيضاً الهاء من السورة التالية لسورة مريم وهي سورة ﴿طه﴾، ووافقهم على إمالتها ورش وحمزة.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

بين بين^(٢) ﴿أَرْزَكْهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] و﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]
و﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦]، واليائي وما فيه ها من الآي بخلف^(٣)،
وافقه (ب) بها يا^(٤)، و(ف) بالمكرر و﴿أَبْوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨]

(١) أي أمال ابن ذكوان وشعبة وحمزة والكسائي الهاء من ﴿حَمَ﴾ في سورها
السبع، وهن على التوالي: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان،
والجاثية، والأحقاف.

(٢) انتقل المؤلف من ذكر من لهم الإمامة الكبرى بالأصالة أو بالموافقة إلى ذكر
من لهم الإمامة الصغرى والمعبر عنها بـ(بين بين)، والعمدة في ذلك ورش،
فبين مذهبه أولاً ثم من وافقه، فيقلل ما كان من ذوات الرء التي يميلها حمزة
والكسائي وأبو عمرو، ولفظ ﴿رءاً﴾ كيفما أتى سواء كان مع مضمر أو مع
ظاهر، وآي السور الإحدى عشرة المتقدمة، والرء في ﴿الر﴾ في فاتحة سورة
يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، وفي ﴿المر﴾ في فاتحة الرعد،
و﴿حَمَ﴾ في سورها السبع، و الهاء و الياء من ﴿كَهَيْصَ﴾ في فاتحة
مريم، أهمل المؤلف كلمتين قللهما ورش قولاً واحداً كسابقتها لم يشر إليهما
وهما: ﴿كَفَرِينَ﴾ و﴿هَارِ﴾.

(٣) قلل ورش بخلف عنه الكلمات الثلاث المشار إليهن، وذوات الياء، ورؤوس
الآي المقترن بهاء المؤنث.

(٤) أي وافق قالون ورشاً على تقليل الهاء والياء من ﴿كَهَيْصَ﴾ في فاتحة مريم.

و﴿الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]^(١)، و(فب) بخلفه في ﴿التَّوْرَةِ﴾^(٢)، و(ح) بفعل على وآي السور و﴿يَبْشُرِي﴾ و﴿حَمَّ﴾^(٣) و(ط) ﴿يَأْسَفِي﴾ [يوسف: ٨٤] و﴿يَوَيْلَتِي﴾ [المائدة: ٣١] و﴿يَحْصِرَنِي﴾ [الزمر: ٥٦]^(٤)، وانفرد (ر) بإمالة ﴿رُءْيَايَ﴾ [يوسف: ٤٣ وغيرها] و﴿الرَّيَا﴾ [الإسراء: ٦٠ وغيرها] و﴿مَرْضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٦] وخطايا و﴿أَحْيَا﴾ و﴿يَحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١] و﴿تَقَاتِلْهُ﴾ [آل عمران: ١٠٢] و﴿وَقَدْ هَدَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨٠] وأنساني و﴿عَصَانِي﴾ [إبراهيم: ٣٦] و﴿ءَاتَيْنِي﴾ بمريم [٣٠] وطس [٣٦] و﴿نَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢] و﴿طَحَّهَا﴾ [الشمس: ٦]

(١) أي وافق حمزة ورشاً على تقليل المكرر نحو: ﴿الْأَبْرَارِ﴾، وفي الكلمتين المشار إليهن.

(٢) أي وافق حمزة وقالون بخلف عنه ورشاً على تقليل هذا اللفظ حيثما ورد.

(٣) قرأ أبو عمرو بتقليل ما كان على وزن فعلى مثلث الفاء، ورؤوس الآي في السور الإحدى عشرة المتقدمة سواء اتصل بها هاء المؤنث أم لم يتصل، ويستثنى من القاعدتين ما كان من ذوات الراء فإنه يميله إمالة كبرى، والحاء من ﴿حَمَّ﴾ في سورها السبع، وكلمة ﴿يَبْشُرِي﴾، وقد ذكر أن فيها أيضاً الإمالة والفتح، فيكون المجموع ثلاثة أوجه.

(٤) قرأ دوري أبي عمرو بالتقليل في الكلمات المشار إليهن.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

و﴿دَحَنَهَا﴾ [النازعات: ٣٠] و﴿سَجَى﴾ [الضحى: ٢] ^(١)، وما قبل هاء

(١) هو في ذكر انفرادات القراء في هذا الباب، فأوضح أن الكسائي وحده قرأ بإمالة جملة من الكلمات وهي: ١- ﴿رُئِنِي﴾ المضاف إلى باء المتكلم وهو في موضعين بسورة يوسف: ﴿رُئِنِي إِنْ كُنْتُ﴾ ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُئِنِي﴾، ٢- ﴿الرُّؤْيَا﴾ المعروف: وهو في أربعة مواضع: ﴿الرُّؤْيَا نَعْبُورُتُ﴾ ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا﴾ ﴿قَدْ صَدَقَتِ الرُّؤْيَا﴾ ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا﴾، ٣- ﴿مَرْضَاتٍ﴾ على أي حال وردت نحو: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ ﴿وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾، ٤- خطايا كيفما أتى سواء كان مضافاً لضمير المتكلمين نحو: ﴿خَطَيْنَا﴾، أو لضمير المخاطبين نحو: ﴿خَطَايَكُمْ﴾، أو لضمير الغائبين نحو: ﴿خَطَايَهُمْ﴾، ٥- أحيا غير المقترن بالواو نحو: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾، ٦- ﴿نَحْيَاهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾، ٧- ثقاته في قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾، ٨- ﴿وَقَدْ هَدَانِي﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَمْحُكُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي﴾ وقيده بقدر احترازاً عن المجرد عنها نحو: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي﴾ ﴿لَوْ أَبَتْ اللَّهُ هَدَانِي﴾ فيمال لحمزة والكسائي، ٩- أنسانيه في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾، ١٠- أوصاني في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾، ١١- لفظ آتاني في سورتي مريم والنمل المعبر عنها ب(طس)، ﴿ءَاتَنِي الْكِتَابَ﴾ و﴿فَمَاءَ آتَنِيَّ اللَّهُ﴾، وقيد موضع الخلاف بالسورتين ليخرج موضع سورة هود: ﴿وَأَتَنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾ فإنه ممال لحمزة والكسائي، ١٢- تلاها في قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا﴾، ١٣- طحاها في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَّهَا﴾، ودحاها في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَنَهَا﴾، وسجى في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى﴾.

تأنيث أو شبهها وقفاً^(١) غير حق ضغطا عص خطاً^(٢)، يضعف
بأكهر بعد فتح وضم وساكن لم يل كسرة^(٣)، وبعض لم يستثن إلا

(١) المراد بهاء التأنيث هي: التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو:
﴿رَحْمَةً﴾ و﴿نِعْمَةً﴾ فتبدل في الوقف هاء، وقوله: (وشبهها) أي ما جاء
على لفظها، وإن لم يكن المقصود بها الدلالة على التأنيث نحو: ﴿كَاشِفَةً﴾
و﴿بَصِيرَةً﴾، وقد اختص بإمالتها الكسائي وحده وذلك في حالة الوقف
فقط، انظر: إبراز المعاني/ ٢٨٢، والنشر/ ٨٢/٢.

(٢) أي أن الكسائي يميل هاء التأنيث في حالة الوقف ما لم يقع قبلها حرف من
عشرة أحرف جمعها في قوله: (حق ضغطا عص خطاً)، وهي: الحاء نحو:
﴿وَالنَّاطِقَةَ﴾، والقاف نحو: ﴿الْمَلَأَتْهُ﴾، والضاد نحو: ﴿بُعُوضَةً﴾، والغين
نحو: ﴿صِبْغَةً﴾، والألف نحو: ﴿الصَّلَاةَ﴾، والطاء نحو: ﴿بَسْطَةً﴾،
والعين نحو: ﴿الْفَكَارَةَ﴾، والصاد نحو: ﴿خَالِصَةً﴾، والحاء نحو:
﴿الْفَصَاءَةَ﴾، والظاء نحو: ﴿غَلْظَةً﴾.

(٣) أخبر أن أحرف أكهر وهي: (الهمزة والكاف والهاء والراء) ضعفت عن
تحمل الإمالة إذا وقعت قبل هاء التأنيث وكان قبلها حرف مفتوح أو
مضموم سواء فصل بينها وبينه ساكن، أو لم يفصل، وعليه فلا إمالة في
نحو: ﴿النَّشَاءَ﴾ ﴿سَفَاهَةً﴾ ﴿الْهَلَكَةَ﴾ ﴿مَحْشُورَةً﴾، وفهم منه أنها تمال في غير
ما ذكر، وذلك إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة سواء حال بين الكسرة
وبينها ساكن أو لم يحل، نحو: ﴿خَطِيئَةً﴾ و﴿الْمَلَكَةَ﴾ و﴿لَكِيرَةً﴾
﴿تَبِيرَةً﴾، وتبقى من أحرف الهجاء خمسة عشر حرفاً متفق على إمالتها

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

الألف^(١)، و(ت) بـ ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] و﴿مُتَوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]
و﴿وَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٢٨] و﴿مِشْكُوتَ﴾ [النور: ٣٥] و﴿هُدَايَ﴾
[البقرة: ٣٨] و﴿جَبَّارِينَ﴾ و﴿وَالْجَارِ﴾ و﴿أَنْصَارِي﴾ [آل عمران: ٥٢]
وغيرها] و﴿وَسَارِعُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٣] و﴿سَارِعُ﴾ [المؤمنون: ٥٦]
و﴿يُمَسِّرِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢] و﴿الْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] و﴿بَارِيكُمْ﴾
[البقرة: ٥٤] و﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿ءَاذَانِنَا﴾ [فصلت: ٥]
و﴿طُغْيَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٦] و﴿الْجَوَارِ﴾^(٢) وخلفه بـ ﴿أَوْرِي﴾
و﴿يُورِي﴾ بالمائدة^(٣)، و(ف) براء ﴿تَرَاءَ﴾ و﴿خَابَ﴾ و﴿خَافَ﴾

من غير تفصيل، وهي الباقية غير أحرف (أكهر)، والأحرف العشرة السابقة، وقد جمعت في قولهم: (فجثت زينب لذود شمس).
(١) أشار إلى مذهبٍ عامٍ لبعض أهل الأداء، وهو أن الكسائي يميل جميع الحروف الواقعة قبل هاء التأنيث مطلقاً إلا الألف، ويدخل فيه ما وقع قبل الهاء أحد الأحرف العشرة السابقة، وما وقع قبلها أحد أحرف أكهر مما لم يتحقق فيه الشرط.

(٢) كل هذه الكلمات اختص بإمالتها دوري الكسائي وحده.

(٣) أشار إلى أن الخلاف نُقل عن الدوري في كلمة يوارى من قوله تعالى: ﴿يُورِي سَوَاءَ أَخِيهِ﴾ وكلمة أوارى من قوله تعالى: ﴿فَأُورِيَ سَوَاءَ أَخِي﴾ كلاهما في سورة المائدة، واحترز به عن موضع الأعراف: ﴿يُورِي سَوَاءَ تَكُمُ﴾

و﴿طَابَ﴾ و﴿ضَاقَ﴾ و﴿حَاقَ﴾ و﴿زَاغَ﴾ ماضياً لا ﴿زَاغَتْ﴾^(١)،
و﴿فَم﴾ بـ﴿جَاءَ﴾ و﴿شَاءَ﴾ و﴿زَادَ﴾ بخلفه في غير الأول^(٢)، و﴿ضُق﴾
بخلفه ﴿ءَانِيكَ﴾ معاً [النمل: ٣٩-٤٠] و﴿ضَعَفًا﴾ [النساء: ٩]^(٣)، و﴿ل﴾

فإنه بالفتح بلا خلاف.

(١) أمال حمزة وحده الراء مع الألف بعدها في كلمة ﴿تَرَدَّأَ﴾ من قوله تعالى
بالشعراء: ﴿فَلَمَّا تَرَدَّأَ أَجْمَعَانِ﴾، كما أمال الألف الواقعة عيناً من الماضي
الثلاثي المجرد، وذلك في الأفعال الستة المشار إليها سواء اتصل به ضمير
الفاعل، أو لحقته تاء التانيث، أو تجرد من ذلك، واستثنى له من الفعل (زاغ)
موضعان هما: ﴿وَلِذَ زَاغَتِ أَلْبَاصُهُ﴾ بالأحزاب و﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ أَلْبَاصُهُ﴾
بـ«ص» فقرأهما بالفتح لا غير.

(٢) وافق ابن ذكوان حمزة على إمالة: ﴿جَاءَ﴾ و﴿شَاءَ﴾ حيث وقعا وكيف تصرفا،
وفي زاد في الموضع الأول من القرآن، وهو قوله تعالى بالبقرة: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ
مَرَضًا﴾، واختلف عنه في باقي المواضع فروي عنه الفتح والإمالة.

(٣) أمال خلف لفظ ضعفاً من قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾
بالنساء، ولفظ آتيك وهو موضعين من سورة النمل: ﴿أَنَا ءَانِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ
تَقُومَ﴾ ﴿أَنَا ءَانِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ﴾، وأمال خلاد بخلف عنه هذين اللفظين في
المواضع الثلاثة.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

﴿ءَانِيَةً﴾ الغاشية ﴿وَمَشَارِبُ﴾ و ﴿عَبِيدُونَ﴾ ﴿عَابِدٌ﴾ بالكافرون^(١)،
و (م) ب ﴿إِكْرَهِيَنَّ﴾ [النور: ٣٣] و ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] و ﴿عِمْرَنَ﴾
[التحریم: ١٢] و ﴿الْمِحْرَابِ﴾ بخلفه في غير مجرورة^(٢)، و (ح) بخلفه في

(١) قرأ هشام وحده بإمالة كلمة ﴿ءَانِيَةً﴾ الواردة في سورة الغاشية، وقيدها
بالسورة للاحتراز عن قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِّنْ فِضَّةٍ﴾ فلا إمالة فيه
لأحد، كما أمال الألف في كلمة (مشارب) من قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا
مَنْفَعٌ وَمَشَارِبُ﴾ بسورة يس، وأمال أيضاً الألف في كلمتي ﴿عَبِيدُونَ﴾
و ﴿عَابِدٌ﴾ من سورة الكافرون، وقيدها بالسورة لإخراج نحو: ﴿وَنَحْنُ لَهُ
عَبِيدُونَ﴾ فلا إمالة فيه لأحد.

(٢) ذكر كلمات اختلف ابن ذكوان بين فتحها وإمالتها وهي: ١- ﴿إِكْرَهِيَنَّ﴾
في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَهِيَنَّ﴾ بالنور، ٢- ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ في موضعين من
سورة الرحمن، ٣- كلمة ﴿عِمْرَنَ﴾، وهو في ثلاثة مواضع: موضعان في آل
عمران: ﴿وَأَلَّ عِمْرَنَ عَلَى الْعَلَمِينَ﴾ ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَنَ﴾، وموضع في
التحریم: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَنَ﴾، ٤- ﴿الْمِحْرَابِ﴾ غير المجرور نحو قوله تعالى:
﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾، أما إذا كان في موضع الجر فإنه يميله بلا
خلاف، وذلك في موضعين: ﴿يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ ﴿خُزِّجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنْ
الْمِحْرَابِ﴾.

﴿النَّاسِ﴾ جراً^(١)، وقبل الساكن الوقف كالأصل بخلف في المنصرف^(٢)،

(١) أخبر: أن لفظ الناس إذا كان مجروراً أماله أبو عمرو البصري بخلف عنه نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ و﴿عَلَى النَّاسِ﴾، ولكن المحققين على أن الخلاف في هذا مرتب لا مفرغ، فوجه الإمامة من رواية الدوري، ووجه الفتح من رواية السوسي؛ استناداً إلى عمل الشاطبي الذي قرره تلميذه السخاوي حيث قال: «وكان شيخنا يعني -الشاطبي- يقرأ بالإمالة من طريق الدوري، وبالفتح من طريق السوسي، وهو مسطور في كتب الأئمة كذلك»، فتح الوصيد (٢/٤٦٥)، وانظر: النشر (٢/٦٣).

(٢) قوله: (المنصرف) الصَّرْفُ: مصدر للفعل الثلاثي صَرَفَ، ومعناه في اللغة: الصوت، يقال: صوت صريف القلم أي احتكاكه بالورق عند الكتابة، انظر: لسان العرب (٨/٢٣٠)، والمراد به عند النحويين: التنوين، انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لحسن بن قاسم المرادي (٣/١١٨٩)، ومعنى كلام المؤلف: أن الوقف يكون بما في أصول القراءة من الفتح والإمالة والتقليل على الألف الممالاة المتطرفة التي بعدها ساكن نحو: ﴿مُوسَىٰ آلَهُدًى﴾، أما في حالة الوصل فإن الإمالة ممتنعة؛ لحذف الألف الممالاة تخلصاً من التقاء الساكنين، غير أنه اختلف فيما إذا وقع بعدها ساكن في كلمتها، وهو التنوين، والذي عليه المحققون: أن هذه المسألة حكمها حكم ما تقدم تمال لمن مذهبه الإمامة، وهذا مذهب الداني في التيسير حيث جعل المنون وما سبق ذكره حكماً واحداً، فقال: «كل ما امتنعت فيه الإمالة في حالة الوصل من أجل ساكن لقيه تنوين أو غيره فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك الساكن»، التيسير

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي
وخلف (ي) بالراء وصلاً قبل أل^(١)، وما أميل لكسر لم يزل وإن زال^(٢).

الهمز^(٣)

أبدل (ي) الساكنة مطلقاً سوى الأمر والمجزوم و﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾
و﴿وَرَعِيًّا﴾ و﴿وَتَوَيَّ﴾ بخلف ب﴿بَارِيكُمْ﴾^(٤)، وافقه (ج) في

(٥٠)، وانظر: النشر (٧٧/٢).

(١) إذا وقع قبل الألف المتطرفة التي بعدها ساكن راء، ففي إمالتها عن السوسى
خلاف نحو: ﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾.

(٢) أي: ولا يمنع الإسكان العارض للوقف، والإسكان العارض للإدغام إمالة
الألف التي تمال في الوصل لأجل الكسرة المتطرفة نحو: ﴿عُقْبَى الدَّارِ﴾ ﴿مِنْ
الْأَشْرَارِ﴾ و﴿فَقَنَّا عَذَابَ النَّارِ﴾ ﴿رَبَّنَا﴾ بل الإمالة باقية، وإن زالت الكسرة
الموجبة لها؛ لأن زوالها لأمر عارض، والأصل ألا يعتد بالعارض، انظر: النشر
(٧٢/٢).

(٣) المقصود بالهمز هنا الهمز المفرد، وهو الهمز الذي لم يقترن بهمز بمثله،
ويتناول الهمزة الساكنة والمتحركة معاً.

(٤) أخبر: أن السوسى أبدل كل همزة ساكنة حرف مد يجانس حركة ما قبلها،
فالساكنة بعد فتح تبدل ألفاً، والساكنة بعد ضم تبدل واواً، والساكنة بعد
كسر تبدل ياء، وأفاد قوله: (مطلقاً) أن لا فرق عنده بين أن يكون الهمز
الساكن فاء للكلمة نحو: ﴿يَأْلُمُوبَ﴾ (النساء/١٠٤) أو عيناً نحو:

﴿وَيْثَرٌ﴾ و﴿يَيْسٌ﴾ وفا غير الإيواء^(١)، و﴿جر﴾ في ﴿الذَّئْبُ﴾^(٢)، و﴿ص﴾

﴿رَأْسٌ﴾ (الأعراف/١٥٠) أو لأمّا نحو: ﴿جِئْتُ﴾ (البقرة/٧١ وغيرها)، إلا أنه استثنى للسوسي من قاعدة الإبدال ما كان سكونه للأمر، ووقع في خمس كلمات جاءت في أحد عشر موضعاً، وما كان سكونه علامة للجزم، ووقع في ستة ألفاظ أتت في تسعة عشر موضعاً، كما استثنى له لفظ ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤَصَّدَةٌ﴾ (البلد/٢٠، الهمزة/٨)؛ لأن إبداله يؤدي إلى التباسه بلغة أخرى، ولفظ (رئيا) من قوله تعالى: ﴿هَمَّ أَحْسَنُ اثْنًا وَرِيًّا﴾ (مریم/٧٤)؛ لأن إبداله يؤدي إلى التباس المعنى، وفي لفظ (تؤوي) من قوله تعالى: ﴿وَتَوَوَّى إِلَيْكَ مَن قَشَاءُ﴾ (الأحزاب/٥١)، و﴿تؤويه﴾ من قوله تعالى: ﴿وَفَصَّلَتْهُ أَلَّتِي تُوِيهِ﴾ (المعارج/١٣) واختلف عنه في لفظ ﴿بَارِيكُمْ﴾ في موضعيه من قوله تعالى: ﴿فَقُتُّبُوا إِلَى بَارِيكُمْ﴾ (البقرة/٥٤)، انظر: فتح الوصيد (٣٢١/٢)، والعقد النضيد (٨٥٤/٢).

(١) تابع ورش السوسي في إبدال كلمتي ﴿وَيْثَرٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَيْثَرٌ مُّعْطَلَةٌ﴾ (الحج/٤٥) و﴿يَيْسٌ﴾ حيث ورد سواء اقترن بالواو أو بالفاء أو باللام أو لم يقترن بشي نحو: ﴿يَيْسٌ﴾ و﴿وَيْسٌ﴾ و﴿فَيْسٌ﴾ و﴿لَيْسٌ﴾، وتابعه كذلك في إبدال الهمزة إذا سكنت وكانت فاء من الفعل، واستثنى لورش من ذلك كل كلمة مشتقة من لفظ الإيواء فيه همزة

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

في ﴿لَوْلُو﴾ مطلقاً^(٢)، وأبدل (ج) ﴿لَيْلَا﴾ و﴿الْسَيِّءُ﴾ مدغماً^(٣)، ومفتوحة بعد ضمة فا^(٤)، وخلف (هـ) بتسهيل ﴿لَاغْنَتَكُمْ﴾^(١).

ساكنة، وجملة ما وقع منه في القرآن سبعة ألفاظ نحو: ﴿الْمَأْوَى﴾

(١) وافق ورش والكسائي السوسي في إبدال الهمزة من كلمة ﴿الذَّبُّ﴾ في مواضعها الثلاثة من سورة يوسف (١٣-١٤-١٧).

(٢) تابع شعبة السوسي على إبدال الهمزة الساكنة وهي الأولى من لفظ ﴿لَوْلُو﴾ سواء ورد منكرًا نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ لَوْلُو مَكُونٌ﴾ (الطور/٢٤)، أو معرفاً نحو قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُو وَالْمَرْجَاتُ﴾ (الرحمن/٢٢).

(٣) أخبر أن ورشاً قرأ بإبدال الهمز من كلمة ﴿الْسَيِّءُ﴾ ياءً من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ (التوبة/٣٧)، وأدغمها في الياء الساكنة قبلها، فصار النطق بياء واحدة مشددة مرفوعة، وأبدل ورش كذلك همزة ﴿لَيْلَا﴾ ياء مفتوحة حيث وقعت هذه الكلمة، وذلك في ثلاثة مواضع: ﴿لَيْلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾ في البقرة (١٥٠) والنساء (١٦٥) و﴿لَيْلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ في الحديد (٢٩).

(٤) ذكر قاعدة ورش في إبدال المتحرك، فيبدل الهمز المتحرك المفتوح بعد ضم واواً بشرط أن يكون فاءً للكلمة سواء وقع الهمز في اسم نحو: ﴿مُؤَجَّلًا﴾ و﴿مُؤَذَّنٌ﴾، أو في فعل نحو: ﴿يُؤَخَّرُ﴾ و﴿يُؤَيِّدُ﴾، والحاصل أن ورشاً لا يبدل هذا الهمز واواً إلا بشروط ثلاثة: ١- أن يكون مفتوحاً، ٢- أن يكون بعد ضم، ٣- أن يكون فاءً للكلمة، فإن اختل أحد هذه الشروط بأن كانت

التغليظ^(٢)

غلظ (ج) فتحة اللام بعد صبط مفتوحة أو ساكنة^(٣) بخلف

مضمومة نحو: ﴿تُؤْزُهُمْ﴾، أو كانت مفتوحة بعد فتح نحو: ﴿تَأَخَّرَ﴾، أو لم تكن الهمزة فاء الكلمة نحو: ﴿فُؤَادٌ﴾، فإن ورشاً لا يبدل ذلك كله.

(١) أخبر أن البري قرأ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ﴾ (البقرة/٢٢٠) بتسهيل الهمزة بين بين في وجهه، وتحقيقها في وجه ثان، وليس من مذهب البري تسهيل الهمزة الموحدة من كلمة.

(٢) التغليظ بمعنى التفتيح إلا أن التغليظ في اللام، والتفتيح في الراء، والترقيق ضدّهما، والأصل في اللام الترقيق؛ لأنه غير متوقف على سبب، بخلاف التغليظ فإنه لا يكون إلا لسبب، وهو مجاورة حرف الاستعلاء، انظر: النشر (١١١/٢).

(٣) أخبر المؤلف أن ورشاً يغلظ اللام المفتوحة إذا جاء قبلها أحد ثلاثة أحرف، وهي الصاد والطاء والظاء بشرط أن تكون هذه الأحرف الثلاثة مفتوحة أو ساكنة، نحو: ﴿مَطْلَعٌ﴾ و﴿الضَّلَوَةُ﴾ ولتحقق التغليظ لا بد من توافر ثلاثة شروط ضمنها المؤلف في كلامه اختصاراً: الشرط الأول: أن تقع اللام بعد الأحرف الثلاثة من قول المؤلف: (اللام بعد)، فإذا وقعت اللام قبلها نحو: ﴿لَسَلَطُهُمْ﴾ و﴿فَاسْتَغْلَظَ﴾ فلا تغليظ، الشرط الثاني: أن تكون اللام مفتوحة من قول المؤلف: (فتحة اللام)، فإن كانت اللام مضمومة أو مكسورة أو ساكنة فلا تغليظ فيها نحو: ﴿تَطْلُعُ﴾ و﴿يُصَلِّي﴾ و﴿وَصَلَّاتَا﴾، الشرط الثالث: أن تكون الأحرف الثلاثة مفتوحة أو ساكنة من قول المؤلف: (مفتوحة أو ساكنة)، فإن كانت مضمومة نحو: ﴿الظَّلَّةُ﴾، أو مكسورة نحو: ﴿فُضِّلَتْ﴾ فلا تغليظ كذلك في اللام.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي
إن وقف عليها^(١)، أو فصل بينهما الألف^(٢) أو تلاها ممال^(٣).

(١) اختلف الرواة عن ورش بين تغليظ اللام وترقيقها في أحوال ثلاثة: الحالة الأولى: إذا كانت اللام طرفاً وسكنت للوقف نحو: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ و﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ فأخذ جماعة بالترقيق اعتداداً بعارض الوقف، وأخذ جماعة بالتغليظ إلغاءً للعارض، وهو الراجح كما قال صاحب التيسير: « والتغليظ أقيس؛ بناء على الوصل»، (التيسير ٥٨)، وهو كذلك في الشاطبية.

(٢) والحالة الثانية: إذا حال بين أحد هذه الأحرف الثلاثة المتقدمة وبين اللام حرف الألف، وجملة ما جاء في القرآن من ذلك ثلاث كلمات: ﴿طَالَ﴾ و﴿فَصَالًا﴾ و﴿يَصَالِحًا﴾ فروى كثير من أهل الأداء تغليظ ذلك؛ لأن الفاصل (الألف) حاجز غير حصين، وهو الراجح عند الشاطبي، وروى آخرون ترقيقها نظراً لوجود الفاصل.

(٣) والحالة الثالثة: إذا وقعت الألفات ذوات الباء بعد اللام التي قبلها موجب التغليظ، ولم يقع ذلك إلا مع الصاد، وذوات الباء الواقعة بعد اللام قسمان: أحدهما ما كان في رأس آية، والثاني ما كان في غيرها، فإن كانت الألف رأس آية فالترقيق هو المتعين؛ لأن المعتمد في رؤوس الآي التقليل قولاً واحداً، وجملة ما وقع من ذلك ثلاثة مواضع: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ بالقيامة/٣١ و﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ بالأعلى/١٥ و﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ بالعلق/١٠، وأما إذا لم يكن رأس آية فاختلف الرواة عن ورش في هذه اللام: فمنهم من أخذ بتغليظها نظراً إلى ما قبلها، ومنهم من أخذ بترقيقها نظراً إلى ما بعدها، ومن المعلوم أن لورش في ذوات الباء الفتح والتقليل، ولا يخفى أن التغليظ والتقليل لا

المد

قصر (يد طب) بخلفهما حرفه المنفصل، وأطولهم فيهما (فج) ثم (ن) ثم (كر) ثم (حدب)^(١)، ومكنه (ج) بعد همزة القطع المتصلة

يتأتى اجتماعهما في القراءة لتنافرهما، وحينئذ يتعين مع التخليط الفتح، ومع الترقيق التقليل، وعليه فيكون لورش في هذا النوع وجهان: التخليط مع الفتح، والترقيق مع التقليل والأول أرجح، وجملة ما وقع من ذلك سبعة مواضع: الأول: في البقرة/١٢٥: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ رَبِّهِمْ مَصَلًّى﴾ حالة الوقف، الثاني: في الإسراء/١٨: ﴿يَصَلُّنَهَا مَدْمُومًا مَدْحُورًا﴾، الثالث: في الانشقاق/١٢: ﴿وَيَصَلُّ سَعِيرًا﴾، الرابع: في الأعلى/٤: ﴿يَصَلُّ النَّارَ الْكُبْرَى﴾، الخامس: في الغاشية/١٥: ﴿تَصَلُّ نَارًا حَامِيَةً﴾، السادس: في الليل/١٥: ﴿لَا يَصَلُّنَهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾، السابع: في المسد/٤: ﴿سَيَصَلُّ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾.

(١) حرف المد الواقع قبل الهمزة يكون في كلمة وفي كلمتين: فإن وقع قبل همزة متصلة به في كلمة واحدة، فهو المد المتصل، وإن وقع حرف المد في آخر الكلمة، والهمز في أول الكلمة التالية لها، فهو المد المنفصل، وبه بدأ المؤلف، فأشار إلى أن حكم المد المنفصل القصر للسوسي ولابن كثير قولاً واحداً، ولقالون ودوري أبي عمرو بخلف عنهما، فتعين للباقيين المد لا غير، وهو حكم المد المتصل لكل القراء لكنهم متفاوتون في هذه الزيادة على مراتب، فأطولهم مداً في النوعين همزة وورش، وقدر المد عنهما بثلاث ألفات، المرتبة الثانية دون المرتبة الأولى وهي لعاصم، وقدرت بألفين ونصف، المرتبة الثالثة دون السابقة وهي لابن عامر والكسائي، وقدر المد في ذلك على ألفين، المرتبة الرابعة دون السابقة

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

الثابتة^(١) محرراً أو لينياً غير ﴿إِسْرَءِيلَ﴾^(٢)، ولو غيرت جوازاً^(٣)،

وهي لأبي عمرو وابن كثير وقالون، وقدر المد في ذلك على ألف ونصف، وليس دون هذه المرتبة إلا قصر المنفصل، وقد ذكر هذه المراتب الإمام أبو عمرو الداني في كتاب التيسير، ونقل الإمام السخاوي عن شيخه الشاطبي من أنه كان يقرئ بمرتبتين: طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقيين، وأنه عدل عن المراتب المذكورة في التيسير؛ لأنها لا تتحقق، ولا يمكن الإثبات عليها في كل مرة على قدر السابقة بخلاف المرتبتين فإنهما تتحققان ويمكن ضبطهما، قال المحقق ابن الجزري: «وهو الذي استقر عليه رأي المحققين قديماً وحديثاً»، النشر (٣٣٣/١)، و انظر: فتح الوصيد (٢٧١/٢)، وكنز المعاني (٣٤١/٢)، وسراج القارئ (٣٥).

(١) هو في ذكر مد البدل، وصورته: أن يكون حرف المد واقعاً بعد همزة قطع (ليخرج ما وقع بعد همزة وصل نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ آلِهِدَىٰ أَتَيْنَا﴾ وقوله تعالى: ﴿أَنْتَ بِقُرْءَانٍ﴾ متصلة ولا يكون إلا كذلك؛ لأن حرف المد لا يقع أول كلمة لسكونه) سواء كان ذلك الهمز ثابتاً أي باقياً على لفظه، أو مغيراً قد لحقه تغيير إما بالتسهيل أو بالإبدال أو بالنقل، فقرأه ورش بالقصر كسائر القراء، وروى عنه جماعة من أهل الأداء إشباعه بالمد الطويل، وبعض مده مداً وسطاً بين القصر والإشباع نحو: ﴿أَوْثُوا﴾ و﴿ءَال﴾ و﴿الْإِيمَن﴾.

(٢) استثنى المؤلف من مد البدل لورش كلمة ﴿إِسْرَءِيلَ﴾، وذلك أن ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ قد غلب وقوعه بعد بني فيصير في هذا اللفظ ثلاث مدات، الأول: منفصل، والثاني: مد الألف للهمزة بعدها، والثالث: مد الياء للهمزة قبلها - البدل - قال السمين: « فلما كثر فيه المد ترك المد الثالث، وإنما اختص الثالث؛ لأن

وبعض أشبع، وبعض بينهما، ويمكن (ج) حرف اللين قبل المتصلة،
وبعض أشبعه سوى ﴿الْمَوءُ، دة﴾^(٢).

الثقل حصل به، وأيضاً فإن المد إنما شرع لحرف المد قبل الهمز، وحرف المد بعد الهمز بالحمل عليه، فلما تعارض بطلان الأصل والفرع كان بطلان الفرع أولى «العقد النضيد (٢/٦٥١)، كما يستثنى لورش ما وقع فيه حرف المد بعد همز واقع بعد ساكن صحيح نحو: ﴿قُرْءَانٍ﴾، وأخذ هذا الاستثناء من مفهوم قوله: (محركاً أو لينياً).

(١) اشترط المؤلف في التغيير أن يكون جوازاً احترازاً من تغييره وجوباً نحو قوله: ﴿قَدْ زَيَّ﴾ (البقرة/١٤٤)؛ لأن أصلها (نَزَأَى) فحرف المد الألف وقع بعد همزة تغيرت بالحذف ونقل حركتها إلى الساكن قبلها وجوباً، فليس لورش فيه إلا القصر، انظر: انظر كنز المعاني للجعبري (٢/٣٥٠)، والنشر (١/٣٥٦).

(٢) إذا وقع حرف اللين قبل همزة متصلة في كلمة واحدة نحو: ﴿كَهَيْشَةٍ﴾ و﴿شَيْءٍ﴾ فلورش فيه وجهان: التوسط والإشباع، واحترز بقوله (المتصلة) عن وقوع حرفي اللين في كلمة، والهمز في كلمة أخرى نحو: ﴿أَبَقَى عَادَمَ﴾ (المائدة/٢٧)، فمذهب ورش فيه النقل، واستثنى جميع الرواة عن ورش من ذلك كلمتين أشار المؤلف إلى إحداها، وهما: ﴿مَوْبِلًا﴾ من قوله تعالى: ﴿أَنْ يَحْدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْبِلًا﴾ (الكهف/٥٨)، و﴿الْمَوءُ، دة﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوءُ، دة سِيلَتْ﴾ (التكوير/٨)، والقصر في هذه الكلمة متجه إلى الواو

الترقيق^(١)

رقق (ج) را^(٢) غير الأعجمي و﴿إِرمَ﴾ ومكررها إن لم يلها أحد
ضطق في كلمتها بعد ياء ساكنة متصلة، أو كسرة لازمة متصلة^(٣)

الأولى لا الثانية؛ لأن الثانية من باب البدل ففيها الأوجه الثلاثة المعلومة،
وقد حكى الإجماع على استثناء هاتين الكلمتين من مد اللين المهموز الإمام
ابن الجزري، انظر: النشر (٣٤٧/١).

(١) الترقيق من الرقة ضد السمن، وهو عبارة عن انحاف ذات الحرف ونُحُوله،
والأصل في الراءات التفخيم بدليل أنه لا يفتقر إلى سبب من الأسباب،
والترقيق فرع لاحتياجه إلى سبب، وما كان مستغنياً عن سبب يكون أصلاً
لما افتقر إليه، انظر: العقد النضيد (٢٩٦) والنشر (٩٠/٢).
(٢) المقصود بالراء في هذا الباب الراء المضمومة والمفتوحة؛ لأن الخلاف وقع
فيهما، أما الراء المكسورة فهي محل اتفاق بينهم، ومنهج المؤلف في كتابه هو
تناول مواضع الخلاف دون الاتفاق.

(٣) أمر المؤلف بترقيق الراء المضمومة والمفتوحة لورش وصلاً ووقفاً بشرطين أشار
إليهما: الشرط الأول: أن يكون قبل الراء ياء ساكنة من قوله: (بعد ياء
ساكنة متصلة) نحو: ﴿حَيْرٌ﴾ (من موضعه: البقرة/٥٤) و﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾
(البقرة/١١٩)، وقيد الياء بكونها ساكنة احترازاً عن المتحركة نحو:
﴿الْخَيْرَةُ﴾ (القصص/٦٨) ﴿يُرَوْنَ﴾ (من موضعه: الفرقان/٢٢)، وأفاد
قوله: (متصلة) لزوم اتصال الياء الساكنة بالراء في كلمة واحدة، فإن كانت
الياء في كلمة، والراء في كلمة بعدها نحو: ﴿فِي رَيْبٍ﴾ (البقرة/٢٣ - الحج/٥)
و﴿مُقَنِّى رُءُوسِهِمْ﴾ (إبراهيم/٤٣) فلا ترقيق فيها لورش، الشرط الثاني: أن

بساكن غيرها^(١) بخلف في ﴿حَيَّانَ﴾ وباب ذكر^(٢).

يكون قبل الراء كسر لازم متصل بها في كلمتها من قوله: (أو كسرة لازمة متصلة) نحو: ﴿مِيرْثُ﴾ (آل عمران/١٨٠- الحديد/١٠) و ﴿تَصْبِرُوا﴾ (من مواضعه: آل عمران/١٢٠)، وقيد الكسر بأمرين: الأول: أن يكون لازماً، فإن كان عارضاً لالتقاء الساكنين نحو: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ (النور/٥٠)، أو لهمزة الوصل نحو: ﴿أَرْجِعُوا﴾ (يوسف/٨١) فلا ترقيق في هذا لورش، الثاني: أن يكون الكسر متصلاً بالراء في كلمة واحدة، فإن كان الكسر في حرف منفصل عن الراء في كلمة أخرى نحو: ﴿عَلَى الْكُفَّارِ رَحْمَةً﴾ (الفتح/٢٩) فلا ترقيق، ويدخل فيه نحو: ﴿رَسُولٍ﴾ (الصف/٦)؛ لأن حرف الجر وان اتصل خطأ في حكم المنفصل.

(١) وقوله: (بساكن غيرها) أي: وإن جاء ساكن بين الكسر اللازم والراء فإن ورشاً مستمر على ترقيقه؛ لأن الساكن حاجز غير حصين نحو: ﴿إِكْرَاهَ﴾ (البقرة/٢٥٦) و ﴿السَّحَرِ﴾ (من مواضعه: البقرة/١٠٢)، واستثنى من ذلك أن يكون الساكن حرفاً من حروف ثلاثة وهي: القاف والصاد والطاء، فإن كان كذلك نحو: ﴿وَقَرًا﴾ (الذاريات/٢) ﴿مَصْرَ﴾ (من مواضعه: يوسف/٢١) ﴿قَطْرًا﴾ (الكهف/٩٦) فإن ورشاً يفخم الراء؛ لاعتداده بهذا الساكن، واعتباره مانعاً من الترقيق، كما يمتنع ترقيق الراء لورش إذا وليها أحرف الضاد والقاف والطاء ولم تقع كذلك إلا بفاصلة الألف، وهذا معنى قوله: (إن لم يليها أحد ضطق)، والوارد من ذلك في القرآن أربعة ألفاظ: ﴿الصَّارِطِ﴾ حيث ورد منكرراً كان أو معرباً و ﴿الْفَرَّاقِ﴾ (القيامة/٢٨) و ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ (ص/١٨) و ﴿إِعْرَاضًا﴾ (النساء/١٢٨).

همز الكلمة

سهل ثانيهما مطلقاً (حاد)، وخلف (ل) بالمفتوحة^(٢)، وبعض

(١) ذكر المؤلف ما خالف فيه ورش أصله فلم يرققه مما كان يلزمه ترقيقه على قياس ما تقدم، من قوله: (غير الأعجمي و﴿إِرَمَ﴾ ومكرها)، ففخم ورش الراء من الاسم الأعجمي مما وجد فيه سبب التريق، والواقع منه في القرآن ثلاثة أسماء: ﴿إِزْهَرَ﴾ ﴿إِثْرَيْلَ﴾ ﴿عَمْرَنَ﴾، والقياس يقتضي تريقها؛ لوقوع الراء بعد كسر مفصول بساكن، ولم يكن الساكن حاجزاً حصيناً، وفخم أيضاً الراء من كلمة ﴿إِرَمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِرَمَ ذَاتَ الْعِمَادِ﴾ (الفجر/٧)، وكان يلزمه تريقها لوقوعها بعد كسر متصل بالراء في كلمة واحدة، وفخم أيضاً الكلمة التي تكررت فيها الراء نحو: ﴿ضَرَارًا﴾ فالراء الأولى وقع قبلها ما يوجب تريقها لكنها فحمت؛ لأجل تفخيم الثانية فيتناسب اللفظ بتفخيم الراءين، ثم أخبر: أن بعض أهل الأداء فخم الراء لورش من لفظ ﴿حَيْرَانَ﴾ بالأنعام (٣٥) مع أن القياس يقتضي تريقها؛ لوقوعها بعد ياء ساكنة، وعلى هذا فيكون له فيها وجهان: التفخيم والترقيق، كما ورد عنه الخلاف في باب ذكر ما جاء منوناً وفصل فيه بين الراء والكسر ساكن مظهر، وجملة ما كان كذلك ست كلمات: ﴿ذَكَرًا﴾ ﴿حَجَرًا﴾ ﴿وَزَرًا﴾ ﴿وَصِيْهَرًا﴾ ﴿إِمْرًا﴾ ﴿سِتْرًا﴾.

(٢) أفاد المؤلف أن الهمزة الثانية من همزتين واقعتين بكلمة تُسهل لمن رمز لأسمائهم بكلمة (حاد) وهم: أبو عمرو البصري ونافع وابن كثير المكي، وذلك في الأنواع الثلاثة، وعلم ذلك من الإطلاق المذكور، ثم ذكر أن هشاماً تابع

أبدل عن (ج)^(١)، وفصل بينهما بألف (بح) بخلفه قبل المضمومة، وافقهما (ل) قبل المفتوحة^(٢)، وقبل المكسورة في حرفي الأعراف والصفات وحرف مريم والشعراء وفصلت^(٣)، وبعض سهل عنه هذا

المذكورين في تسهيل الهمة الثانية إذا كانت مفتوحة بخلف عنه، فله فيها التسهيل والتحقيق، والمراد بالتسهيل هنا بين بين ومعناه: النطق بالهمة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فتسهل المفتوحة بينها وبين الألف، والمضمومة بينها وبين الواو، والمكسورة بينها وبين الياء، انظر: إبراز المعاني (١٢٧)، والعقد النضيد (٧١٤/٢).

(١) روى بعض الرواة عن ورش الإبدال في الهمة الثانية المفتوحة، فيكون وجهاً آخر مع التسهيل المذكور في الترجمة السابقة، ويراد بالإبدال: إقامة الألف والياء والواو مقام الهمة عوضاً منها، مع مدها بمقدار حركتين إن لم يكن بعدها ساكن، وبإشباعها إن كان بعدها ساكن، انظر: التمهيد في علم التجويد (٥٦).

(٢) انتقل إلى بيان أحكام الفصل بين الهمزتين، سواءً من كان مذهبه التسهيل أو التحقيق، وذلك في الأنواع الثلاثة المتقدمة، فأخبر أن قالون وأبا عمرو ثبت عنهما الفصل بين الهمزتين في الأنواع الثلاثة إلا أن أبا عمرو اختلف عنه في الهمة المضمومة، ووافقهما هشام في الهمة المفتوحة بلا خلاف.

(٣) ثم أخبر أن لهشام خلافاً في المكسورة بين المد وتركه إلا في سبعة مواضع له المد فيها قولاً واحداً وهي: موضعان في سورة الأعراف وهما قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ لَأَتُوتَ﴾، وقوله: ﴿أَيْنَ لَنَا لَنْجَرٌ﴾، وموضعان في الصفات وهما

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزري

الحرف، وفي فصل غير هذه خلاف عنه^(١)، وبعض معه في ﴿أَوْنَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]، وفصل في ﴿أُلْقَى﴾ [ص: ٨] و﴿أُنْزِلَ﴾ [القمر: ٢٥] وسهلها^(٢)، وانفرد بفصل ﴿أَيِّمَّة﴾ [التوبة: ١٢ وغيرها]^(٣)، وشفع ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠] (كد)^(٤)، و﴿أَنْ كَانَ﴾ [القلم: ١٤]

قوله تعالى: ﴿يَقُولُ أَأَنْتَ﴾ و﴿أَيْفَاكَ ءَالِهَةٌ دُونُ اللَّهِ﴾، وموضع في مريم وهو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَأَمَاتٌ﴾، وموضع في الشعراء وهو قوله تعالى: ﴿أَبْنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾ وموضع في فصلت وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّكُمْ﴾.

(١) وهشام خلاف في موضع في فصلت وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّكُمْ﴾ بين التسهيل والتحقيق، وليس لهشام تسهيل في الهمزة المكسورة إلا في هذا الموضع، وإلى الخلاف أشار بقوله: (وبعض سهل عنه هذا الحرف).

(٢) هو في ذكر مذهب لهشام في الهمزة المضمومة يروى عن بعض أهل الأداء، وتفصيله: قراءته لموضع آل عمران ﴿قُلْ أَوْنَيْتُكُمْ﴾ بالتحقيق مع الإدخال وعدمه، وللموضعين الآخرين ﴿أُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ و﴿أُلْقَى الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ بسورتي صاد والقمر بالتسهيل مع الإدخال، و بالتحقيق مع الإدخال وعدمه.

(٣) المراد أن لفظ ﴿أَيِّمَّة﴾ في مواضعه الخمسة انفرد بالمد بين همزتيه هشام بخلف عنه فله فيه المد وتركه مع التحقيق، أما خلاف الكلمة من حيث التسهيل والتحقيق فلم يتعرض له؛ لاندراجها في الأصل المتقدم المشار إليه في أول الباب.

(٤) كلمة ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ من قوله تعالى بالأحقاف: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ﴾

(فكص)^(١)، و﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ [آل عمران: ٧٣] (د)^(٢)، وأسقط بفصلت ﴿أَعْجَمِي﴾ [فصلت: ٤٤] (ل)^(٣)، وحققتها و﴿أَمْنُمْ﴾ جميعاً (صفر)،

طَبَّعْتُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾، فقرأ ابن عامر وابن كثير بهمزتين من قوله: (وشفع) أي صارت شفعاً بزيادة همزة أخرى قبلها، وكل واحد منهما متبع أصله، فابن كثير يسهلها، وابن ذكوان يحققها، وهشام له الخلاف، فيقرأ بالإدخال مع التحقيق والتسهيل.

(١) كلمة ﴿أَنْ كَانَ﴾ من قوله تعالى بالقلم: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾، أخبر: أن همزة وابن عامر وشعبة شفعوا همزة ﴿أَنْ﴾ أي: زادوا همزة أخرى قبلها، وهم على أصولهم من حيث التسهيل والتحقيق، إلا أن ابن عامر خرج عن أصله فسهل الهمزة الثانية بلا خلاف، وكان ينبغي من المؤلف النص على ذلك.

(٢) كلمة ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ من قوله تعالى بآل عمران: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَيْ هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ فقرأ ابن كثير المكي بالتشفيغ، أي بهمزتين، وهو على أصله من تحقيق الأولى وتسهيل الثانية.

(٣) كلمة ﴿أَعْجَمِي﴾ من قوله تعالى بفصلت: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَءَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾، فقرأ هشام بإسقاط همزتها الأولى، وقرأ بتحقيق الهمزة الثانية من أشار إليهم بـ(صفر)، وهم شعبة وهمزة والكسائي، فتكون قراءة الباقيين بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وقيدها بفصلت؛ ليخرج ما عداها نحو قوله تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ﴾.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريري
وأسقطهن (ع)، وافقه (ز) بطله، وأبدلها واواً بالأعراف والمملك وصللاً^(١).

النون الساكنة^(٢)

ترك (ض) غنة المدغمة بوي^(٣).

(١) وقعت كلمة ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ في ثلاث سور: الأعراف (١٢٣) وطه (٧١) والشعراء (٤٩)، وأصل هذه الكلمة (أَأْمَنْتُمْ) بثلاث همزات، الأولى: همزة الاستفهام الإنكارية، والثانية: همزة أفعل الزائدة وكتلتها مفتوحة، أما الثالثة: فهي ساكنة وقعت فاءً للكلمة، وهي مبدلة لكل القراء، أما الهمزة الثانية فتوقع فيها الخلاف بين القراء، فحققتها من رمز لهم بصفر وهم شعبة وحمزة والكسائي، وقرأ حفص بهمزة واحدة محققة من قوله: (وأسقطهن ع)، فتكون قراءة بقية القراء وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بتسهيل الهمزة الثانية في المواضع الثلاثة، إلا أن قنبلاً اختلفت قراءته في موضعين: الأول: موضع طه قرأه بإسقاط الهمزة الأولى كحفص، والإشارة إليه من قول المؤلف: (وافقه (ز) بطله)، والثاني: موضع الأعراف ومثله في سورة المملك: ﴿وَالَيْهِ النُّشُورُ﴾^(١٥) ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ فقرأ بإبدال الهمزة الثانية واواً حالة الوصل فقط، أما عند الابتداء بهما فإنه يحقق الأولى ويسهل الثانية.

(٢) أحكام هذا الباب من متعلقات علم التجويد، وإنما ذكره المؤلف هنا لوجود الخلاف في بعض أحكامه، ولهذا فإنه أشار إلى موطن الخلاف فقط دون مواطن الاتفاق.

(٣) القراء في أحرف الإدغام على ثلاثة أقسام: حرفان اتفق القراء على الإدغام فيهما بغير غنة وهما: اللام والراء، وحرفان اتفقوا على الإدغام فيهما بغنة

الإشمام

أشم (لر) كسرة ﴿قِيلَ﴾ و﴿وَغِيضَ﴾ و﴿وَجِئَ﴾ الضم^(١)،
و(كر) ﴿وَحِيلَ﴾ و﴿وَسِيقَ﴾، و(كار) ﴿سِئَ﴾ و﴿سِئَتَ﴾^(٢).

وهما: النون والميم، وحرفان اختلفوا فيهما: فأدغم خلف بلا غنة، وأدغم
الباقون بغنة وهما: الباء والواو، انظر: اللآلئ الفريدة (٣٧٩/١).

(١) هشام والكسائي قرءا بإشمام الكسر ضمّاً في الأفعال التالية: ﴿قِيلَ﴾
و﴿وَغِيضَ﴾ و﴿وَجِئَ﴾ حيث وقعت في القرآن، وقد وردت (قيل) في أربعة
وثلاثين موضعاً، أما (غيض) فجاءت في موضع واحد في سورة هود/٤٤،
و(جيء) جاءت في موضعين: الزمر/٦٩ والفجر/٢٣، وكيفيته كما قال أبو
شامة: « أن ينحى بكسر أوائلها نحو الضمة، وبالياء بعدها نحو الواو، فهي
حركة مركبة من حركتين: كسر وضم؛ لأن هذه الأوائل وإن كانت مكسورة
فأصلها أن تكون مضمومة، فأشمت الضم دلالة على أنه أصل ما يستحقه،
وهو لغة للعرب فاشية، وأبقوا شيئاً من الكسر تنبيهاً على ما استحقته هذه
الأفعال من الاعتلال» إبراز المعاني (٣٢١).

(٢) ثم أخبر أن ﴿وَحِيلَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾
(سبأ/٥٤) و﴿وَسِيقَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾ (الزمر/٧١-٧٣)
قرأهما بالإشمام ابن عامر والكسائي، وأن ﴿سِئَ﴾ من قوله تعالى:
﴿سِئَ بِهِمْ﴾ و ﴿سِئَتَ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِئَتَ وُجُوهَ الَّذِينَ﴾
كفروا (الملك/٢٧) قرأهما بالإشمام ابن عامر ونافع والكسائي فحصل من

همز الكلمتين^(١)

أبدل من مختلفتيهما مفتوحة كالسابقة (حاد)^(٢)، وسهلوا غير

جميع ما ذكر: أن الكسائي وهشاماً يشمان في الجميع، وأن ابن ذكوان يوافقهما في ﴿وَحِيلَ﴾ ﴿وَسِيقَ﴾ و﴿سَيَّءَ﴾ و﴿سَيَّئَتْ﴾، وأن نافعاً يوافقهم في ﴿سَيَّءَ﴾ و﴿سَيَّئَتْ﴾، فتعين للباقيين الكسر الخالص في الجميع على اللغة الفصحى.

(١) المراد بهما همزتا ال قطع المتلاصقتان وصلاً، الواقعتان في كلمتين بأن تكون الأولى آخر كلمة، والأخرى أول الكلمة التي تليها، فخرج بقيد القطع الهمزتان في نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ أُخَذْ﴾ (المزمل/ ١٩) وغيرها) فإن الهمزة الثانية فيها همزة وصل، وخرج بقيد التلاصق نحو قوله تعالى: ﴿الشُّوْأَى أَنْ﴾ (الروم/ ١٠) للفصل بين الهمزتين بالألف، وخرج بقيد الوصل ما إذا وقف على الهمزة الأولى، وابتدئ بالثانية، والهمزتان في هذا الباب تأتيان على قسمين: الأول: أن تتحد حركتهما، وله ثلاث صور اتفاق على الفتح، أو على الضم، أو على الكسر والثاني: أن تختلف حركتهما، ويأتي على خمسة أنواع وبها بدأ المؤلف.

(٢) أشار إلى نوعين من الهمزتين المختلفتين وهما: أن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة نحو: ﴿السَّكَمَاءُ أَوْ﴾ (الأنفال/ ٣٢)، وأن تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة نحو: ﴿نَشَاءُ أَصَبْنَهُمْ﴾ (الأعراف/ ١٠٠)، فبدل همزتها الثانية ياء خالصة في الأولى، وواواً خالصة في الأخرى لمن رمز لهم

المفتوحة من جنسها^(١)، وبعض سهل المكسورة بعد الضم كالواو وبعض محضها^(٢)، وحذف (ح) أوليهما متفتحتين مطلقاً^(٣)، وافقه (هب) في الفتح، وسهلاً في غيره، وبعض لهما ﴿يَالشَّوْءَ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣] أبدل مدغماً^(٤)، وبعض قصر حرف المد عنهم، وسهل الثانية (زج)،

ب(حاد) وهم: أبو عمرو ونافع وابن كثير.

(١) النوعان المشار إليهما: أن تكون الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة نحو: ﴿تَفْحَءٌ إِلَى﴾ (الحجرات/٩)، وأن تكون الأولى مفتوحة، والثانية مضمومة نحو: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ (المؤمنون/٤٤)، فتقرأ للمذكورين سابقاً بالتسهيل، فتسهل الهمزة الثانية بينها وبين الياء في الأولى، وبينها وبين الواو في الأخرى.

(٢) أشار إلى النوع الخامس وهو أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ (البقرة/١٤٢ وغيرها)، والحكم فيه على وجهين: الأول: تسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الياء، وهذا الوجه أقرب للقياس، والثاني: إبدالها واواً خالصة.

(٣) قرأ أبو عمرو بحذف الهمزة الأولى من الهمزتين اللتين اتفقتا في الحركة، بأن كانتا مضمومتين أو مفتوحتين أو مكسورتين، فمثال المضمومتين قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَوْلِيَاءُ وَلِيِّكَ﴾ (الأحقاف/٣٢)، وليس في القرآن غيره، ومثال المفتوحتين قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ أَنْ﴾ (الحج/٦٥)، ومثال المكسورتين قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ إِلَى﴾ (السجدة/٥).

(٤) أخبر: أن البزي وقالون وافقاً أباً عمرو على حذف الهمزة الأولى من

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

وبعض أبدل لهما، وبعض في ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿الْيَغَاءِ إِنْ﴾ [النور: ٣٣] بياء خفيف الكسر عنه^(١).

المفتوحتين، أما في المكسورتين والمضمومتين فسهلا همزة الأولى بين بين، ففي المكسورتين تسهل همزة بينها وبين الياء، وفي المضمومتين تسهل همزة بينها وبين الواو، ثم أخبر: أنهما قرءا قوله تعالى: ﴿يَالسُّوءِ إِلَّا﴾ (يوسف/٥٣) بإبدال همزة الأولى واواً، وإدغامها في الواو التي قبلها فيتصير النطق بواو مشددة مكسورة، وهذا الوجه لهما في هذا الموضع زيادة على ما ذكر لهما من تسهيل همزة الأولى.

(١) انتقل المؤلف إلى الحديث عن أحكام همزة الثانية من المتفتحتين، فأخبر أنها تسهل بين بين، لمن رمز إليها بـ(زج) وهما: قنبل وورش، وذلك بجعل المضمومة بينها وبين الواو، والمفتوحة بينها وبين الألف، والمكسورة بينها وبين الواو، وُروي عنهما كذلك إبدالها حرف مد مجانس لحركة همزة الأولى، فتبدل ألفاً إن كانت الأولى مفتوحة، وياءً إن كانت الأولى مكسورة، وواواً إن كانت الأولى مضمومة، فيكون لهما في همزة الثانية وجهان: التسهيل والإبدال، وليس لهما في الأولى إلا التحقيق، ثم ذكر: أن بعض أهل الأداء روى عن ورش وجهاً ثالثاً مختصاً به، وهو إبدال الثانية ياء صريحة مختلصة الكسر، وذلك في موضعين: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ (البقرة/٣١) و﴿الْيَغَاءِ إِنْ﴾ (النور/٣٣)، مع بقاء الوجهين المتقدمين عنه فيكون لورش فيهما ثلاثة أوجه، ولقنبل الوجهان المتقدمان.

ياء الإضافة^(١)

فتحتها (حاد) قبل همزة القطع المفتوحة غير (ز) في ﴿إِنِّي﴾
أَرْزُكُمُ ﴿وَلَنَكَيِّفَ﴾ معاً و﴿تَحْيَى﴾^(٢)، وغير ﴿أَرِنِي﴾

(١) ياء الإضافة هي الياء الزائدة عن أصل الكلمة، ولا تقع لاماً للكلمة،
وعلامتها: إمكان إدخال الهاء والكاف محلها نحو: ﴿فَطَرَنِي﴾ و﴿صَيَّفَنِي﴾
و﴿لَعَنَنِي﴾ و﴿إِنِّي﴾ فيصبح أن تقول: فطره- فطرك، صيفه- صيفك، لعنه-
لعلك، إنه- إنك، والخلاف بين القراء في هذه الياء دائر بين إسكانها وفتحها،
وتنقسم ياءات الإضافة بحسب الحرف الواقع بعدها إلى ستة أقسام: أن
يكون بعدها همزة قطع مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، أو همزة وصل مقترنة
بلام التعريف أو بدونها، أو ليس بعدها همزة، وبدأ المؤلف بالقسم الأول،
وطريقته في عرض تراجمه أنه يذكر القاعدة العامة للقسم ثم من خرج عنها، ثم
من وافقها، ثم من انفرد.

(٢) بين المؤلف أن ياءات الإضافة التي أتى بعدها همزة قطع مفتوحة، اختص
بفتحها في جميع مواضعها أبو عمرو ونافع وابن كثير نحو: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا
فَعْلَمُونَ﴾ و﴿إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ﴾، ثم أشار إلى جملة من المواضع خرجت عن
هذه القاعدة، وأول ذلك الخروج ما خالف فيه قبل أصله فأسكن، وذلك
في أربع مواضع هي: ﴿وَلَنَكَيِّفَ أَرْزُكُمُ﴾ بهود/٢٩ والأحقاف/٢٣، و﴿إِنِّي
أَرْزُكُمُ﴾ بهود/٨٤، و﴿مِن تَحْيَى أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (الزخرف/٥١).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

و﴿نَفْتِي﴾ و﴿فَاتَّبَعْنِي﴾ و﴿وَتَرَحَّمَنِي﴾ لكل^(١)، وخلف (د)
بـ﴿عِنْدِي﴾^(٢)، ووافقهم (م) بـ﴿أَرْهَطِي﴾^(٣)، و (ل) بـ﴿مَا لِي﴾^(٤)،
و (ك) بـ﴿لَعَلِّي﴾^(٥)، وعك بـ﴿مَعِيَ﴾^(١)، وانفرد (جه) بـ﴿أَوْعَيْتِي﴾

(١) أشار إلى ما اتفق القراء على إسكانه من هذا القسم، وذلك في أربعة مواضع: الأول: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِيْ اَنْظُرْ اِلَيْكَ﴾ (الأعراف/١٤٣)، الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِيْ وَتَرْحَمْنِيْ اَكُنْ مِنَ الْخَسِرِيْنَ﴾ (هود/٤٧)، الثالث: قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعْنِيْ اَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ (مريم/٤٣) الرابع: قوله تعالى: ﴿وَلَا نَفْتِيْ اِلَّا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوْا﴾ (التوبة/٤٩).

(٢) خرج ابن كثير فقط عن القاعدة فجاء عنه الخلاف بين فتح الياء وإسكانها من قوله تعالى بسورة القصص/٧٨: ﴿قَالَ اِنَّمَا اُوْتِيْتُهُ عَلِيًّا عَلِمَ عِنْدِيْ اَوْ لَمْ يَعْلَمْ﴾. (٣) أشار إلى أن ابن ذكوان اتفق مع أصحاب القاعدة وهم نافع وإن كثير وأبو عمرو على فتح الياء من قوله تعالى: ﴿اَرْهَطِيْ اَعَزُّ عَلَيْكُمْ﴾ (هود/٩٢). (٤) ووافقهم هشام فقط على فتح الياء من قوله تعالى: ﴿وَيَقْوَمِ مَا لِيْ اَدْعُوْكُمْ﴾ (غافر/٤١).

(٥) ووافقهم أيضاً ابن عامر على فتح الياء من ﴿لَعَلِّي﴾ في ستة مواضع: ﴿لَعَلِّيْ اَرْجِعْ اِلَى النَّاسِ﴾ (يوسف/٤٦) و﴿لَعَلِّيْ اَيُّكُمْ مِّنْهَا﴾ (طه/١٠-القصص/٢٩) و﴿لَعَلِّيْ اَعْمَلُ صَالِحًا﴾ (المؤمنون/١٠٠) و﴿لَعَلِّيْ اَطْلُعُ﴾ (القصص/٣٨) و﴿لَعَلِّيْ اَتَّبِعُ الْاَسْبَبَ﴾ (غافر/٣٦).

معاً^(٢)، و(أ) بِ— سَيْلِي— و﴿لَيْلُونِي﴾^(٣)، و(د) بِ— فَادُّرُونِي—
و﴿أَدْعُونِي﴾ و﴿ذُرُونِي﴾^(٤)، و(دأ) بِ— لَيْحَزُنِّي— و﴿أَتَعْدَانِي﴾
و﴿حَشَرْتَنِي﴾ و﴿تَأْمُرُونِي﴾^(٥)، و(حأ) بِ— إِنِّي— معاً بأول يوسف،

(١) ووافقهم حفص وابن عامر على فتح ياء ﴿مَعِيَ﴾، وذلك في موضعين:
الأول: ﴿فَقُلْ لَنْ أَخْرِجُوا مَعِيَ أَبَدًا﴾ (التوبة/٨٣)، الثاني: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ
أَهْلَكَنِیَ اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾ (الملك/٢٨).

(٢) انفرد ورش والبيزي بفتح الياء في قوله تعالى: ﴿أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾،
وهما موضعان في سورتي النمل/١٩ والأحقاف/١٥.

(٣) وانفرد نافع وحده بفتح الياء من قوله تعالى: ﴿لَيْلُونِي ۖ أَشْكُرْ أَمْ أَكْفُرُ﴾
(النمل/٤٠) ومن قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾
(يوسف/١٠٨).

(٤) انفرد ابن كثير وحده بفتح الياء من قوله تعالى: ﴿فَادُّرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾
(البقرة/١٥٢) وقوله تعالى: ﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ (غافر/٦٠)، وقوله تعالى:
﴿ذُرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى﴾ (غافر/٢٦).

(٥) انفرد ابن كثير ونافع بفتح الياء في أربعة مواضع هي: الأول: قوله تعالى:
﴿لَيْحَزُنِّي أَنْ تَذْهَبُوا﴾ (يوسف/١٣)، الثاني: قوله تعالى: ﴿أَتَعْدَانِي أَنْ
أُخْرَجَ﴾ (الأحقاف/١٧)، الثالث: قوله تعالى: ﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾
(طه/١٢٥)، الرابع: قوله تعالى: ﴿أَفَعَبَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ (الزمر/٦٤).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

و﴿لِي﴾ بها و﴿ضَيْفِي﴾ و﴿وَيَسِّرْ لِي﴾ و﴿دُونِي﴾ و﴿أَجْعَلْ لِي﴾^(١)، و (ها) بـ﴿فَطَرَنِي﴾^(٢)، وفتحها (حا) قبل المكسورة سوى ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ و﴿أَنْظِرَنِي﴾ و﴿أَخْرَجَنِي﴾ و﴿ذُرِّيَّتِي﴾ و﴿تَدْعُونِي﴾ مطلقاً^(٣)، وخلف (ب) بـ﴿رَبِّي﴾ في فصلت^(٤)، وافقهما (ع) بـ

(١) انفرد أبو عمرو ونافع بفتح الياء في ثمان مواضع على النحو التالي: الأول والثاني: لفظ (إني) في الموضعين الأولين بسورة يوسف آية/٣٦ كما أشار إلى ذلك وهما: ﴿إِنِّي أُرْسِيٓ أَغْصَرُ﴾ و﴿إِنِّي أُرْسِيٓ أَحْمِلُ﴾ الثالث: لفظ (لي) الوارد في سورة يوسف: ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ (يوسف/١٠٨) الرابع: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْزَوْنِ فِي صَيْفِيٓ أَلَيْسَ﴾ (هود/٧٨) الخامس: قوله تعالى: ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ (طه/٢٦) والسادس: قوله تعالى: ﴿مِن دُونِٓ أَوْلِيَآءِ﴾ (الكهف/١٠٢) السابع والثامن: قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْ لِّيٓ آيَةً﴾ في موضعين بآل عمران/٤١ ومريم/١٠.

(٢) انفرد البري ونافع بفتح الياء في قوله تعالى: ﴿فَطَرَنِيٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ بـهود/٥١.
(٣) هو في بيان القسم الثاني الذي بعده همزة قطع مكسورة، ففتحها نافع وأبو عمرو إلا في المواضع الآتية: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّي أَخَافُ﴾ بالقصص/٣٤ و﴿أَنْظِرَنِيٓ إِلَيَّ﴾ بالأعراف/١٤، وكذلك ﴿فَأَنْظِرَنِيٓ إِلَيَّ﴾ بالحجر/٣٦ وص/٧٩ و﴿لَوْ لَا أَخْرَجْتَنِيٓ إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ (المنافقون/١٠) و﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ (الأحقاف/٣٣) ولفظ ﴿تَدْعُونِي﴾ سواء كان مبدوءاً ببناء الخطاب أو بياء الغيبة كما أفاده قوله: (مطلقاً)، فالأول في موضعين: ﴿وَتَدْعُونِيٓ إِلَىٰ

يَدِي ﴿٢﴾ و ﴿عَكَ﴾ بـ ﴿وَأُمِّي﴾ و ﴿أَجْرِي﴾ ﴿٣﴾، و ﴿كَ﴾ بـ ﴿وَحَزَنِي﴾ و ﴿تَوَفِّيَ﴾ ﴿٤﴾، و ﴿كَد﴾ بـ ﴿دُعَايَ﴾ و ﴿أَبَايَ﴾ ﴿٥﴾، وانفرد (ج) بـ

-
- النَّارِ ﴿٦﴾ و ﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ كلاهما بغافر/٤١-٤٣، والثاني في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ بيوسف/٣٣.
- (١) خرج قالون فقط عن القاعدة فجاء عنه الخلاف بين فتح الباء وإسكانها من قوله تعالى بسورة فصلت/٥٠ ﴿وَلَكِنْ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي﴾.
- (٢) وافق حفص نافعا وأبا عمرو على فتح الباء في قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ﴾ (المائدة/٢٨).
- (٣) وافقهما حفص وابن عامر على فتح الباء في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُوا مِنِّي وَآمِنُوا بِاللَّهِ﴾ (المائدة/١١٦) وفي لفظ ﴿أَجْرِي﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ في مواضع التسعة في يونس وهود والشعراء وسبأ.
- (٤) وافقهما ابن عامر على فتح الباء في موضعين: ﴿وَحَزَنِي﴾ إِلَى اللَّهِ ﴿يُوسُفَ﴾ (٨٦)، و ﴿وَمَا تَوَفِّيَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ (هود/٨٨).
- (٥) وافقهما ابن عامر وابن كثير على فتح الباء في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَايَ إِلَّا فِرَارًا﴾ (نوح/٦) وفي قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ (يوسف/٣٨).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

﴿إِخْوَفَ﴾^(١) و (أ) بـ ————— ﴿أَنْصَارِيَّ﴾ و ﴿بَنَاتِيَّ﴾ و ﴿بِعَادِيَّ﴾
و ﴿لَعْنَتِيَّ﴾ و ﴿سَتَجِدُنِيَّ﴾^(٢)، و (كا) بـ ﴿وَرُسُلِيَّ﴾^(٣)، وقبل المضمومة
(أ) غير ﴿بِعَهْدِيَّ﴾ و ﴿ءَاثُونِيَّ﴾^(٤)، وسكنها قبل أل (ف) في ﴿أَرَادَنِيَّ﴾
و ﴿رَبِّيَ الَّذِي﴾ وفي الأعراف و ﴿ءَاتَنِيَّ﴾ و ﴿أَهْلَكَنِيَّ﴾ و ﴿مَسَنِيَّ﴾

(١) قرأ ورش وحده بفتح الياء في قوله تعالى: ﴿وَبَيْنَ إِخْوَفَ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ﴾ (يوسف/٣٨).

(٢) واختص نافع وحده بفتح الياء في المواضع الآتية: ﴿مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ﴾
بآل عمران/٥٢ والصف/١٥، و ﴿بَنَاتِيَّ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ (الحجر/٧١) و ﴿أَنْ
أَسِرَّ بِعَادِيَّ إِكْثُرُ﴾ (الشعراء/٥٢) و ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾
(ص/٦٦)، والياء التي بعدها ﴿إِنْ شَاءَ﴾ في ثلاثة مواضع: ﴿سَتَجِدُنِيَّ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ صَابِرًا﴾ (الكهف/٦٩) و ﴿سَتَجِدُنِيَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾
(الصفافات/١٠٢) و ﴿سَتَجِدُنِيَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾
(القصص/٢٧).

(٣) انفرد ابن عامر ونافع بفتح الياء في قوله تعالى: ﴿لَا غَلَبَ لَنَا أَنَا وَرُسُلُنَا إِنَّكَ اللَّهُ
قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (المجادلة/٢١).

(٤) هو في بيان القسم الثالث الذي بعده همزة قطع مضمومة، ففتحها نافع
وحده إلا في موضعين اتفق القراء على إسكانهما وهما: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ
بِعَهْدِكُمْ﴾ (البقرة/٤٠) و ﴿ءَاثُونِيَّ أَوْفِرْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف/٩٦).

بص والأنبياء ﴿عِبَادِي﴾^(١)، وافقه بعد يا (حر)^(٢)، و﴿قُلْ لِّعِبَادِي﴾ (فرك)^(٣)، و﴿ءَايَتِي﴾ (فك)^(٤)، و﴿عَهْدِي﴾ (عف)^(٥)،

(١) هذا هو القسم الرابع، وهو: ما جاءت فيه ياء الإضافة قبل همزة وصل اقترن بها أل التعريف، وقد اختصّ حمزة بإسكانها جميعاً، وذلك في المواضع التالية:
الأول: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِالزَّمْرِ/٥٣﴾، الثاني: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ بالبقرة/٢٥٨، و﴿حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ بالأعراف/٣٣، الثالث: ﴿ءَاتَانِي الْكِتَابَ﴾ بسورة مريم/٣٠، الرابع: ﴿إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ﴾ بالملك/٢٨، الخامس: لفظ ﴿مَسْنَى﴾ في موضعين: الأول في الأنبياء/٨٣: ﴿أَنِّي مَسْنَى الضُّرِّ﴾، والثاني في ص/٤١: ﴿أَنِّي مَسْنَى الشَّيْطَانِ﴾، السادس: لفظ ﴿عِبَادِي﴾ في موضعين: ﴿عِبَادِي الصَّالِحِينَ﴾ بالأنبياء/١٠٥، و﴿وَقِيلَ مَنْ عِبَادِي الشُّكُورُ﴾ بسبأ/١٣.

(٢) ذكر المؤلف المواضع التي وافق فيها بعض القراء حمزة على إسكان الياء، فأول هذه الموافقات والمتابعات، لفظ ﴿عِبَادِي﴾ المقترن بياء النداء، وذلك في موضعين: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بالعنكبوت/٥٦، و﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَشْرَفُوا﴾ بالزمر/٥٣، وافق حمزة على إسكانهما أبو عمرو والكسائي.

(٣) أشار إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بإبراهيم/٣١ قرأه بإسكان الياء حمزة على أصله، وعلي وابن عامر الشامي موافقاً له.

(٤) قوله تعالى: ﴿سَاصِرِفٌ عَنَّا يَتِي الَّذِينَ﴾ (الأعراف/١٤٦) وافق فيه الشامي

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقًا وتعليقًا، د. هشام بن سليمان الزريبي

وفتح قبل الوصل ﴿أَخِي﴾ و﴿إِنِّي﴾ (حد)، و﴿يَلَيْتَنِي﴾ (ح)،
و﴿لِنَفْسِي﴾ و﴿ذَكَرَى﴾ (حاد)، و﴿قَوْمِي﴾ (حها)، و﴿بَعْدَى﴾
(حاصد)^(٢)، وقبل غيره و﴿وَجْهِي﴾ (عاك)^(٣)، و﴿يَتَّقِ﴾ (عال)

همزة على إسكانها.

(١) قوله تعالى: ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة/١٢٤) وافق حفص همزة على إسكانها.

(٢) هذا هو القسم الخامس من ياءات الإضافة، وهو ما وقعت فيه الياء قبل همزة وصل مفردة ليس معها لام تعريف، وقد ورد هذا النوع في سبعة مواضع بينها على النحو التالي: الموضع الأول: ﴿هَؤُلَاءِ أَخِي﴾ (٣٠) أَشَدُّ بِهِ (طه/٣٠-٣١)، الموضع الثاني: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ﴾ (الأعراف/١٤٤) فتح الياء فيهما أبو عمرو وابن كثير، والموضع الثالث: ﴿يَلَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ (الفرقان/٢٧) فتح الياء فيها أبو عمرو، الموضع الرابع: ﴿وَأَصْطَفَيْتُكَ لِنَفْسِي﴾ (٤١) أَذْهَبَ (٤٢) وَلَا نُبَيِّنَا فِي ذِكْرِي أَذْهَبَا (الموضعان في سورة طه/٤٢-٤٣) فتح الياء فيهما أبو عمرو ونافع وابن كثير، الموضع السادس: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ (الفرقان/٣٠) فتح الياء فيها أبو عمرو والبزي ونافع، السابع: ﴿مَنْ بَعْدَى أَسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ (الصف/٦) فتح الياء فيها أبو عمرو ونافع وشعبة وابن كثير.

(٣) هذا هو القسم السادس وهو في الياءات التي لم تقع بعدها همزة قطع ولا وصل، بل أي حرف من حروف المعجم، وجملة المختلف فيه من ذلك

وبنوح (عل)^(١)، و﴿وَرَأَى﴾ و﴿شُرَكَاءِي﴾ (د)^(٢)،
و﴿وَمَمَاقٍ﴾ (أ)^(٣)، و﴿وَلِي دِينٍ﴾ (عاله) بخلف^(٤)، و﴿أَرْضِي﴾
و﴿أَرْضِي﴾ (ك)^(٥)، و﴿مَالِكٍ﴾ بالنمل (لندر)^(٦)، و﴿وَلِي نَجَّةٍ﴾ و﴿وَمَا

ثلاثون ياء، وقد بدأها المؤلف بذكر الخلاف في لفظ ﴿وَجَّهِي﴾ الوارد في
موضعين: ﴿أَسْلَمْتُ وَجَّهِي لِلَّهِ﴾ (آل عمران/٢٠) و﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجَّهِيَ
لِلدِّى﴾ (الأنعام/٧٩) فتح الياء فيهما حفص ونافع ابن عامر.

(١) قرأ هشام وحفص بفتح الياء من لفظ ﴿يَتَوَّع﴾ الوارد في سورة نوح/٢٨:
﴿وَلَمَنْ دَخَلَ يَتَوَّعُ مُؤَمَّنًا﴾، كما قرأ أيضاً بفتح ياء ﴿يَتَوَّعُ﴾ ومعهما نافع
في غير موضع نوح، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَتَوَّعُ لِلطَّائِفِينَ﴾ في سورتي البقرة
والحج/١٢٥-٢٦.

(٢) انفرد ابن كثير بفتح الياء في لفظ ﴿شُرَكَاءِي﴾ في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ
شُرَكَاءِي قَالُوا أَدْنَاكَ﴾ (فصلت/٤٧)، وفي لفظ ﴿وَرَأَى﴾ في قوله تعالى:
﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِي مِنْ وَرَأَى وَكَانَتْ﴾ (مريم/٥).

(٣) قرأ نافع وحده بفتح الياء في قوله تعالى: ﴿وَمَمَاقٍ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
بالأنعام/١٦٢.

(٤) قرأ حفص ونافع وهشام والبرقي بخلف عنه بفتح الياء في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ
دِينُكُمْ وَلِيَ دِينٍ﴾، واسكنها غيرهم، وهو الوجه الثاني للبرقي.

(٥) اختص ابن عامر الشامي بفتح الياء في موضعين: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ﴾

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

كَانَ لِي ﴿مَعَاً مَعِيَ﴾ ﴿جَمِيعاً﴾ (ع) ^(١)، وَثَانِي الظِّلَّةِ ﴿وَلِي فِيهَا﴾ ﴿عَج﴾ ^(٢)،
تُؤْمِنُوا لِي ﴿وَلِيُؤْمِنُوا لِي﴾ (ج) ^(٣)، وَ﴿يَعْبَادُ﴾ (ص)، وَحَدَّثَهَا
(فرعد) ^(٤)، وَسَكَنَ (ف) ﴿وَمَا لِي﴾ بِسِيس ^(٥)، وَ(بج)

(العنكبوت/٥٦) و﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ (الأنعام/١٥٣).

(١) في قوله تعالى بالنمل/٢٠: ﴿فَقَالَ مَا لِي لَأَ أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ أشار المؤلف إلى
أن هشاماً وعاصماً وابن كثير والكسائي قرؤوا بفتح الياء، فتكون قراءة
الباقيين بإسكانها.

(٢) أشار المؤلف إلى كلمات انفرد حفص بفتح الياء فيها، وذلك في قوله تعالى:
﴿وَلِي نَجَّةٌ وَحِدَةٌ﴾ بص/٢٣ وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ
سُلْطَانٍ﴾ بإبراهيم/٢٢ وقوله: ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ بص/٦٩، وفي
لفظ ﴿مَعِيَ﴾ في جميع مواضعها.

(٣) وافق ورش حفصاً على فتح ياء ﴿مَعِيَ﴾ في الموضع الثاني من الشعراء/١١٨،
وهو قوله تعالى: ﴿الْمُؤْمِنِينَ مِنْ مَعِيَ وَمِنْ وَجْهِي﴾، وفي قوله تعالى:
﴿وَلِي فِيهَا مَنَازِلٌ أُخْرَى﴾ بسورة طه/٣٤.

(٤) قرأ ورش وحده بفتح الياء في قوله تعالى: ﴿وَلِيُؤْمِنُوا لِي لَعَلَّهُمْ
يُرْشَدُونَ﴾ بالبقرة/١٨٦، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَرَّ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعَزُّونَ﴾
بالدخان/٢١.

(٥) أشار المؤلف إلى أن قراءة شعبة بفتح الياء في قوله تعالى: ﴿يَعْبَادُ لَا حَوْفُ﴾

بخلفه ﴿وَمَحْيَا﴾^(٢).

الإظهار^(٣)

(ندب) قد عند ضبط^(٤)، و(ندا) عند ز ذ^(١)، و(نادم) عند

عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ ﴿الزخرف/٦٨﴾. وبخذفها للكسائي والمكي وحمزة وحفص وصلاً ووقفاً، فتكون قراءة الباقيين بإثبات الياء ساكنة في الحالين.

(١) قرأ حمزة بإسكان الياء في قوله تعالى بسورة يس/٢٢: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾، فتكون قراءة غيره بفتحها.

(٢) لفظ ﴿وَمَحْيَا﴾ بالأنعام/١٦٢ قرأه قالون وورش بخلف عنه بإسكان الياء، والوجه الثاني له فتحها كبقية القراء.

(٣) تنحصر أحكام هذا الباب في قسمين: الأول: إظهار حرف من كلمة عند حروف متعددة، وذلك في ألفاظ إذ وقد وتاء التأنيث ولام هل وبل، والثاني: إظهار حرف في آخر من كلمة أو كلمتين، وهو الذي يعبر عنه بحروف قربت مخارجها، واستهل الباب بذكر القسم الأول، فتظهر حروفها الأواخر أو تدغم على حسب مذاهب القراء في أحرف معينة، عددها ثمانية لدال قد، وستة لذال إذ، وستة لتاء التأنيث، وثمانية للام هل وبل.

(٤) الحروف التي تدغم فيها أو تظهر دال قد ثمانية وهي المذكورة مع التراجع: الضاد والظاء والزاي والذال الجيم والسين، والشين، والصاد، وأمثلتها على الترتيب: ﴿قَدْ صَلُّوا﴾ ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ ﴿لَقَدْ صَدَفَ﴾ فقرأها بالإظهار

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

جسشص بخلفه ﴿زَيْتًا﴾ [الملك: هـ] ^(١)، وافقهم بص (ل) ^(٢)، وأظهر
إذ (ندا) عند د ^(٤)، و(نادم) عند ت ^(١)، و(نادضم) عند س صز ^(٢)،

عند حرفي الضاد والطاء عاصم وابن كثير وقالون المشار إليهم ب(ندب).

(١) وأظهر عاصم وابن كثير ونافع عند حرفي الزاي والذال.

(٢) وأظهر عاصم ونافع وابن كثير وابن ذكوان عند أربعة أحرف: الجيم والسين
والشين والصاد، واختلف عن المذكور آخرًا وهو ابن ذكوان في قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ بسورة الملك، فنقل عنه فيها الوجهان: الإظهار والإدغام، ولم

يحتج إلى قيد السورة؛ لأنه لم يلتق دال مع زاي إلا في هذا الموضع.

(٣) وافق هشام المشار إليه باللام المذكورين آخرًا وهم عاصم ونافع وابن كثير

وابن ذكوان على إظهار موضع سورة ص وهو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾،

فتحصل مما سبق أن من تكرر ذكره في التراجم له الإظهار عند الحروف

الثمانية وهم قالون وابن كثير وعاصم، وأن من لم يذكر ألبته في أي ترجمة له

الإدغام عند الحروف الثمانية وهم أبو عمرو وحمة والكسائي، بقي من ذكر

في بعض التراجم وهم ورش وهشام وابن ذكوان، فورش له الإدغام في الضاد

والطاء فقط والإظهار عند بقية الحروف، وهشام أدغم في كل الأحرف

الثمانية إلا أنه أظهرها عند قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ بسورة ص، وابن

ذكوان أدغم في الضاد والذال والزاي والطاء، وروى عنه الخلاف في موضع:

﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾، وأظهرها عند بقية الأحرف.

(٤) الحروف التي تدغم فيها أو تظهر ذال إذ ستة وهي المذكورة مع التراجم:

الذال والتاء والسين والصاد والزاي والجيم، وأمثلتها على الترتيب: ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾

و(نادرهم) عند ج^(٣)، و(ندب) تاء التأنيث عند ظ^(٤)، و(ندا) عند

عَلَيْهِ ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا﴾ ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ
الشَّيْطَانُ﴾ ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فقرأ بالإظهار عند حرف الدال
عاصم وابن كثير ونافع المشار إليهم ب(ندا).

(١) وأظهر عند حرف التاء عاصم ونافع وابن كثير وابن ذكوان.

(٢) وأظهر عند حروف السين والصاد والزاي عاصم ونافع وابن كثير وخلف
ذكوان.

(٣) وأظهر عند حرف الجيم عاصم ونافع وابن كثير والكسائي وحمة وابن
ذكوان، فتحصل مما سبق أن من تكرر ذكره في التراجم له الإظهار عند
الحروف الستة وهم نافع وابن كثير وعاصم، وأن من لم يذكر ألبته في أي
ترجمة له الإدغام عند الحروف الستة وهما أبو عمرو وهشام، وأن من ذكر في
بعض التراجم فيكون له الإظهار في الحرف المذكور والإدغام في الآخر،
وعليه فلاين ذكوان الإظهار في جميع الأحرف ما عدا الدال، وخلف الإدغام
في الدال والتاء والإظهار في البقية، وللكسائي وخلاد الإظهار عند الجيم
والإدغام في الباقي.

(٤) الحروف التي تدغم فيها أو تظهر تاء التأنيث ستة وهي المذكورة مع التراجم:

الطاء والتاء والصاد والسين والجيم والزاي، وأمثلتها على الترتيب: ﴿كَانَتْ
ظَالِمَةً﴾ ﴿كَذَبَتْ نُمُودُ﴾ ﴿هَلَدَمَتْ صَوْمِعُ﴾ ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعُ﴾ ﴿كَلَمًا خَبَتْ
زِدْنَهُمْ﴾ ﴿فَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾، فقرأ بالإظهار عند حرف الطاء عاصم وابن
كثير وقالون.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

صت^(١)، وافق (ل) بـ ﴿هَدَمْتُ﴾ [الحج: ٤٠]^(٢)، و(لنادم) عند سجر بخلفه بـ ﴿وَجَبْتُ﴾ [الحج: ٣٦]^(٣)، و(ندا) ﴿لَيْثْتُ﴾ مطلقاً، و﴿يُرِدُّ

(١) وأظهر عند حرفي الصاد والطاء عاصم وابن كثير ونافع.

(٢) أي وافق هشام المشار إليه باللام المذكورين آخر وهم عاصم وابن كثير ونافع

على إظهار قوله تعالى بسورة الحج: ﴿هَدَمْتُ صَوْمِعُ﴾.

(٣) وأظهر هشام عاصم ونافع وابن كثير وابن ذكوان عند ثلاثة أحرف: السين

والجيم والزاي، واختلف عن المذكور آخراً وهو ابن ذكوان في قوله تعالى

بسورة الحج: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ فورد عنه الإظهار والإدغام إلا أن وجه

الإظهار هو المشهور عنه، وعليه أكثر الأئمة، قال الإمام أبو شامة:

«الإظهار هو المشهور عن ابن ذكوان، وعليه أكثر الأئمة، ولم يذكر في

التيسير غيره»، إبراز المعاني (١٩٠)، وانظر: التيسير (٤٢)، وفتح الوصيد

(٣٨٢/٢)، والنشر (٤/٢)، فتحصل مما سبق أن من تكرر ذكره في التراجم

له الإظهار عند الحروف الستة وهم قالون وابن كثير وعاصم، وأن من لم

يذكر ألبته في أي ترجمة له الإدغام عند الحروف الستة وهم أبو عمرو وحمزة

والكسائي، وأن من ذكر في بعض التراجم فيكون له الإظهار في الحرف

المذكور والإدغام في الآخر، فأدغمها ورش في الطاء فقط، وأظهرها عند

بقية الأحرف، وأظهرها ابن عامر عند السين والجيم والزاي، وأدغمها في

الأحرف الثلاثة الباقية إلا أن هشاماً أظهرها عند الصاد في قوله تعالى:

﴿هَدَمْتُ صَوْمِعُ﴾، وورد الخلاف عن ابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ

جُنُوبُهَا﴾.

ثَوَابٌ ﴿آل عمران: ١٤٥﴾ وص ﴿ذِكْرُ﴾ [مریم: ١] ^(١)، و ﴿ف﴾ ﴿طَسَرَ﴾
[القصص: ١] ^(٢)، و ﴿عبد حف﴾ ﴿يَسَّ وَالْقَرَّانَ﴾ و ﴿تَ وَالْقَلَمَ﴾،
و خلف ﴿ج﴾ بذا ^(٣)، و ﴿عد﴾ ﴿اتَّخَذَتْ﴾ مطلقاً ^(١)، و ﴿كحض قبه﴾ بخلف

(١) هو في بيان القسم الثاني وهو ما يعبر عنه بحروف قربت بخارجها ومسائل
هذا القسم عبارة عن إدغام حرف في حرف كالباء في الفاء وعكسه، والراء
في اللام ونحو ذلك مما سيأتي ذكره، أو إدغام حرف في حرفين كالثاء في
الدال والتاء نحو: ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ ﴿أُورِثُوهَا﴾، وهو مغاير لما سبقه من
جهة أن ما تقدم عبارة عن إدغام حرف عند حروف متعددة من كلمات،
فأشار هنا إلى أن عاصماً وابن كثير المكي ونافعاً المشار إليهم بـ (ندا) قرؤوا
بالإظهار في ثلاثة أحرف: الأول: أظهروا الثاء عند التاء في ﴿لَيْثُ﴾ الدال
على المفرد سواء كان مسنداً إلى ضمير المتكلم أو المخاطب، وفي ﴿لَيْثُمُ﴾
الدال على الجمع حيثما ورد في القرآن على ما أفاده قوله: (مطلقاً)، الثاني:
أظهروا كذلك الدال عند الثاء في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾، وهما
موضعان في آل عمران، الثالث: أظهروا دال (ص) من ﴿كَهَيْعَصَ﴾
عند ذال ﴿ذِكْرُ﴾ بسورة مریم.

(٢) قرأ حمزة بإظهار النون عند الميم في ﴿طَسَرَ﴾ أول سورتي الشعراء والقصص.
(٣) وأظهر حفص وقالون وابن كثير وأبو عمرو وحمزة المشار إليهم (عبد حف)
نون ﴿يَسَّ﴾ عند واو ﴿يَسَّ وَالْقَرَّانَ الْحَكِيمَ﴾، ونون ﴿تَ﴾ عند واو ﴿تَ وَالْقَلَمَ﴾،
ثم أشار إلى أن ورشاً ورد عنه الوجهان: الإظهار والإدغام في
موضع: ﴿تَ وَالْقَلَمَ﴾ العائد إليه اسم الإشارة.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

الثلاثة ﴿أَرْكَبَ﴾ [هود: ٤٢]^(٢)، و(جلد ب) بخلفه ﴿يَلْهَثَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]^(٣)، و(جد) بخلفه ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة ٢٨٤]^(٤)، وأدغم (ر) بل في نص^(٥)، و(لر) في طظر^(١)، وخلف (ق) بالنساء^(٢)،

(١) أظهر حفص وابن كثير المكي الذال عند التاء في لفظي: ﴿أَخَذْتُمْ﴾ والإطلاق المذكور، فضمير الأفراد نحو: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وضمير الجمع نحو: ﴿وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾.

(٢) مراده قوله تعالى: ﴿يَنْبَغِي أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ بسورة هود قرأه بإظهار الباء عند الميم ابن عامر وورش وخلف بلا خلاف وخلاد وقالون والبيزي بخلف عنهم، وقرأ باقي السبعة بالإدغام قولاً واحداً، ومعهم خلاد وقالون والبيزي في الوجه الثاني لهم.

(٣) قرأ بإظهار التاء عند الذال في قوله تعالى: ﴿يَلْهَثُ ذَٰلِكَ مِثْلُ الْقَوْمِ﴾ وورش وهشام وابن كثير وقالون بخلف عنه، وقرأ الباقيون بالإدغام، ومعهم قالون في وجهه الثاني.

(٤) موضع الخلاف قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ فقرأ وورش وابن كثير بخلف عنه بإظهار الباء عند الميم، والباقيون بالإدغام وهو الوجه الثاني لابن كثير.

(٥) انتقل المؤلف في الكلام على الإدغام، وبدأ بذكر أحكام لام هل وبل، وهي من القسم الأول وجاء موقعها من الباب هنا وإن كانت من القسم الأول؛

و(رفل) في ثنتس^(٣)، و (ر) هل في ن^(٤)، و(س) ﴿يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [البقرة:

لمناسبة ترجمة الإدغام لها، فأشار إلى أن الكسائي قرأ بإدغام لام بل في حرفين هما النون والضاد نحو: ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ و﴿بَلْ صَلُّوا﴾، فتكون قراءة غيره بالإظهار في هذين الحرفين.

(١) قرأ هشام والكسائي بإدغام لام بل في ثلاثة أحرف هي: الطاء والظاء والزاي نحو: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾ و﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾ و﴿بَلْ زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فتكون قراءة غيرهما بالإظهار في هذه الأحرف.

(٢) مراده قوله تعالى في سورة النساء: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾ ورد فيه عن خلاد الإظهار والإدغام.

(٣) أي أن الكسائي حمزة وهشاماً قرؤوا بالإدغام في ثلاثة أحرف هي: التاء والتاء والسين، فالتاء تأتي مع هل فقط نحو: ﴿هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارُ﴾ ولا نظير له، والسين تأتي مع بل فقط نحو: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾، أما التاء فتأتي معهما نحو: ﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ﴾ و﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾.

(٤) اختص الكسائي بإدغام لام هل في النون نحو: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾، وخلاصة القول في لام هل وبل على النحو التالي: الأول: أدغمها الكسائي في جميع الأحرف مما يتأتى فيه الإدغام، ويوجد له مثال، ثانياً: أدغم حمزة لام بل في السين، ولام هل في التاء، وأدغم لام بل وهل في التاء، وأظهر عند الباقي، ثالثاً: أظهر هشام لام بل عند النون والضاد، وأظهر لام هل عند النون، وما عدا هذا فبالإدغام، أما إظهار لام هل له عند التاء في قوله تعالى: ﴿هَلْ

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

٢٣١ وغيرها^(١)، و(ر) ﴿نَخَسِفَ بِهِمْ﴾ [سبأ: ٩]^(٢)، و(فرح) ﴿عُدْتُ﴾ [غافر: ٢٧] و﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ [طه: ٩٦]، و(لفرح) ﴿أُورِثُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]^(٣)، و(يط) بخلفه الراء الساكنة في اللام^(٤).

تَسْوَى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ في سورة الرعد فلم يذكره المؤلف؛ لأنه مما لا خلاف فيه بين السبعة إذ يقرأ بالياء حمزة والكسائي، رابعاً: أظهر نافع وابن كثير وابن ذكوان وعاصم عند جميع الأحرف، بقي مسألة لم يذكرها المؤلف وهي قراءة أبي عمرو البصري بإدغام لام هل في التاء في موضعين: الأول منهما في الملك: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِنْ فُطُورٍ﴾، والثاني في الحاقة: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ وليس له إدغام في غيرهما، انظر: التيسير (٤٣)، وسراج القارئ (٩٨)، وإرشاد المريد (٩٢).

(١) أدغم أبو الحارث عن الكسائي لام يفعل المجزوم في ذال (ذلك)، وهو وارد في القرآن في ستة مواضع نحو: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾، وعرفنا أن مراده اللام المجزومة؛ لأن الكلام على الإدغام الصغير الذي أوله ساكن.

(٢) أي: أدغم الكسائي الفاء المجزومة في الباء من قوله تعالى: ﴿إِنْ شَأْنُ نَخَسِفَ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾، وقرأ غيره بالإظهار.

(٣) أخبر: أن الذال في ﴿عُدْتُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ و﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ تدغم في التاء لمن أشار إليهم بفرح وهم: حمزة والكسائي وأبو عمرو، فتعين للباقيين الإظهار، ثم أخبر: أنهم

الزوائد^(٢)

أثبتها (دل) بخلفه، و(ف) بأول النمل، ووصلاً (حافر)^(٣)،

أدغموا الثاء في الثاء في كلمة ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ ومعهم هشام، وجاءت في التنزيل في موضعين: ﴿وَوَدُّوا أَنْ تِلْكَمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا يَمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا يَمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، وقرأ غيرهم بالإظهار فيهما.

(١) قرأ أبو عمرو البصري بخلف عن الدوري بإدغام الراء الساكنة في اللام نحو: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ﴾ ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا﴾.

(٢) بإات الزوائد هي الإاءات المتطرفة الزائدة على رسم المصاحف العثمانية، وسميت زوائد، لزيادتها في القراءة على رسم المصحف، وما كان من هذه الإاءات ثابتاً رسماً فلا خلاف في إثباته، وما لم يكن ثابتاً رسماً فينقسم إلى قسمين: قسم اتفق القراء على حذفه، وهو الأكثر، وقسم فيه خلاف بينهم، وهو ما يأتي ذكره في هذا الباب، وفي بعض السور، قال الإمام أبو شامة: «وضابط ما يُذكر في هذا الباب أن تكون الإاء مختلفاً في إثباتها وحذفها في الوصل، أو الوصل والوقف معاً، وضابطها في السور أن تكون الإاء مختلفاً في إثباتها وحذفها في الوقف فقط، ومجموعاً على حذفها في الوصل»، إبراز المعاني (٣٠٤) وانظر: كنز المعاني للعبدي (٤٨١)، والنشر (١٧٩/٢)، والإتحاف (٣٤٥/١).

(٣) بين المؤلف القاعدة العامة للقراء في هذا الباب في إثبات الإاء أو حذفها، وذلك على النحو التالي: أولاً: أن ما يُذكر لابن كثير في هذا الباب فهو

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

﴿وَعِيدٌ﴾ [إبراهيم: ١٤ وغيرها] ﴿نَكِيرٌ﴾ [الحج: ٤٤ وغيرها]
﴿يُكَذِّبُونَ﴾ ^(٢٤) قَالَ ﴿[القصص: ٣٤-٣٥] و﴿يُنْفِقُونَ﴾ [يس: ٢٣]
﴿لَتَرْذِينَ﴾ [الصافات: ٥٦] ﴿تَرْجُمُونَ﴾ ﴿فَاعَزِلُونَ﴾ [الدخان: ٢٠-٢١]
﴿وَنَذِرٌ﴾ [القمر: ١٤] ﴿نَذِيرٌ﴾ [الملك: ١٧] (ج) ^(١)، و﴿أَخْرَجْنَا﴾

بإثبات الياء في الحالين وصلاً ووقفاً، ووافقه هشام على ذلك بخلف عنه،
والواقع أنه ليس لهشام من جملة البيئات الزائدة إلا واحدة في قوله تعالى:
﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ في الأعراف، وله فيها خلاف وسيأتي حكمها فيما بعد، ثانياً:
أن ما يُذكر لأبي عمرو ونافع وحمزة والكسائي في هذا الباب فهو بإثبات
الياء في حالة الوصل فقط، وخالف حمزة ذلك في موضع واحد، وهو قوله
تعالى بالنمل: ﴿قَالَ أَتُمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾ فأثبت الياء وصلاً ووقفاً، وهذا المراد
بقوله: (و(ف) بأول النمل)، واحترز بالموضع الأول في السورة عن الموضع
الثاني، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَا أَتَيْنَاهُ اللَّهُ﴾ ثالثاً: بقية القراء يحذفون الياء في
الحالين إلا في بعض كلمات سيأتي بيانها في ثنايا هذا الباب.

(١) بدأ المؤلف ببيان قراءة ورش بإثبات الياء وصلاً في كلمات انفرد بها لم
يشاركه فيها غيره، وهي على النحو التالي: لفظ ﴿وَعِيدٌ﴾ في ثلاثة مواضع:
﴿وَحَافٌ وَعِيدٌ﴾ بإبراهيم، و﴿هَقٌّ وَعِيدٌ﴾ و﴿فَذَكَّرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾
كلاهما في ق، قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ في أربعة مواضع في سور
الحج وسبأ وفاطر والملك، قوله تعالى: ﴿أَن يُكَذِّبُوكَ﴾ ^(٢٤) قَالَ ﴿في سورة
القصص، قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ﴾ في سورة يس، قوله تعالى: ﴿قَالَ تَاللَّهِ إِنْ

الإسراء [٦٢] ﴿أَنْ يَهْدِيَنِي﴾ ﴿يُؤَيِّنِي﴾ ﴿أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾ [الكهف: ٢٤-
٤٠-٦٦] ﴿تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٣] ﴿الْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١] ﴿الْجَوَارِ﴾
[الشورى: ٣٢] ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ [القمر: ٨] ﴿يَسِّرِ﴾ [الفجر: ٤] [حدا^(١)،
و﴿يَأْتِ﴾ هود [١٠٥] ف﴿نَبِّغْ﴾ [الكهف: ٦٤] (حادر)^(٢)،

كِدْتُ لَتُرِيَنِي﴾ في سورة الصافات، قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكَوْ أَنْ
تَرْتَجُمُونِ﴾ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَرَّ نُوْمُنُوْا لِي فَاعْمَلُوا﴾ كلاهما في سورة الدخان،
ولفظ ﴿وَنَذِرُ﴾ في ستة مواضع بسورة القمر: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنَذِرُ﴾ قوله
تعالى: ﴿فَسْتَغْمُونَ كَيْفَ نَذِيرُ﴾ في سورة الملك.

(١) أشار إلى كلمات أثبت فيها الياء نافع وأبو عمرو وصلاً وابن كثير المكي في
الحالين، وبيناها على النحو التالي: ١- ﴿لَيْنَ أَخْرَتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ في
سورة الإسراء ٢- ﴿أَنْ يَهْدِيَنِي رَبِّي﴾ و﴿أَنْ يُؤَيِّنِي خَيْرًا﴾ و﴿عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي
مِمَّا﴾ ثلاثها في الكهف. ٣- ﴿أَلَا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ بسورة طه، ٤-
﴿وَمَنْ ءَايَتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ﴾ بسورة الشورى، ٥- ﴿يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ
قَرِيبٍ﴾ بسورة ق، ٦- ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ بسورة القمر، ٧- ﴿وَالْقِلَ إِذَا
يَسِّرُ﴾ بسورة الفجر.

(٢) قرأ المشار إليهم بحادر وهم أبو عمرو ونافع وابن كثير والكسائي بإثبات الياء
في قوله تعالى بسورة هود: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾، كما قرؤوا أيضاً بإثبات
الياء في قوله تعالى بسورة الكهف: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِّغُ فَأَرَدْنَا﴾، ومن المعلوم
أن الإثبات في الموضعين لنافع وابن العلا والكسائي حالة الوصل فقط،

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

و﴿دُعَاءَ﴾ إبراهيم [٤٠] (حجفه)^(١)، و﴿إِنْ تَرَنِ﴾ [الكهف: ٣٩]
﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ [غافر: ٣٨] (بحد)^(٢)، و﴿أَتَمِدُونِ﴾ [النمل:
٣٦] (حافد)^(٣)، و﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] (حجه)^(٤)،
وبالفجر ﴿بِالْوَادِ﴾ [٩] (هجز) بخلفه وقفاً^(٥)، و﴿أَكْرَمِ﴾ و﴿أَهْنِ﴾

ولابن كثير في الحاليين

(١) أي أثبت الياء في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ ﴿٤٠﴾ رَبَّنَا من أشار
إليهم وهم أبو عمرو وورش وحمزة والبري، وإثباتها لهم وصلاً إلا البري ففي
الحالين على أصل مذهب شيخه.

(٢) قرأ قالون وأبو عمرو وابن كثير بإثبات الياء وصلاً في قوله تعالى بالكهف:
﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ﴾، كما قرؤوا أيضاً بإثبات الياء وصلاً في قوله تعالى بغافر:
﴿يَقَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾.

(٣) أثبت الياء في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَمِدُونِ بِمَالِ﴾ المشار إليهم بحافد وهم أبو
عمرو ونافع وحمزة وابن كثير وإثباتها لأبي عمرو ونافع وصلاً، وللمكي وحمزة
وصلاً ووقفاً، فخالف حمزة أصله في هذا الموضع فقط على ما أشار إليه قبل.

(٤) قرأ أبو عمرو وورش والبري بإثبات الياء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى
شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾.

(٥) أثبت ابن كثير في الحاليين وورش في حالة الوصل الياء في قوله تعالى بسورة
الفجر: ﴿وَتُمُودَ الَّذِينَ جَاءُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾، إلا أنه اختلف عن قبيل في حالة
الوقف، فورد عنه الحذف والإثبات، ولا خلاف عنه في إثباتها وصلاً، وبقيّة

[الفجر: ١٥-١٦] (هاج) بخلفه فيهما^(١)، وبالنمل ﴿عَاتِنِ﴾ [٣٦] ويفتح (بع حج) بخلف وقف غيره^(٢)، ﴿وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥] ﴿كَالْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣] (حجد)^(٣)، و﴿الْمُهْتَدِ﴾ لا الأول ﴿اتَّبَعِنِ﴾ بعمران (حا)^(٤)، و﴿ثُمَّ يَكِيدُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥] (حل) بخلفه^(١)،

القراء يحذفون الياء في الحاليين.

(١) في قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ﴾ كلاهما في سورة الفجر أشار إلى القراءة فيهما بإثبات الياء وصلاً لنافع، وإثباتها في الحاليين للبيزي، واختلف عن أبي عمرو بين الحذف والإثبات وصلاً، قال المحقق ابن الجزري: «والوجهان مشهوران عن أبي عمرو، والتخيير أكثر والحذف أشهر، والله أعلم»، النشر (١٩١/٢).

(٢) في قوله تعالى بالنمل: ﴿فَمَاءَ آتَنِ﴾ قرأ قالون وحفص وأبو عمرو وورش بإثبات الياء مفتوحة وصلاً، واختلف عنهم في حالة الوقف بين الحذف وإثباتها ساكنة ما عدا ورشاً فإنه يقف بحذفها على أصله، وقرأ بقية القراء بحذف الياء في الحاليين.

(٣) أثبت ابن كثير في الحاليين وورش وأبو عمرو في حالة الوصل الياء في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ أَلْعَكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿وَجِفَانِ كَلْجَوَابِ﴾، وحذفهما غيرهم في الحاليين.

(٤) قرأ نافع وابن العلا بإثبات الياء وصلاً في لفظ ﴿الْمُهْتَدِ﴾ في قوله تعالى بسورتي الإسراء والكهف: ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾، واحتز بقوله: (الأول) عن

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

و﴿تُؤْتُونَ﴾ [يوسف: ٦٦] (حد)^(١)، و﴿تَسْتَلِنَ﴾ هود (حج)^(٢)،
و﴿تُخْرُونَ﴾ [هود: ٧٨] ﴿يَمَّا أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ﴿وَقَدْ
هَدَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨٠] ﴿وَأَتَقُونِ يَا﴾ [البقرة: ١٩٧] ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا﴾
[المائدة: ٤٤] ﴿وَحَافُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥] ﴿وَأَتَّبِعُونَ﴾ [الزخرف: ٦١]
(ح)^(٤)، و﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ بيوسف [٩٠] و﴿يَزْتَعِ﴾ [يوسف: ١٢] بخلفه

موضع سورة الأعراف، إذ لا خلاف في إثبات يائه، كما قرء أيضاً بإثبات
الياء وصلاً في لفظ ﴿اتَّبَعِي﴾ في قوله تعالى بآل عمران: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ
لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾.

(١) أي أثبت أبو عمرو وصلاً وهشام في الحاليين بخلف عنه الياء في قوله تعالى
بسورة الأعراف: ﴿ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا تُنْظَرُونَ﴾.

(٢) أي قرأ أبو عمرو وابن كثير بإثبات الياء في قوله تعالى بسورة يوسف: ﴿حَتَّى
تُؤْتُونَ مَوْثِقًا﴾ فإثباتها للمكي في الحاليين وللبصري وصلاً، ولبقية القراء الحذف
في الحاليين.

(٣) أثبت ورش وأبو عمرو الياء وصلاً من قوله تعالى بسورة هود: ﴿فَلَا تَسْتَلِنَ مَا
لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، وحذفها غيرهما.

(٤) أشار إلى جملة من الكلمات انفرد بإثبات الياء فيها وصلاً أبو عمرو، وهنَّ
على النحو التالي: الأولى: قوله تعالى بسورة هود: ﴿وَلَا تُخْرُونَ فِي صَبِيحِي﴾
الثانية: ﴿يَمَّا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾ إبراهيم، الثالثة: ﴿وَقَدْ هَدَيْنِ وَلَا﴾

و﴿الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] (د)^(١)، و﴿النَّالِقِ﴾ و﴿النَّادِ﴾ [غافر: ١٦-
٣٢] (جذب) بخلفه^(٢)، و﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] (حجب)
بخلفه^(٣)، وفتح ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ٧١] (ي)، ووقف به^(٤)، وخلف
(م) بحذف ﴿تَسْتَلْنِي عَنْ﴾ [الكهف: ٧٠]^(٥).

أَخَافُ ﴿بِالْإِنْعَامِ، الرابعة: ﴿وَأَنْقُوتِ يَا أُوْلِي الْأَلْبَابِ﴾ بالبقرة، الخامسة:
﴿وَأَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ بآل عمران السادسة: ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا تَشْرَوْا
بِعَائِي﴾ بالمائدة، السابعة: ﴿وَأَتَّبِعُونَ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ بالزخرف.
(١) انفرد الإمام ابن كثير بإثبات الياء في الحالين في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ
وَيَصْبِرْ﴾ بسورة يوسف، وفي قوله تعالى بخلف عنه: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ بسورة
يوسف، وفي قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾،
وحذفها غيره.

(٢) قرأ ورش وابن كثير وقالون بخلف عنه بإثبات الياء في قوله تعالى: ﴿لِنُنْذِرَ يَوْمَ
النَّالِقِ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ النَّادِ﴾
(٣) أثبت ورش وأبو عمرو وقالون بخلف عنه الياء وصلاً في ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَانِ﴾
من قوله تعالى: ﴿أُحْيِبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾.
(٤) وردت الرواية عن السوسي بإثبات الياء مفتوحة وصلاً وساكنة وقفاً في قوله
تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ في سورة الزمر.
(٥) قرأ القراء السبعة بإثبات الياء في قوله تعالى بالكهف: ﴿فَلَا تَسْتَلْنِي عَنْ

الوقف^(١)

وقف (حدر) بها التأنيث المكتوبة تاء^(٢)، و(ر) بـ ﴿مَرْضَاتٍ﴾ [أول مواضعه البقرة: ٢٠٧] و﴿الَّذَتْ﴾ [النجم: ١٩] ﴿وَلَاتٍ﴾ [ص: ٣] و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]^(٣)، و(هر) بـ ﴿هَيَّاتٍ﴾ [المؤمنون:

-
- شئٍ﴾ وصلاً ووقفاً، لأنها ثابتة في رسم المصاحف، إلا أن ابن ذكوان ورد عنه وجهان: الحذف والإثبات في الحالين، قال في النشر (٣١٣/٢): «والحذف والإثبات كلاهما صحيح عن ابن ذكوان نصاً وأداءً»
- (١) المراد به الوقف على رسم خط المصاحف التي كتبها الصحابة في عصر الخليفة عثمان رضي الله عنه، وانعقد إجماعهم عليها ثم أنفذها عثمان إلى الأمصار.
- (٢) هاء التأنيث التي تكون في الوصل تاء منها ما رسم في المصاحف بالهاء على لفظ الوقف، فهذا لا خلاف فيه بين القراء في الوقف عليه بالهاء موافقة للرسم، ومنها ما رسم على لفظ الوصل بالتاء، وهذا محل الخلاف بين القراء، فوقف عليه بالهاء أبو عمرو وابن كثير والكسائي المشار إليهم بحدر مخالفين في ذلك أصلهم، وهو اتباع رسم المصحف، ووقف عليه الباكون بالتاء متابعين أصولهم في ذلك، وهو مسايرة خط المصحف، وجملة ما وقع من ذلك مرسوماً بالتاء ثلاث عشرة كلمة جاءت في واحد وأربعين موضعاً نحو: ﴿رَحِمَتْ﴾ من قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحِمَتَ اللَّهِ﴾، انظر هذه المواضع مفصلة مبسطة في الكتب المؤلفة في علمي التجويد والرسم.
- (٣) أشار إلى كلمات انفرد الإمام الكسائي بالوقف عليها بالهاء وهي: ﴿الَّذَتْ﴾

[٣٦]^(١)، و(دك) ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ [أول مواضعه يوسف: ٤]، وفتح التاء^(٢)، و(ح) ﴿كَأَيِّ﴾ [أول مواضعه آل عمران: ١٤٦]^(٣)، و(حر) بخلفه بما من

من قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ و﴿مَرْضَاتٍ﴾ حيثما وردت في القرآن، و﴿ذَاتِ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ بالنمل، وقيد ﴿ذَاتِ﴾ ب﴿بَهْجَةٍ﴾؛ احترازاً عن غيرها نحو: ﴿ذَاتَ يَبْيِكُمُ﴾ بالأنفال و﴿ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتِ ثَغْرُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ بالكهف، وغيرهما، و﴿وَلَاتِ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَنَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.
(١) كلمة ﴿هَيَاتَ﴾ من قوله تعالى: ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ وقف عليها بالهاء البزي والكسائي.

(٢) أوضح أن ابن كثير المكي وابن عامر الشامي وقفا على كلمة ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ بالهاء حيث وردت في القرآن نحو: ﴿يَتَأَبَّتْ إِيَّيْ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ ووقف غيرهما بالتاء، ثم أوضح أن ابن عامر قرأها بفتح التاء وصلاً، فتكون قراءة غيره بالكسر.

(٣) من جملة ما اختلف في كيفية الوقف عليه كلمة ﴿وَكَايْنِ﴾ وقد وقعت في القرآن في ستة مواضع، أولها قوله تعالى: ﴿وَكَايْنِ مِّنْ نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ﴾ فوقف عليها جميع القراء بالتون إتباعاً للرسم ما عدا أبا عمرو فإنه وقف عليها بالياء تنبيهاً على الأصل؛ لأنها أصلها «أي» دخلت عليها كاف التشبيه، انظر: فتح الوصيد (٢/٥٣٣).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

﴿مَالٍ﴾ [أول مواضعه النساء: ٧٨]^(١)، و(حر) ب﴿يَتَأْتِيهَا﴾
بالزخرف [٤٩] و﴿يَتَأْتِيهَا﴾ بالنور [٣١] والرحمن [٣١]، وضم الهاء
(ك)^(٢)، و(ر) بالياء من ﴿وَيَكَاكِبُ﴾ معاً [القصص: ٨٢] و(ح)
بالكاف^(٣) و(فر) ب﴿أَيَّاءٍ﴾ قبل ﴿مَاءٍ﴾ [الإسراء: ١١٠]^(٤)، وخلف (هـ)

(١) وقف أبو عمرو على (ما) وحدها دون اللام من لفظ ﴿مَالٍ﴾ الواقع في
أربعة مواضع في القرآن: أولها ﴿فَمَالٌ هَؤُلَاءِ أَلْقَوْهُ لَا يُكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾
بالنساء، ووقف باقي القراء على اللام اتباعاً للرسم، إلا أنه اختلف عن
الكسائي فروي عنه الوقف على (ما) كأبي عمرو، وزوي عنه الوقف
على اللام كقراءة الجماعة.

(٢) وقف أبو عمرو والكسائي على: ﴿يَتَأْتِيهِ﴾ بالألف على ما لفظ به كقراءتهما
وصلاً وذلك في ثلاثة مواضع: الأول: في سورة الزخرف ﴿وَقَالُوا يَتَأْتِيهِ السَّاجِرُ﴾،
والثاني: في سورة النور ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، والثالث: في سورة
الرحمن ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾، ووقف غيرهما على الهاء بلا ألف اتباعاً
لرسم؛ لأن الألف لم ترسم إذ كتبت في المواضع الثلاثة بغير الألف دون سائر
المواضع، انظر: إبراز المعاني (٢٧٧)، ولطائف البيان في رسم القرآن (٨٤)، وقوله:
(وضم الهاء (ك) أي: أن ابن عامر قرأ بضم الهاء وصلاً في المواضع الثلاثة؛ تبعاً
لضم الياء قبلها، فإذا وقف أسكن الهاء، فتكون قراءة غيره بفتح الهاء.

(٣) الوقف على كلمتي ﴿وَيَكَاكِبُ﴾ و﴿وَيَكَاكِبُ﴾ يكون باتباع الرسم لكل القراء
وقد ورد كلا اللفظين في سورة القصص، فيقفون على ﴿وَيَكَاكِبُ﴾ بالنون

ب﴿فِيْمَه﴾ [النازعات: ٤٣] و﴿مِيْمَه﴾ [طارق: ٥] و﴿عَمَه﴾ [النبا: ١]

وعلى ﴿وَيَكَاَنَهُ﴾ بالهاء إلا أن الكسائي وقف على الباء فيهما، ووجه ذلك: أن «وي» عنده كلمة مستقلة للندم والتعجب، ووقف أبو عمرو على الكاف فيهما ومخرجه: أنه جعل «ويك» كلمة مستقلة أصلها: ويلك حذفت منها اللام لكثرة الاستعمال، ولكن الصحيح المشهور عند المحققين أن أبا عمرو والكسائي كغيرهما من القراء يقفون على الكلمة بأسرها؛ اتباعاً للرسم، وعملاً بالقياس، قال ابن الجزري: « وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع؛ اقتداءً بالجمهور وأخذاً بالقياس الصحيح، وما ذكر عن الكسائي من الوقف على الباء، وعن أبي عمرو من الوقف على الكاف ضعيف حكاه جماعة، وأكثرهم بصيغة التمريض، ولم يذكره عنهما بصيغة الجزم إلا الإمام الشاطبي والإمام ابن شريح» النشر (١٤٥/٢)، و انظر: إبراز المعاني (٢٧٩)، والعقد النضيد (١٣١).

(١) وقف حمزة والكسائي على ﴿أَيَّا﴾ من قوله تعالى: ﴿أَيَّا مَا نَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ مع إبدال التنوين ألفاً لأنها كلمة مستقلة منفصلة عن ﴿مَا﴾ خطأ، ووقف الباقر على ﴿مَا﴾ لأنها صلة ﴿أَيَّا﴾ فلا يفصل بينهما، وذهب ابن الجزري إلى جواز الوقف على كل من ﴿أَيَّا﴾ و﴿مَا﴾ لكل القراء، لكونها كلمتين انفصلتا رسماً، وقال: « وهذا الذي نراه ونختاره، ونأخذ به تبعاً لسائر أئمة القراءة» النشر (١٤٥/٢).

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقاً وتعليقاً، د. هشام بن سليمان الزريبي

و ﴿لَمَهُ﴾ [آل عمران: ٧١ وغيرها] و ﴿بِمَهُ﴾ [النمل: ٣٥]^(١)، و (ر) بيا
﴿وَادٍ﴾ [النمل: ١٨]^(٢)، و (فر) ب: ﴿بِهَدَى﴾ [الروم: ٥٣]^(٣)، و (د)
﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٧ وغيرها] و ﴿وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] و ﴿وَاقٍ﴾ [الرعد:
٣٤ وغيرها] و ﴿بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] وخلفه ب: ﴿يُنَادٍ﴾ [ق: ٤١]^(٤).

(١) أخبر: أن أحمد البزي راوي الإمام ابن كثير المكي قرأ بزيادة هاء السكت
بخلف عنه عند الوقف على الألفاظ الآتية: (فيم) في قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ
ذِكْرِنَهَا﴾ و (مم) في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ و (عم) في قوله تعالى:
﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ و (لم) في نحو قوله تعالى: ﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابُ لِمَ تَلِيْسُوتَ الْحَقَّ
بِالْبَطْلِ﴾ و (م) في قوله تعالى: ﴿يَمُوجُ الْمُرْسَلُونَ﴾.
(٢) يريد قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا أَنْوَا عَلَى وَادٍ النَّعْلِ﴾ بسورة النمل، فوقف الكسائي
على كلمة ﴿وَادٍ﴾ بالياء؛ لأنها الأصل وإنما حذفت لالتقاء الساكنين،
ووقف الباكون بحذفها إتباعاً للرسم، ومراعاة للوصل، انظر: فتح الوصيد
(٥٣٨/٢)، والعقد النضيد (١٤٢).

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَدَى الْعُمَى﴾ في سورة الروم أثبت الياء فيها وقفاً
همزة والكسائي، فتعين للباقيين الوقف على الدال من غير ياء؛ لأنها لم ترسم،
انظر: فتح الوصيد (١١٦٢/٤)، وإبراز المعاني (٦٣١).

(٤) قرأ ابن كثير بإثبات الياء حالة الوقف في الألفاظ الأربعة التي أشار إليها
وهي: ﴿هَادٍ﴾ حيث جاء نحو: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، و ﴿وَاقٍ﴾ حيث جاء
أيضاً نحو: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاٍ﴾، و ﴿وَالٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ

الخاتمة

- الحمد لله بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من جاء بالدين التام، وعلى آله وصحبه الكرام، وبعد:
- فقد منّ الله عليّ بإتمام هذا البحث الذي قمت فيه بتحقيق ودراسة كتاب " اللمعة في خلاف السبعة " من أوله إلى آخر أبواب الأصول، وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:
- ١- أن الإمام ابن وهبان الحارثي المزني - مؤلف هذا الكتاب - شخصية متميزة جديرة بالاهتمام والدرس، لما له من أثر بارز في خدمة علوم القرآن الكريم خصوصاً علم القراءات.
 - ٢- أن هذا الكتاب يصنف ضمن كتب الرواية في القراءات القرآنية، حيث اهتم مؤلفه بضبط اختلاف القراء السبعة ورواتهم دون تعرض إلى ذكر وجوه هذه القراءات وعللها والاحتجاج لها وغير ذلك مما يعرف بجانب الدراية في القراءات القرآنية.
 - ٣- تميز هذا الكتاب بمنهج فريد في عرض مسائل القراءات ورموز القراء مع اختصار ألفاظه ودقة عباراته ووضوح معانيه واستقصائه

مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِيٍّ، وَ﴿بَاقٍ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِاقٍ﴾، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِحَذْفِ الْيَاءِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِي الْحَالِينِ، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي حَالَةِ الْوَصْلِ، وَقَفَ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ بِخَلْفِ عَنْهُ عَلَى ﴿يُنَادِ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْمِعْ يَوْمَ يُنَادِ﴾ وَالْوَجْهَ الثَّانِي لَهُ حَذْفُ الْيَاءِ وَقَفّاً كَقِرَاءَةِ بَقِيَةِ الْقِرَاءِ.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقًا وتعليقًا، د. هشام بن سليمان الزريري

خلاف القراء السبعة بأوصاف مبتكرة وقيود مختصرة.

٤- أن هذا الكتاب من أخصر الكتب النثرية التي جمعت خلاف القراء السبعة، ولهذا فهو يحتاج إلى مزيد شرح وبسط أسوة بغيره من المختصرات، كما فعل المالقي في الدر النثير في شرح التيسير في القراءات السبع، وابن نشوان في شرح العنوان في القراءات السبع، وللبارزي شرح على مختصره السرعة في قراءات السبعة. وصلى الله على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، راجعه على الضباع، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- (غاية النهاية في طبقات القراء)، عني بنشره: ج. برجستر استر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.
- (طيبة النشر في القراءات العشر)، اعتنى به: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- (التمهيد في علم التجويد)، تحقيق: د. علي البواب، طبع مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ابن العماد، أبو الفلاح عبدالحی بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ابن القاصح، علي بن عثمان العذري، سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ابن تغري، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٦٧هـ.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن عقيل، عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقًا وتعليقًا، د. هشام بن سليمان الزريبي

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،
١٤١٥هـ.

ابن قطلوبغا، القاسم الحنفي، تاج التراجم في طبقات الحنفية، حققه
وقدم له: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق،
١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

ابن مالك، محمد بن عبدالله، ألفية ابن مالك في النحو والصرف،
إعداد وإخراج: دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة
الأولى، ١٤١٤هـ.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي، السبعة في القراءات، تحقيق د.
شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
ابن وهبان الحنفي، عبدالوهاب بن أحمد المزني، أحاسن الأخبار في محاسن
القراء السبعة أئمة الأمصار، تحقيق د. أحمد فارس السلوم. دار الحزم،
بيروت.

أبو شامة، عبدالرحمن بن إسماعيل الدمشقي، إبراز المعاني من حرز
الأماني، تحقيق الشيخ إبراهيم عطوة عوض، طبع شركة مصطفى
البابي الحلبي وأولاده، مصر.

البغداد، إسماعيل محمد أمين، إيضاح المكنون في الذيل على كشف
الظنون، بيروت، دار العلوم الحديثة.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، جامع البيان في القراءات السبع، ،

تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني ود. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة،
الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

(التيسير في القراءات السبع)، غني بتصحيحه وراجعته: أوتوير تزل،
دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٦هـ.

الدوسري، د. إبراهيم بن سعيد، التجريد لمعجم مصطلحات التجويد،
دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

(معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات)، منشورات
عمادة البحث العلمي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، طبقات القراء، ،
تحقيق: د. أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات
الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت،
الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد، فتح الوصيد في شرح القصيد: ،
تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة
الثانية، ١٤٢٦هـ.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار
الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

السمين، أبو العباس أحمد بن يوسف الحلبي، العقد النضيد في شرح

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقًا وتعليقًا، د. هشام بن سليمان الزريري

القصيد: ، تحقيق د: أيمن سويد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع،
جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

(العقد النضيد في شرح القصيد)، رسالة ماجستير مقدمة من د.
أحمد حريصي من أول باب الفتح والإمالة إلى آخر باب اللامات
في كلية الدعوة وأصول الدين (قسم الكتاب والسنة) جامعة أم
القرى.

(العقد النضيد في شرح القصيد) رسالة ماجستير مقدمة من د.
عبدالله غزاي العتيبي من أول الوقف على أواخر الكلم إلى آخر
الأصول في كلية الدعوة وأصول الدين (قسم الكتاب والسنة)
جامعة أم القرى.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات
اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى
البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

الشاطبي، أبو محمد القاسم بن فيره، حرز الأمانى ووجه التهاني:
الشاطبي، ضبطه وصححه وراجعته: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار
الهدى، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

الصفاقسي، علي النوري، غيث النفع في القراءات السبع، ضبطه
وصححه، محمد عبدالقادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

الضباع، علي بن محمد، إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

(الإضاءة في بيان أصول القراءة)، طبع مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.

الفاسي، أبو عبدالله محمد بن الحسن، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، تحقيق: عبدالرزاق بن علي إبراهيم موسى، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

الغزي، تقي الدين عبدالقادر التميمي الداري الغزي الحنفي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي-الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ.

القاضي، عبدالفتاح بن عبدالغني بن محمد، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، نشر مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

(الوافي في شرح الشاطبية)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

القرشي، محيي الدين عبدالقادر بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، الجواهر المضئية في طبقات الحنفية، تحقيق: د. عبدالفتاح بن محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقًا وتعليقًا، د. هشام بن سليمان الزريري

المالقي، عبدالواحد بن محمد، الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير، تحقيق: د. أحمد بن عبدالله المقرئ.

النويري، أبو القاسم محمد بن محمد، شرح طيبة النشر، تحقيق وتعليق: عبدالفتاح السيد سليمان أبو سنة، مراجعة لجنة إحياء التراث الإسلامي بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

قاري، ملا علي بن سلطان قاري، الضابطية للشاطبية اللامية، تحقيق: بريك بن سعيد القرني، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت. آل البيت، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، فهارس علوم القرآن (مخطوطات القراءات): مؤسسة آل البيت، الأردن، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.

Bibliography

- Ibn al Jazari ,Shamsuddeen Muhammad Ibn Muhammad Ibn Yusuf ,An Nashr Fe Al Qiraat Al-‘Ashr , Reviewed by Ali Al Daba' ,Dar Al Fikr Al Arabi for Publication and Distribution.
- Ibn al Jazri ,Shamsul Deen Muhammad Ibn Muhammad Ibn Yusuf ,Ghayat Al Nehayah Fe Tabaqat Al Qu'raa , Published by: G. Pregister Ester ,Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah ,Beirut ,3rd ed. ,1402.
- Ibn al Jazri ,Shamsul Deen Muhammad Ibn Muhammad Ibn Yusuf ,Taybat An Nashr Fee Al Qiraat Al ‘Ashr , Reviewed by: Muhammad Tamim Al Zu'by ,Dar Al Huda Library in Jeddah ,1st ed. ,1414 A. H.
- Ibn al Jazri ,Shamsul Deen Muhammad Ibn Muhammad Ibn Yusuf ,Al Tamhid Fe Elm Al Tajweed , Investigated by: Dr. Ali Al Bawwab ,Printed by Maktabah Al Ma'aref ,Riyadh ,1st ed. ,1405 A. H.
- Ibn Al-'Emad ,Abu Al-Falah Abdul Hayy Ibn Ahmad , Shadharat Ad-Dahab Fee Akhbar Mon Dahab , Studied and Investigated by: Mustafa Abdul Kader 'Ata ,Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah ,Beirut ,1st ed. , 1419 A. H.
- Ibn Al-Qaaseh ,Ali Ibn Uthmaan Al-Uzri ,Seraj Al-Qaare Al-Mubtadi Wa Tadhkaar Al-Muqri Al-Muntahi ,Dar Al Fikr for Printing and Publications ,Beirut ,1415 A. H.
- Ibn Tughri ,Abu Al-Mahasin Yusuf Ibn Taghri Bardi ,An-Nujum Az-Zaaherah Fee Muluuk Misr Wa Al-Qaaherah ,Daar Al-Kutub Al-Misriyyah ,1367 A. H.
- Ibn Hajar ,Ahmad Ibn Ali Al-‘Asqalaani ,Ad-Durar Al-Kaaminah Fee A'yaan Al-Me'aa Ath-Thaamenah , Daar Ihyaa At-Turath Al-‘Arabi ,Beirut.
- Ibn 'Aqeel ,Abdullah Ibn 'Aqeel ,Sharh Ibn 'Aqeel 'Ala

- Alfiyyah Ibn Maalik ,Investigated by: Muhammad Muhyiddeen Abdul Hameed ,Al-Maktabah Al-Mu'aaserah ,Beirut ,1415 A. H.
- Ibn Qatlubgha ,Al-Qasem Al-Hanafi ,Taj At-Taraajim Fee Tabaaqat Al- Hanafiyyah ,Investigated and forwarded by: Muhammad Khayr Ramadan Yusuf ,Daar Al-Qalam ,Damascus ,1413 A. H. 1992 A. D.
- Ibn Maalik ,Muhammad Ibn Abdullah ,Alfiyyah Ibn Maalik Fe An-Nahw Wa As-Sarf ,Prepared and Produced by: Ibn Khuzaimah for Publication and Distribution ,1st ed. ,1414 A. H.
- Ibn Mujaahid ,Ahmad Ibn Musa At-Tamimi ,As-Saba'ah Fee Al-Qira'at ,Investigated by: Dr. Shawki Daif ,Dar Al Ma'aref ,Egypt ,2nd ed. ,1400 A. H.
- Ibn Wahban Al-Hanafi ,Abdul Wahab Ibn Ahmad al Mizzi ,Ahaasin Al-Akhbaar Fee Mahaasin As-Saba'ah Aimmat Al-Amsaar ,Investigated by Dr. Ahmad Faaris As-Saloum ,Daar Ibn Hazm ,Beirut.
- Abu Shaamah ,Abdul Rahman Ibn Ismail Ad-Dimashki ,Ibraaz Al-Ma'ani Min Hirz Al-Amaani ,Investigated by Sheikh: Ibrahim 'Atwa 'Awad ,Printed Mustafa Al-Baabi Al-Halabi & sons ,Egypt.
- Al-Baghdaadi ,Ismail Muhammad Ameen ,Idaah Al-Maknuun Fee Az-Zail 'Ala Kashf Az-Zunun ,Beirut , Daar Al-'Uloom Al-Hadeetha.
- Al-Daani ,Abu 'Amru Othman Ibn Said ,Jaame' Al-Bayan Fee Al-Qira'at As-Sabe' ,Investigated by: Abdul Reheem al Tarahuni and Dr. Yahya Murad ,Daar Al-Hadeeth ,Cairo ,1st ed. ,1427 A. H.
- Al Dani ,Abu 'Amru Othman Ibn Said ,At-Tayseer fee Al-Qiraa'at As-Sab'e Corrected and Reviewed by: Awtuwr Tazl ,Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah ,Beirut , 1st ed. ,1416 A. H.

- Ad-Dawsari 'Dr. Ibrahim Ibn Said 'Al Tajreed Li Mu'jam Mustalahaat At- Tajweed 'Daar Al-Hadaarah for publication and distribution 'Riyadh '1st ed. '1429 A. H.
- Ad-Dawsari 'Dr. Ibrahim Ibn Said 'Mu'jam al Mustalahat Fee 'Ilmai At-Tajweed Wa Al-Qira'at 'Publications of the Deanship of Scientific Research of Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.
- Az-Zahabi 'Shams El Deen Muhammad Ibn Ahmad Ibn Othman 'Tabaqat Al- Qurra'a 'Investigated by Ahmad Khan 'King Faisal Center for Islamic Researches and Studies 'Riyadh '1st ed. '1418 A. H. '1997 A. D.
- Az-Zirikli 'Kheiruddeen Ibn Mahmoud 'Al-A'laam 'Daar Al-'Ilm li Al-Malaayin 'Beirut '1st ed. '2002 A. D.
- Al-Sakhawi 'Abu Al-Hassan 'Ali bin Muhammad 'Fath Al-Waseed fee Sharh Al-Qaseed: Investigated by: Mawlaayah Muhammad Al-Idreesiy 'Maktabah Ar-Rushd 'Riyadh '2nd ed. '1426 AH.
- Al Sakhawi 'Muhammad Ibn Abul Rahman 'Ad-Daw' Al-Laame' Li Ahl Al- Qarn At-Taase' 'Daar Al-Jeel ' Beirut '1st ed. '1412 A. H.
- Al Sameen 'Abu al Abbas Ibn Yusuf al Halabi 'Al 'Aqd An-Nafees Fee Sharh Al-Qaseed 'Investigated by: Dr. Ayman Suweid 'Daar Nuur Al-Maktabaat for publishing and distribution 'Jeddah '1st ed. '1422 A. H.
- As-Sameen 'Abu Al-'Abbas Ahmad Ibn Yusuf Al-Halabi ' Al 'Aqd An-Nadeed Fee Sharh Al-Qaseed 'M. A. dissertation submitted by Dr. Ahmad Hareesy From the First Chapter of Fath and Imala to the Last Chapter of Al-Laamat in the Faculty of Da'wah and Fundamentals of Religion (Department of the Holy Book and Sunnah) 'Umm Al Qura University.

- As-Sameen ،Abu Al-‘Abbas Ibn Yusuf Al-Halabi ،Al 'Aqd An-Nadeed Fee Sharh Al-Qaseed ،M. A. dissertation submitted by Dr. Abdullah Ghazai Al-Otaibi ،From Al-Waqf ‘Alaa Awaakhir Al-Kalim till the Last Parts of Al-Usool in the Faculty of Da'wah and Fundamentals of Religion (Department of the Holy Book and Sunnah) ،Umm Al Qura University.
- As-Suyuuti ،Jalaaluddeen ‘Abdur Rahman Ibn Abi Bakr ، Bughyat Al-Wu'ah Fee Tabqaat Al-Lughaweyeen Wa An-Nuhah ،Investigated by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim ،Isa Al-Babi al Halabi & Co. ،1st ed. ، 1384 A. H.
- Ash-Shaatibi ،Abu Muhammad Al-Qaasim Ibn Faerah ، Hirz Al-Amaani Wa Wajh At-Tahaani: Ash-Shaatibi ، Mastered ،Corrected ،and Reviewed by: Muhammad Tamim Az-Zu'by ،Maktabah Dar Al Huda ،Al-Madinah Al-Munawwarah ،1st ed. ،1417 A. H.
- Al-Safaqesy. Ali An-Nouri ،Ghayth An-Nafe' Fee Al-Qiraat As-Sabe' ،Adjusted and Corrected by: Muhammad Abdel Kader Shaheen ،Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah ،Beirut ،1st ed. ،1419 A. H.
- Ad-Daba' ،Ali Bin Muhammad ،Irshad Al-Mureed Ila Maqsuud Al-Qaseed ،Investigated by: Ibrahim ‘Atwah ‘Awad ،Mustafa al Babi al Halabi & Sons Library and Press ،Cairo ،1408 A. H.
- Ad-Daba' ،Ali Ibn Muhammad ،Al-Ida'ah Fee Bayan Usool Al-Qira'ah ،Mataabi' Al Mashhad Al Husseinii ،Cairo.
- Al Faasi ،Abu Abdullah Muhammad Ibn Al Hassan ،Al-Laali Al Faredah Fe Sharh Al-Qaseedah ،Investigated by: Abdul Razaq Ibn Ali Ibrahim Mousa ،Maktabah Ar-Rushd ،Riyadh ،1st ed. ،1426 A. H.
- Al Ghazzi ،Taqiuddeen Abdul Qadir At-Tamiimi Ad-Daari Al-Ghazzi Al- Hanafi ،At-Tabqaat As-

- Saneyyah Fe Tarajim Al-Hanafeyyah 'Investigated by Dr. Abdul Fattah Muhammad Al Helw 'Daar Ar-Refaa'e, 1st ed. ,1403 A. H.
- Al-Qaadi 'Abdul Fattah Ibn Abdul Ghani Ibn Muhammad 'Al-Buduur Az- Zaaherah Fe Al Qiraat Al-'Asharah Al-Mutawaterah 'Published by Maktabah Ad- Daar 'Al Madinah Al Munawwarah, 1st ed. ,1404 A. H.
- Al-Qaadi 'Abdul Fattah Ibn Abdul Ghani Ibn Muhammad 'Al Waafi Fe Sharh Ash-Shatebeyyah 'Maktabah Ad-Daar 'Al Madinah Al Munawwarah, 1st ed. ,1404 A. H.
- Al Qurashi 'Muhyyiddeen Abdul Qadir Ibn Abi Al-Wafa Al-Qurashi Al-Hanafi 'Al-Jawaahir Al-Mudyyah Fe Tabagaat Al-Hanafiyyah 'Investigated by Dr. Abdul Fattah Ibn Muhammad al Helw 'Daar Hajar for Printing and Publication, 2nd ed. ,1413 A. H. 1993 A. H.
- Al Malqy 'Abdul Waahid Ibn Muhammad 'Ad-Durr An-Natheer Wal 'Azb Al Nameer Fe Sharh Mushkelaat Wa Hal Muqfelat Ishtamala 'Alayha Kitab At-Tayseer 'Investigated by: Dr. Ahmad Ibn Abdullah Al Maqri.
- An-Nuwairi 'Abul Qasim Muhammad Ibn Muhammad 'Sharh Taibat An- Nashr 'Investigation and Commentary by: Abdul Fatah As-Sayyed Sulaiman Abu Sennah 'Reviewed by the Committee of Reviving the Islamic Heritage in the Islamic Researches Complex in Al Azhar.
- Qari 'Mulla Ali Ibn Sultan Qari 'Ad-Daabitiyyah Li Ash-Shatebeyyah Al- Laamiyyah 'Investigated by: Bereik Ibn Said Al-Qarani, 1st ed. ,1428 A. H.
- Kuhaalah 'Omar Reda 'Mu'jam Al-Mualefeen 'Daar Ihyaat-Turath Al-'Arabi Beirut.
- Al Al-Bayt 'Al-Fehres Ash-Shaamil Li At-Turath Al-'Arabi Al-Islami Al- Makhtout 'Fahares Oloum Al Qur'an (Makhtoutat Al Qiraat): Al Al-Bayt Foundation 'Jordan, 2nd ed. ,1994 A. D.

اللمعة في خلاف السبعة لابن وهبان - دراسة وتحقيقًا وتعليقًا، د. هشام بن سليمان الزري

The contents of the issue		
No.	The research	The page
1)	Anomalous Qiraa'aat in Al-Mustadrak: Study and Interpretation Dr. Ahmad bun Faris As-Saloum	9
2)	Al Lam'ah Fee Khilaaf As-Sab'ah by Imam "Abdul Wahab ibn Ahmad ibn Abdul Wahab Al Harethy Al Muzany Al Hanafy who is renowned as Ibn Wahban. died (768 A. D.) from the First Part of the Book up to the Last Chapters of Principles Dr. Hishaam bun Sulaiman bin Muhammad Az-zariei	97
3)	Biographies of [Quranic] Reciters Outside Al-Ma'arifa and Al-Ghaaya: Andalusian Reciters as Case Study Dr. Yousuf bun Mushlih bin Mahl Ar-Radaadi	227
4)	The Semantic Accuracy of Quranic Unique Words Mentioned in the Context of the Discussion About the Holy Quran Dr. Mahmoud Ali Outhman Outhman	349
5)	The importance of studying Arabic language for the students of Quranic studies and its means of advancement Prof. Muhammad bun Abdil Azeez bun Muhammad Al-Awaaji	459
6)	Exegetes' Methodology in dealing with Exegesis chains of transmission Dr. Abdul Hai bin Dakhil Allah Al-Muhammadi	581
7)	The judgement of Ghumari and Ibn Ashour on the Hadeeth of (Madinat Al-Ilm) the city of Knowledge Dr. Ahmad bun Ali Al-Handoudi Al-Ghamidi	705

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must have not been published before.
- It should be genuine, innovative and informative.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- It should include the following:
 - Title page in Arabic.
 - Title page in English.
 - An abstract in Arabic.
 - An abstract in English.
 - Introduction.
 - Body of the research.
 - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
 - Bibliography in Arabic.
 - Transliteration of Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
 - Necessary appendices (if any).
- If the research is published in paper form (hardcopy), the researcher will be given one free copy of the journal's issue in which his work was published and (10) copies excerpted from his research paper.
- In case the research is approved for publication, the journal assumes all of its copyrights and reserves the right to republish it in a hard or soft copy, and it also have the right to include it in a local and global databases with or without compensation, and without having to obtain the researcher's permission.
- The researcher shall not republish his research which has been accepted for publication in the journal in any other publishing channel without a prior written permission from the editor-in-chief.
- The style of documentation adopted in the journal is Chicago style.

(*) These general rules are explained in detail in the journal's website: <http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

The Editorial Board

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al-Muzaini
(editor)

A professor of Quranic science and its interpretation at Islamic University

Prof. Dr. Abdullah bun Julaidan Az-Zufairi

A professor of Aqidah at Islamic University

Prof. Dr. Hafiz bun Muhammad Al-Hakami

A professor of Hadith Sciences at Islamic University

Prof. Dr. Muhammad Sa'd bun Ahmad Al-Youbi

A professor of Fundamentals of Fiqh at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bun Muhammad Ar-Rufaa'i

A professor of Fiqh at Islamic University

Prof. Dr. Abdu Raheem bun Abdillah As-Shinqiti

A professor of Quranic recitations at Islamic University

Prof. Dr. Ali bun Sulaiman Al-Ubaid

A former professor of Quranic science and its interpretation at Imam Muhammad bun Saud's University

Prof. Dr. Mubarak Muhammad Ahmad Rahmat

A professor of Quranic studies at Ummu Darrman Islamic University

Prof. Dr. Muhammad bun Khalid Abdil Azeez Mansour

A professor of Fiqh and its fundamentals at Jordanian and Kuwait University

Editorial Secretary: **Khalid bun Sa'd Al-Ghamidi**

Publishing department: **Omar bun Hasan al-abdali**

The consulting board

Prof.dr. Sa'd bun Turki Al-Khathlan

A former member of the high scholars

His highness Prince Dr. Sa'oud bun Salman bun Muhammad A'la Sa'oud

Associate professor of Aqidah at King Sa'oud University

His excellency Prof. dr. Yusuff bun Muhammad bun Sa'eed

Vice minister of Islamic affairs

Prof.dr. A'yaad bun Naami As-Salami

The editor –in– chief of Islamic Research's Journal

Prof.dr. Abdul Hadi bun Abdillah Hamitu

A professor of higher education in Morocco

Prof.dr. Musa'id bun Suleiman At-Tayyarr

Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. dr. Ghanim Qadouri Al-hamad

Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. dr. Mubarak bun Yusuf Al-Hajiri

former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furajj

A professor of higher education at Al-Hassan the second's University

Prof. dr. Falih Muhammad As-Shageer

A professor of Hadith at Imam bun Saud's University

Prof. dr. Hamad bun Abdil Muhsin At-Tuwajjiri

A professor of Aqeedah at Imam Muhammad bun Saud's University

Prof. dr. Abdul Azeez bun Abdurrahman Ar-Rabee'a

Professor of compared Fiqh at the higher school for Judiciary

Paper version

Filed at the King Fahd National Library No. 8736/1439 and
the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN) 7898-1658

Online version

Filed at the King Fahd National Library No. 8738/1439
and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
7901-1658

the journal's website

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

The papers are sent with the name of the Editor –
in – Chief of the Journal to this E-mail address
Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the
views of the researchers only, and do not necessarily
reflect the opinion of the journal)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Vol : 188 part 1

Issue : 52

March 2019